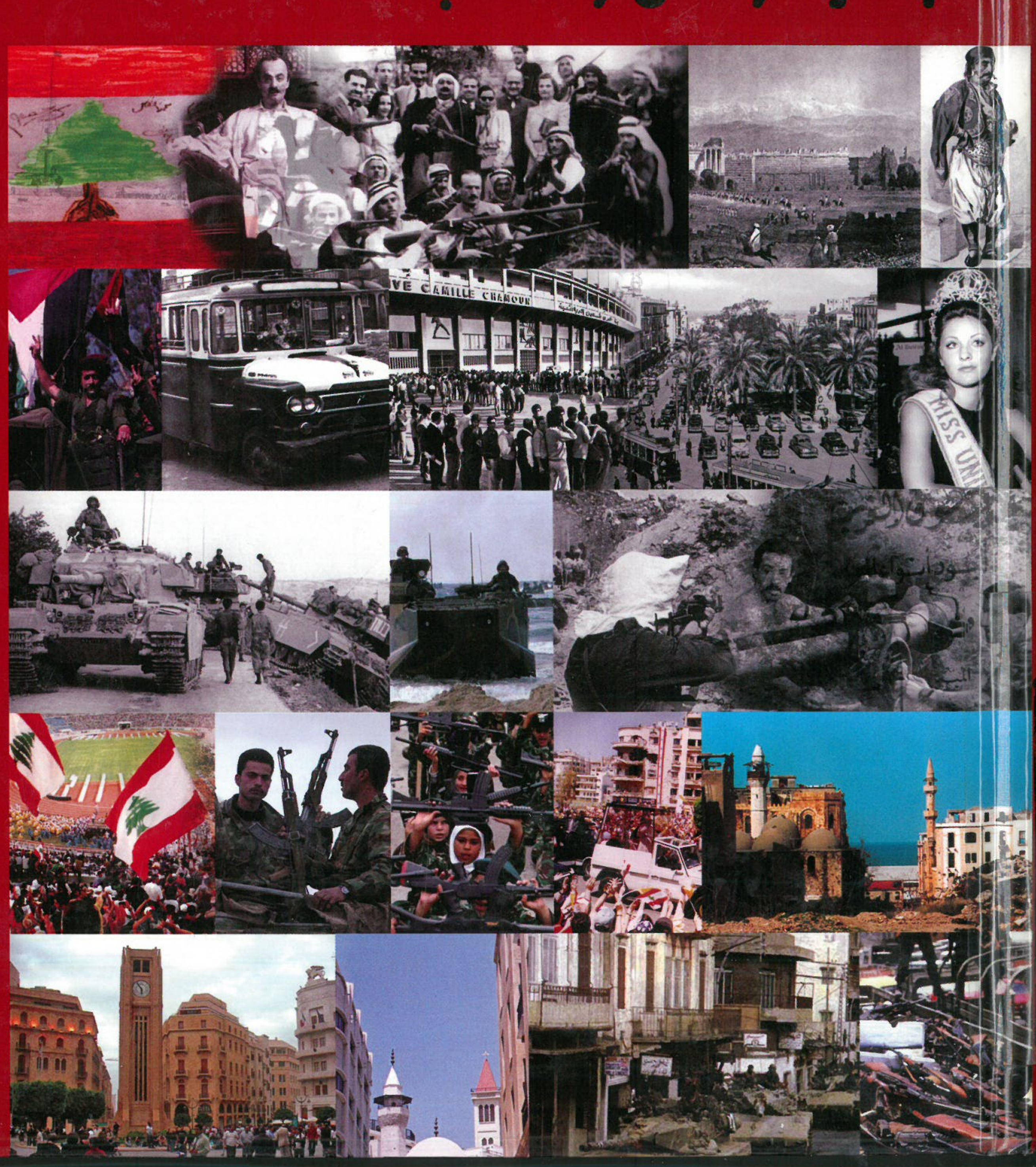
موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب



مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

الجزء العاشر



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية
ذاكرة وطن وشعب
المؤلف: مسعود الخوند
أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان
عدد الصفحات: 160 صفحة
قياس: 28 X 21
إخراج: سليم المقدّم
الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون : 291693 - 1 - 00961
288686 - 1 - 00961
خليوي : 374371 - 3 - 00961
فاكس : 512951 - 1 - 00961

ص.ب. 50137 بيروت – لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

وطن يستحق التضحيات

وطن قدره مواجهة التحديات وركوب الأخطار، من أي نوع كانت هذه الأخطار، ومن أي صوب أتت...

وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرّده في هذه النقطة من العالم.

منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره المحتوم، وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.

أجزاء عدّة تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية: ذاكرة وطن وشعب لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً الى ثورة الاستقلال 2005، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع ذاكرة الوطن وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.

فادي مقنزح



الجنــــوب

نبذة تاريخية



تعريف عام

يمتد الجنوب اللبناني من النهر الأولي شمالاً (مدخل مدينة صيدا من جهة الساحل الشمالي) حتى الناقورة عند الحدود مع فلسطين جنوباً. ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً حتى مشارف البقاع عند بلدة مشغرة. ويعتبر سهل الخيام في الجنوب امتداداً لسهل البقاع.

مساحة الجنوب حوالى 2000 كلم^2 (1/5 مساحة لبنان). وسكانه حوالى 800 ألف نسمة 1/4 سكان لبنان).

يُقسم الجنوب إلى أربع مناطق:

– المنطقة الساحلية التي تمتدّ على طول الساحل من الأولي إلى الناقورة. ومن شاطئ البحر حتى ارتفاع 300م.

– المنطقة الوسطى التي تمتد في موازاة المنطقة



الريحان

الساحلية ارتفاعاً ما بين 300 و500م.

– المنطقة الجبلية التي تعتبر امتداداً لسلسلة جبال لبنان الغربية (جزين، كفرحونة، الريحان...).

– المنطقة الداخلية (سهل الخيام) التي تعتبر امتداداً لسهل البقاع.

إدارياً، يقسم الجنوب اليوم إلى محافظتين: محافظة الجنوب ومركزها مدينة صيدا، ومحافظة النبطية ومركزها مدينة النبطية.

"ينتمي سكان الجنوب، بغالبيتهم، إلى أصول عربية، وتتحدر قلة منهم من أصول تركية وفارسية وأوروبية، بالإضافة إلى أن كثيراً من عائلات السواحل من أصل مغربي.

"وينتمي معظم المسلمين في الجنوب إلى الطائفة الشيعية على المذهب الجعفري، وبقية المسلمين من الطائفة السنية ويقيم معظمهم في المدن الساحلية (صيدا). وهناك قلة ضئيلة من الدروز. أما المسيحيون فهم قلة ويقيمون في الداخل بمعظمهم (المسيحيون أقلية في الجنوب عموماً، أكثرية في بعض مناطقه، خاصة الجبلية والداخلية).

"وخلال بقاء الصليبيين ما يقرب من مئتي عام في هذه البلاد، حدث تمازج وتزاوج بينهم وبين السكان. كما أن قلة من الصليبيين آثرت البقاء في البلاد وعدم الانسحاب إلى أوروبا، عندما انتهى المد الصليبي، وقام هؤلاء بالاندماج مع السكان تدريجياً (...) وهذا الجيل الذي نشأ من التزاوج بين السكان المحليين وبين الصليبيين عُرف باسم "بولين" Poulain. وأفراده



صيدا

لهم ملامح أوروبية من بياض البشرة وزرقة العينين وشقرة الشعر، وأكثر ما يبدو هذا في مناطق معينة من الجنوب مثل يحمر وشقرا والنبطية الفوقا.

"وقد تمذهب الصليبيون الذين بقوا في هذه البلاد بمذاهب المناطق التي وُجدوا فيها، فتشيّع بعضهم، وتسنّن البعض الآخر، بينما مال الآخرون إلى المذاهب المسيحية المحلية مثل المارونية والأرثوذكسية والروم الكاثوليك وغيرهم" (د. طلال المجذوب، مجلة "تاريخ العرب والعالم"، العدد 147، كانون الثاني – شباط 1994، ص 124).

ما يكاد اللبناني اليوم، من أي منطقة كان أو إلى أي مذهب ديني أو ولاء سياسي انتمى، يتلقّظ بمفردة "الجنوب" أو "الجنوبي" حتى تتبادر إلى ذهنه وذهن سامعه، أو تقترن المفردة بدماثة الخلق، ولطف المعشر، وطاقة التحمّل والصبر، والذكاء، والميل الشديد للدراسة والتعلّم، وحب شديد للأدب والمطالعة والثقافة وقدرة على قرض الشعر وسماعه، وتقترن خاصة بالوطنية والمقاومة والتحرير.

وعهد الجنوب بالثقافة والعلوم والصحافة والمقاومة قديم. فالمدارس الفقهية فيه تعود إلى أكثر من قرنين. ومن أوائل المدارس الحديثة المدرسة الانجيلية للبنات في صيدا (1862) ومدرسة النبطية (1864) التي أنشأها رضا الصلح، ومدرسة مار يوسف في صور (1884)، ومدرسة الأرض المقدسة للآباء الفرنسيسكان في صور (1868) ومدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا (1879) ثم في النبطية.




قوس النصر في صور

وبدأت المطابع بالانتشار في جبل عامل منذ مطلع القرن العشرين. وكانت مطبعة العرفان في صيدا (1909) أولى مطابعه. كما كان تأسيس مجلة "العرفان" في صيدا في العام نفسه أول قيام للصحافة الحديثة في الجنوب. ثم كانت جريدة "جبل عامل" (1912). وجميعها أنشأها الشيخ أحمد عارف الزين.

وليس ممكناً تعريف "الجنوب" من دون "المقاومة". وأطولها وأعنفها وأجلّها المقاومة الأخيرة ضد العدوان الاسرائيلي الممتدة والمتواصلة طيلة نحو ثلث قرن. ومن نماذجها الأولى، في التاريخ الحديث والمعاصر، انتفاضة أبناء الجنوب عام 1771 في العهد العثماني وتعاونهم مع ظاهر العمر، وانتفاضة سكان صيدا سنة 1882 ضد قائمقامها إحسان بك لتدخّله في انتخابات محكمة بداية صيدا، وفرق الوطنيين المسلحة لمقاومة الفرنسيين (1918-1920) وكان أبرزها فرقة صادق حمزة التي ضمّت 150 مقاتلاً وغطت نضالاتها وعملياتها معظم جبل عامل، وفرقة أدهم خنجر الشهير التي اتخذت من قلعة الشقيف مركزاً لأعمالها العسكرية وفرقة محمود بزي في بنت جبيل. هذا فضلاً عن مؤتمر وادي الحجير برئاسة كامل الأسعد الذي أكّد دعمه حكومة فيصل العربية ورفض

قلعة الشقيف

أي صورة من صور الانتداب أو الحماية الأجنبية؛ ثم انخراط الجنوب في القضية الفلسطينية.

قديماً

عندما نقول "الجنوب"، في التاريخ القديم، إنما المعني يكون، في الدرجة الأولى، صيدا وصور، اللتان يرجع تاريخهما، بحسب ما يتوافر حتى الآن من معطيات آثارية (أقدمها آثار عصر الحجر والنحاس - حوالى 4 آلاف سنة ق.م. في القطاع الجنوبي من مدينة صيدا) إلى ما لا يقل عن 5 أو 6 آلاف سنة. هذا إذا ما استثنينا العصور الحجرية القديمة والممثلة بمغارة عدلون.

لم تنقطع خلال هذه الألفيات الست (4000 ق.م. - 2000ب.م. أي إلى أيامنا الحالية) الحياة النشطة أو تتوقف على أرض المدينتين. وما يجاورهما من مناطق الجنوب بطبيعة الحال. وكان لهما من الأهمية والشهرة في العصور القديمة ما للمدن التاريخية الكبرى. كما لم يقتصر نشاطهما فقط على الملاحة والتجارة ومختلف الصناعات والفنون الحرفية، بل شمل مجالات أخرى كعلم الفلك والرياضيات. ولا حاجة بنا إلى تكرار ما تحفل به كتب التاريخ القديم، من مدونات تؤكّد حضارة المدينتين، مكتفين بالتذكير



مغارة عدلون

بكتب القدماء: من هوميروس، الذي أتى على ذكر صيدا وصور مراراً في الألياذة والأوذيسة؛ إلى هيرودتس، إلى ديدوروس الصقلي، إلى سترابون المعروفة عنه قولته الشهيرة: "وحتى الآن - أي القرن الأول ق.م. - يمكننا تلقّي العلم في صيدا وصور ليس في هذين العلمين فحسب (الفلك والرياضيات)، بل في جميع فروع الفلسفة الأخرى".

د. يوسف الحوراني، في كتابه "المجهول والمهمل في تاريخ الجنوب اللبناني" (دار الحداثة 1999)، يعرض في ربط تاريخي متسلسل لتاريخ الجنوب اللبناني في زمن الهكسوس، فيثبت أنه كان منطقة حضارية عرفت الكثير من التغيرات والازدهار، فانتشرت دور العبادة مقرونة بأسماء آلهة مصر القدماء. ويفرد الحوراني فصلاً كبيراً تحت عنوان "النبي شيت الجامع" (أي الجامع بين لبنان ومصر)، وسُميت قرية النبي شيت على اسمه، مستشهداً بالكثير من المؤرخين الثقاة، مثل المسعودي، وميخايل السوري، وابن الأثير وغيرهم ممن كتبوا عن نشأة شيت ابن آدم، وإناطة أبيه له في الكثير من المهمات والأعمال. ويؤكّد الحوراني ان الانسان أينما اتجه أو حل في أرض الجنوب فإنه "يكتشف أثراً لحضارات، وبقايا آثار لمواقع مهمة في التاريخ، مثل تلك الكهوف الرائعة في وادي الزهراني". ويشير إلى ثلاث قرى شغلت باحثين ومؤرخين عالميين: رميش، عين داما، وحبوش. ويقول إن الأولى

آثار قانا "الاعجوبة" المسيحية الاولى

(رميش) كان موقعاً أثرياً مهماً في عهد الإله "كورا" والإله "مول" اللذين ينتميان للكنعانيين وللحوريين. والثانية تحمل إسم الإله "داما"، وفيها موقع أثري مهم "ورد ذكره لدى يشوع، باعتباره مدينة حصينة في أرض نفتالي"؛ وقرية حبوش على اسم الآلهة "حبوش" بحسب ما ورد في مجلس آلهة الحوريين في شمال سورية".

المسيحية في الجنوب (كنيسة الجنوب)

"الجنوب موطئ للمسيح منذ فجر المسيحية. وقد زار السيد المسيح صور وصيدا (متى 25/15) وكذلك منطقة مرجعيون قرب نبع بانياس (على سفح جبل الشيخ)، حيث أسّس هناك الكنيسة حين قال لبطرس: "أنت الصخرة وعلى هذه الصخرة أبني كنيستي" (متى 18/16). وقد كان إسمها آنذاك قيصرية فيليبس. وأيضاً حين ألقى موعظة الجبل كان جمع من صور وصيدا حاضرين. وقد مرّ الرسول بولس على مدينة صور سنة 58، حيث مكث أسبوعاً مع الجماعة المسيحية الأولى (أعمال الرسل 3/21). وإلى صيدا، بعد اعتقاله أسيراً إذ رفع دعواه إلى قيصر روما واقتيد مكبّلاً بالسلاسل من فلسطين إلى روما (أعمال الرسل 2/27) وقد عرّج بإذن من القائد الروماني يوليوس وقتئذ على صيدا وسُمح لكنيسة صيدا أن تستضيف بولس الأسير. وهذه دلائل تاريخية على نشوء المسيحية منذ القرون الأولى.



قلعة صيدا البحرية

وحفظ لنا المؤرخ إفسابيوس أسماء أساقفة صور وصيدا ومرجعيون...» (الأب - المطران في ما بعد - سليم غزال. مجلة "تاريخ العرب والعالم"، العدد 147، كانون الثاني - شباط 1994، ص 10).

والمعروف أنه ما إن انتهى القرن الميلادي الأول حتى كانت المسيحية قد تخطت حدود فلسطين واجتاحت الأقاليم الشرقية (سورية وآسيا الصغرى) من الامبراطورية الرومانية، رغم الاضطهاد الروماني الوثني. وبعد زوال هذا الاضطهاد (ابتداءً من القرن الرابع)، أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للدولة، وازدهرت ازدهاراً عظيماً. فأعاد الأسقف يولينوس بناء كنيسة صور في العام 303، وقد فاقت بجمالها كنائس فينيقيا جميعها. واشترك الأسقف ثاوذوروس في المجمع المسكوني الأول عام 325 المنعقد في عهد قسطنطين الكبير الذي أمر ببناء برج عظيم قرب مغارة سيّدة المنطرة في مغدوشة. ويذكر المؤرخ أسد رستم (في كتابه "تاريخ كنيسة أنطاكية"، ج1، ص 356) "أن مجمعاً مقدساً عقد في مدينة صيدا خريف عام 512 على عهد الامبراطور أنسطاسيوس وشارك فيه ثمانون أسقفاً...".

في العهد العربي - الإسلامي، ومع اتساع نفوذ الأتراك والأعاجم من فرس ومغول، اشتدت النعرات الدينية والعصبية وكثرت القيود والاضطهادات على المسيحيين، الذين استمروا، رغم ذلك يسهمون برفع مداميك حضارتهم، الحضارة العربية، خاصة من خلال التأليف والنقل والترجمة والأعمال الديوانية.

في العهد الصليبي، ساءت أوضاع مسيحي الشرق عموماً لما أثارته الحملات الصليبية من نعرات دينية



مرجعيون

بين المسلمين والمسيحيين. فبعد "خراب مدينة عكا سنة 1291 أضحت مدن الساحل خراباً ولم يبقَ فيها إلا نزر قليل من المسيحيين. وفي هذا الصدد يذكر السائح كوتوفيكس حين زار مدينة صيدا في العام 1598 أنه وجدها خراباً ولم يبصر فيها سوى حفنة من المسلمين والدروز والنصارى" (إميل اسكندر، "إطلالة على كنيسة الجنوب"، 1991، ص19؛ نقلاً عن تاريخ مدينة صيدا، منير خوري، ج7).

لكن مع تولي الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير زمام الحكم في الإمارة، بعد مضي عقود قليلة على بداية العهد العثماني، خصّ مدينة صيدا بعناية كبيرة، ما جعلها مركزاً تجارياً مهماً. ولما كان الأمير على جانب من التسامح الديني، "فقد تدفّق على مدينة صيدا ومنطقة الشوف سيل من الهجرات المسيحية، كالموارنة الذين قدموا من شمال لبنان، والروم الملكيين من جهات طرابلس وعكار والكورة وحوران والشام. وفي هذا العهد، انتقل أول بطريرك ماروني من بشري إلى الشوف وهو البطريرك يوحنا مخلوف الإهدني بعد مضايقات شديدة من الشدياق خاطر الحصروني، حيث حلّ في مزرعة مجدل معوش التي بنى فيها داراً وكنيسة على إسم السيدة العذراء؛ وفي عهده تمّت سيامة أول أسقف ماروني على مدينة صيدا هو المطران يوسف العاقوري في العام 1626، وبعده تعاقب على كرسي صيدا عدد من الأساقفة..." (إميل اسكندر، مرجع مذكور آنفاً، ص 19-20؛ نقلاً عن تاريخ المطران الدبس).

ويوجز الأب - المطران في ما بعد - سليم الغزال (في مجلة "تاريخ العرب والعالم"، عدد 147، 1994، ص11-12) وضع

آثار في صور

كنيسة الجنوب، بقوله:

"1- الروم الملكيون: من سنة 1604 جدّدوا السلطة الأسقفية فقد عاد لرئاسة كهنتهم مطارنة أولهم أغناطيوس عطية مطران صور وصيدا. وكانوا طائفة واحدة حتى انقسامها سنة 1724 إلى: (أ) روم كاثوليك و(ب) روم أرثوذكس. وأصبح لكل طائفة أسقفها ومؤسساتها إلى يومنا هذا. في صيدا ذاتها بناء الكنيسة الواحدة (مار نقولا مقسومة إلى شطرين يفصل بينهما حائط لا يزال قائماً.

"(أ) الروم الكاثوليك جعلوا من الجنوب ثلاث أبرشيات، صور وصيدا ومرجعيون (بانياس).

"(ب) الروم الأرثوذكس الذين جعلوا أبرشية واحدة على الجنوب باسم صور وصيدا ومرجعيون وحاصبيا وراشيا، ومقرّها الأساسي مرجعيون.

"2- الموارنة: قسموا الجنوب إلى أبرشيتين صور وصيدا: أول أسقف ماروني أصيل سنة 1837 عبدالله البستاني. ومن قبل كان الجنوب نيابة بطريركية.

"3- الانجيليون: أول دخولهم إلى الجنوب بعد تسرّب التعاليم البروتستانتية إلى مسيحيي الجنوب، فنشأت أول جماعة منهم في حاصبيا حوالى السنة 1844 (أسد رستم، ج3، ص193) ثم في صور وصيدا والمية ومية والنبطية، حيث تعاطت إرساليتهم التبشير وإنشاء المدارس".

هذا وتنتشر في الجنوب عشرات الرهبانيات والأديرة والمؤسسات الاجتماعية والمزارات والمدارس والمعاهد المسيحية، عدا عن عشرات الكنائس الأثرية والحديثة... "ولا ننسى أن المؤسسات التربوية والاجتماعية كانت لخدمة أبناء الجنوب دون تفرقة، فنما على شجرتها شخصيات ومثقفون لعبوا دورهم الوطني والإنساني" (الأب - المطران - سليم غزال، مرجع مذكور، ص13).

جبل عامل وبلاد بشارة



الاسم

الرأي الغالب لدى المؤرخين أن الجنوب سُمّي "جبل عامل" أو "جبال عاملة" نسبة إلى "عاملة بن سبأ"، وهي إحدى القبائل العربية التي ظهرت على مسرح التاريخ بعدما انتقلت من اليمن إثر انهيار سد مأرب. أما انتقالها إلى الجنوب فكان في أعقاب اشتراكها في حرب زنوبيا ملكة تدمر ضد الرومان وهزيمة زنوبيا في هذه الحرب. فانتشرت قبيلة عاملة في هذا الجبل وبسطت نفوذها عليه تحت الحكم الروماني البيزنطي. وباسمها سُمّيت المنطقة، وأُطلق على سكانها إسم "العامليين".

هذا هو القول الذي يبدو غالباً لدى المؤرخين

العامليين وسواهم.

ثمة أقوال أخرى تدور حول إسم "جبل عامل" أو "عاملة". من بينها أن عاملة هي بنت مالك بن وديعة (من العصر الجاهلي). وأن إسم عاملة قد ورد للمرة الأولى في النصوص الآشورية، وأنها عرفت في القرن الثامن ق.م. (صافي عبد المرتضى حبحاب، "عين قانا، قرية وتاريخ"، دار الخلود، ط1، 2000، ص 15-16).

وقد ورد إسم "جبل عامل" في كتب التاريخ الكبرى أكثر من مرة. فذكره اليعقوبي، وابن الأثير في الكامل، وأبو الفدا، وياقوت في معجم البلدان. ومرّ به الرحّالة ابن جبير، وابن بطوطة، وناصر خسرو الفارسي. ولم يذكر أحد من هؤلاء شيئاً يذكر عن أحوال سكانه وحكامه.

أما تسمية "بلاد بشارة"، فالأقوال فيها متضاربة: فمن هذه الأقوال أنه الأمير بشارة بن معن، ومعن أسرة عربية حكمت لبنان من 1516 إلى 1697. وقد نُقض هذا الرأي، إذ لم يُعرف في سلسلة أمراء آل معن مَن اسمه بشارة. "ومنهم من قال إنه بشارة بن مقبل القحطاني. وهذا القول انفرد به العلاّمة المؤرّخ الشيخ علي سبيتي (...) ولم نرَ لهذا الاسم ذكراً في ما لدينا من المؤلفات التاريخية. ولم يذكر العلاّمة السبيتي المصدر الذي نقل عنه (...) والمعول عليه والأقرب إلى الصحة انه الأمير حسام الدين بشارة بن أسد الدين بن مهلهل بن سليمان بن أحمد بن سلامة العاملي (...) وهو من أمراء الدولة الصلاحية الكردية حضر مع الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب..." (محمد جابر آل صفا، "تاريخ جبل عامل"، دار النهار، ط3، 1998، ص28).

بقي إسم "جبل عامل" و"بلاد بشارة" الإسم المعتمد حتى الاحتلال الفرنسي (1918)، وإعلان دولة لبنان الكبير (1920) حيث طُمس هذا الإسم واعتمد مكانه "الجنوب" (جنوب لبنان).



صلاح الدين الأيوبي

الإسلام والتشيّع في جبل عامل

ذكر بعض المؤرخين في تاريخ جبل عامل: "أنه بعد ذروة الفتح العربي (الإسلامي) في الشام سنة 634 وانتشار الدين الإسلامي الحنيف، انتقل أبو ذر الغفاري - وهو أحد أصحاب النبي محمد - إلى الشام حيث عاش زمناً اختلف المؤرخون في تحديد مدته. فاستطاع أبو ذر خلاله نشر مذهب الموالاة للإمام علي بن أبي طالب. فتكاثر الإماميون، وتجذر التشيّع في جبل عامل كمذهب لا يزال سائداً حتى اليوم. وقيل أيضاً إن التشيّع عموماً هو حجازي - عراقي، قديم المنبت في الأساس، انتشر في جبل عامل بوافد سكاني وثقافي بعدما ازداد التنقّل والترحال من البلاد الإسلامية،

فانتقلت إلى جبل عامل، وبشكل تدريجي، بعض القبائل العربية التي حملت معها أفكارها الدينية والثقافية، وتركت آثارها إلى يومنا هذا (...) كما تحدث التاريخ عن قوى عديدة توالت على جبل عامل بدءًا من الأمويين حتى الصليبيين الذين احتلوه في القرنين 11 و12، واهتزت سلطتهم على يد صلاح الدين الأيوبي، ثم خلفهم المماليك الذين حلّوا في القرن 13، وسيطروا على البلاد. وكان من سياستهم أنهم جرّدوا حملة ضد منطقة كسروان في جبل لبنان عام 1291، ثم تكررت ثلاث مرات في عامي 1302 و1305. فشهد جبل عامل حركة نزوح سكانية إليه من شيعة كسروان، مما ساهم في توسيع الحركة الاستيطانية فيه" (صافي عبد المرتضى حبحاب، مرجع مذكور آنفاً، ص16).

التاريخ السياسي لجبل عامل قبل سقوط المنطقة في يد العثمانيين

لم يحظ جبل عامل بتأريخ محلي له يتناول تلك المرحلة (الإسلام والتشيّع - مطلع القرن 16) كما حظي بذلك جبل لبنان عموماً أو مناطق أخرى. والغالب على الظن في أسباب ذلك "أنه لم يكن له (جبل عامل) وضع سياسي خاص في تلك العصور. ويعود السبب في ما نرى إلى السياسة الغاشمة التي كانت تدور في عهد الدولتين الأموية والعباسية حول الشدة والضغط على اليمانيين والعلويين. وبنو عاملة يمانيون نسباً وقبيلاً وعلويون مذهباً وسياسة (...) فبقي بنو عاملة يعيشون في جبالهم تحكمهم أسر منهم على طريقة الإقطاعات شأن أكثر حكومات ذلك العهد (...) والمفهوم من أقوال المؤرخين أن دخول نظام الحكم الإقطاعي إلى جبل عامل كان في القرن الثالث عشر. على أننا لم نقف من أخبار حكّامه في ذلك العصر على غير ما ذكرناه آنفاً بإيجاز عن الأمير حسام الدين بشارة بن أسد الدين العاملي. ومن هذا الأمير انتقلت إمارة البلاد إلى آل وائل. وكانت تنازعهم الحكومة (الحكم) أسرتان هما آل سودون وآل شكر" (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور آنفاً، ص 33-34، 36).

وآل وائل (آل علي الصغير في ما بعد) يعودون إلى جدهم الأول "محمد بن هزاع الوائلي قدم من بادية نجد في عصر السلطان صلاح الدين الأيوبي بجيش من أعراب قبائله إلى ديار بني عاملة وأميرها يومئذ بشارة بن مقبل القحطاني فاشتبك معه في حرب ضروس انتهت بظفر الأول واستيلائه على البلاد. وعلى هذا تكون حكومة (حكم) آل وائل التي أُطلق عليها في الدور الثاني (أي في المرحلة التي ابتدأت مع سيطرة العثمانيين) حكومة آل علي الصغير بدأت في الدور الأول من تاريخ جبل عامل، أي قبل دخول سورية تحت الراية التركية العثمانية" (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور آنفاً، ص 36).

وبعد أن يتكلم محمد آل صفا عن الحكم الوائلي، وحكم آل سودون وآل مشطاح وآل شكر، في الدور الأول (أي إبان الفترة السابقة مباشرة لبدء الحكم العثماني)، ويخصّص فصلاً عن مشاهير آل علي الصغير، آل وائل وصولاً إلى كامل بك الأسعد، المتوفي عام 1924 (من ص 36 إلى 66)، ينتهي إلى الخلاصة التالية (ص 66):

"... إن حكومات (حكم) جبل عامل الوطنية في الدور الأول (قبل العثمانيين) تنحصر منذ عرف العهد الإقطاعي في هذه البلاد بأسر أربع:

1- الأسرة البشارية نسبة إلى الأمير بشارة.
2- الأسرة السودونية نسبة إلى آل سودون.
3- الأسرة الشكرية نسبة إلى آل شكر.
4- الأسرة الوائلية الصغيرية نسبة إلى الأمير محمد بن هزاع، ثم لأحد أحفاده علي الصغير بن

حسين بن أحمد بن مشرف الوائلي القحطاني.

وقد انقرضت الأسرتان البشارية والسودونية ولم يبق منهما أحد معروف. وأما الأسرة الوائلية التي أطلق عليها في الدور الثاني (أيام العثمانيين) إسم آل الصغير فقد نمت ورسخت قدمها في البلاد وكثرت فروعها وأنصارها، ولعبت دوراً مهماً في سياسة جبل عامل".

جبل عامل في أيام العثمانيين (1517-1918)

تبدأ هذه المرحلة عندما دانت سورية للأتراك العثمانيين بعدما كانت تابعة لمصر في عهد دولة المماليك البرجية إثر معركة مرج دابق قرب حلب.

"أما حالة الشيعيين في عصر الترك فنقول بالإجمال إنهم لم يكونوا أسعد حالاً وأنعم بالاً من بقية الطوائف وأهل المقاطعات. بل كانت وطأة الترك عليهم أشد وقعاً، وظلمهم أعظم أثراً... بسبب الفروق المذهبية والتعصّب الديني. فنكلوا بعلمائهم، واستحلّوا دماءهم، وشتتوا شملهم، وصادروا مكاتبهم، وجعلوا مؤلفاتهم طعاماً للنار، وساروا بالبلاد على سياسة الإفقار والتدمير وجمع الأموال. وأعظم نكبة حلّت بأبناء الشيعة في عهد الدولة العثمانية كانت في عصر سليم الأول الذي أصابت شروره الشيعيين المقيمين على الحدود الإيرانية... ومدينة حلب وكان معظم أهلها من الشيعة الإمامية فقتل منهم مقتلة عظيمة، وجلا مَن بقي منهم إلى الضواحي في جهات أدلب. وهاجر بعضهم إلى جبل عامل فتوطنوه..." (محمد جابر آل صفا، ص 75-77).

حروب أهلية غذاها الأتراك العثمانيون

لم يكف العامليين الشيعيين جور الأتراك واضطهادهم لهم حتى استعانوا عليهم بأهل الإقطاعات المجاورة من أنصارهم: لبنانيين من الشمال، وبدو فلسطين (الهنادي والهوارة) من الجنوب والشرق. فكانت حروب دامية ومعارك، أبرزها (ذكرها العلاّمة اللغوي الشيخ علي السبيتي في مجلة العرفان، المجلد الخامس، صفحة 21، وأعاد ذكرها محمد جابر آل صفا، في كتابه المذكور، ص 18-83): معركة أنصار مع الأمير ملحم بن معن (1638)، ومعركة النبطية (1666)، ومعركة وادي الكفور (1667)، ومعركة أنصار الثانية مع الأمير ملحم بن الأمير حيدر الشهابي (1734)، ومعركة ميس ومرج قدس مع سليمان باشا العظم (1743)، ومعركة أنصار الثالثة في السنة ذاتها مع الأمير ملحم الشهابي، ومعركة مرج عيون (1744)، ومعركة رأس العين، ومعركة دير قانون مع الأمير ملحم الشهابي (1750)، ومعركة في فلسطين مع علي الظاهر (1765). "هذا ما ذكره العلاّمة السبيتي وغيره من مؤرّخي جبل عامل ولم يذكر أحد منهم تفصيلاً وافياً عن هذه المعارك سوى قولهم إن الحرب كانت سجالاً وأن كفة النصر في معظمها كانت أميل إلى جهة الشيعيين منها إلى جهة أخصامهم، خلا المذبحة التي وقعت في قرية أنصار في سنة 1638. وفيها دخل الأمير ملحم بن معن قرية أنصار بحجة التفتيش على خصمه الأمير علي علم الدين. دخلها دخول مسالم ولما استأمن القوم أمر بهم فذبحهم عن آخرهم في المرج المعروف للآن بمرج الدجاج. وكان عدد القتلى 1600 قتيل وأباح البلدة ثلاثة أيام (...) ولقد كان توالي تلك الحروب أن خلق منهم... شعباً حربياً باسلاً..." (محمد آل صفا، ص82-83).

الإقطاع في جبل عامل

وجه الاختلاف للإقطاع في جبل عامل عن باقي



الجنوب ارض عاصية على المحتل

الإقطاع في المناطق اللبنانية (في العهد العثماني) أنه لم يقع خلاف يذكر بين الزعماء الإقطاعيين في جبل عامل أو منافسات على الحكم تذكر. فعند كل خلاف، كان العامليون يلجأون إلى تحكيم كبار الزعماء في فضّه. كما كانوا يكنون احتراماً كبيراً لسلطة المجتهدين من كبار العلماء الذين إليهم كان يرجع القضاء وفصل الخلاف بين الناس، وكانت فتاويهم حكماً مبرماً ولو جاءت لغير مصلحة الزعيم الإقطاعي. وكانوا منصرفين للفقه والتدريس والإرشاد، وعاشوا عيشة الزهد والقناعة.

أول حاكم إقطاعي على جبل عامل ذكره التاريخ هو حسام الدين بشارة بن أسد الدين العاملي الذي كان معاصراً للملك صلاح الدين يوسف بن أيوب. ولما انقضى عهده، ورثه محمد بن هزاع الوائلي. ثم كانت السمة الإقطاعية الغالبة في جبل عامل هي سمة الوفاق عموماً بين الزعماء. وكل زعيم إقطاعي حر في مقاطعته، لا سلطة فوق سلطته ولا رقيب على أعماله سوى سلطة العلماء. وكانت الرسوم التي تتقاضاها الدولة منه مقطوعة. وكانت المقاطعات مقسمة، في أغلب الأحيان إلى: مقاطعة الشقيف،

والشومر. والتفاح في الشمال: وجبل هونين. وجبل تبنين. وساحل المعركة. وساحل قانا. وساحل صور في الجنوب. المؤرّخ حيدر رضا الركيني دوّن أحداث الفترة الواقعة بين 1749 و1832 (حقق كتابه د. أحمد حطيط وأعطاه عنوان "جبل عامل في قرن 1749-1832". ونشره دار الفكر اللبناني. بيروت 1997). ومما ذكره معلومات عن الإقطاع في جبل عامل. وعن توزّع السلطان والنفوذ بين العائلات الإقطاعية الثلاث: بنو منكر، بنو صعب، وبنو علي الصغير؛ وكذلك معلومات عن الضرائب وعن العلاقات بين الأسر الإقطاعية والصراعات بينها.

سقط الحكم الإقطاعي في جبل عامل. للمرة الأولى. في عصر الجزّار الذي حكم البلاد بأشدّ أنواع القساوة. واسترده (الحكم الإقطاعي) فارس الناصيف بدعم من سليمان الباشا وبعده عبد اللّه باشا. وعاد وسقط للمرة الثانية مع الفاتح المصري ابراهيم باشا (1832) الذي ألحق جبل عامل بجبل لبنان.

وكثرت الحروب والثورات في جبل عامل دامت عشر سنين إلى أن تمّ جلاء المصريين. فعاد إقطاع آل صعب وآل منكر وآل علي الصغير إلى سنة 1863 حيث بدأ الأتراك تطبيق نظام المتصرفية في جبل لبنان. وألغوا حكم الإقطاع في جبل عامل وحكموه حكماً مباشراً إلى أن كانت هزيمتهم العسكرية في نهاية الحرب العالمية الأولى (1918).

فقهاء جبل عامل (قبيل وإبان العهد العثماني)

استعانت الدولة الصفوية بفقهاء الشيعة لنشر المذهب الشيعي في أنحاء إيران. ومعظم هؤلاء الفقهاء كانوا، في المرحلة الأولى التأسيسية من العلماء العرب الذين استقدموا من العراق والبحرين وبلاد الشام. وبصورة خاصة من منطقة جبل عامل في لبنان.



الشيخ الطوسي

أول الفقهاء العامليين. الذين عملوا في خدمة الدولة الصفوية. نور الدين الكركي (1446-1534) الملقّب بالعاملي الكركي. درس في مدرسة إمامية في البقاع. ثم قصد مصر. وفي 1509. لبّى دعوة من الشاه اسماعيل في أصفهان. ثم قصد هراة. ثم مشهد. وأعطاه الشاه صلاحيات مطلقة لإدارة العمل الحكومي في المجال الديني. واعتبر مؤسساً للمدرسة الصفوية الشيعية.

في العهد العثماني. وبعد السلطان سليمان القانوني. المعروف بإصداره لتشريعات استوعبت العلماء والفقهاء في سلطات محلية. "بدأت الدولة بالرسميات وأخذت تلقي الشغب بين العلماء وذلك برتب اخترعتها لهم وجرايات أدرّتها عليهم. فزادت لأجل هذه النفقات الضرائب والخراج على الأمة وكثر

التنافس بينهم. وقلّ القوّالون بالحق من رجال العلم. وأنشأ معظمهم يدلسون ويوالسون ويمتدحون السلطان مهما ضلّ وغوى. وسهل بعد ربط العلماء بروابط الرتب والرواتب أن يستصدر السلاطين فتاوى بقتل الأبرياء لمن تغضب عليهم الدولة" (د. وجيه كوثراني، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 147، 1994، ص77؛ نقلاً عن محمد كرد علي، خطط الشام، ج2، ص334).

ويتابع د. وجيه كوثراني (المرجع المذكور، ص78-79): "وأما بالنسبة إلى الشيعة فقد تعرّضوا لردود انتقامية عنيفة من قبل السلطات العثمانية. لا سيّما عندما كان يحتدم الصراع الصفوي - العثماني. ويتعرض الشاهات الصفويون للسكان السنّة في إيران (...) عانى المسلمون الشيعة من العرب ولا سيّما في بلاد الشام وفي جبلهم التاريخي الأساسي - جبل عامل - من حالة القلق والخوف والحذر. الأمر الذي دفعهم أكثر فأكثر إلى ممارسة "تقية" تقضي بعدم الإعلان عن معتقدهم في مسألة الإمامة (وهو المعتقد الذي يؤدي عملياً إلى اعتبار السلطات القائمة غير شرعية). وذلك بهدف الانخراط في الاجتماع السياسي القائم والتعايش مع السلطات القائمة حفظاً للنظام العام ووحدة الجماعة واستمرارية المعتقد.

"أما فقه الشيعة الإمامية الذي تبلور على يد العلماء الأوائل (الكليني، المفيد، الرضي، المرتضى، الطوسي، الحلي...). فقد استمرّ يدرّس في المدارس الدينية العديدة المنتشرة آنذاك في جبل عامل. والتي كان أهمها جزين وجبع (جباع). وميس... وكان قد سبق لأحد الفقهاء العامليين محمد بن مكي الجزيني (1333-1384) أن وضع مجموعة كبيرة من المؤلفات. كان أهمها الموسوعة الفقهية المسمّاة بـ"اللمعة الدمشقية".

"وتقدّم ثقافة محمد بن مكي الجزيني وممارساته. كفقيه مرجع في المجتمع. أنموذجاً توحيدياً ومنفتحاً على كل التيارات والمذاهب والمدارس الإسلامية. مع المحافظة على خط الاستقلال عن مظاهر السلطان. وفقاً لما تقتضيه عقيدته في مسألة الإمامة. ويتأكّد هذا الخط مع زين الدين ابن علي الجبعي...".

وزين الدين بن علي الجبعي (نسبة إلى بلدته جباع. توفي 1558) المعروف بغزارة علمه وسعة اطلاعه والملقّب بـ"الشهيد الثاني". فإن ثمة تفسيراً لمقتله "مستقى من مصدر فارسي رواه السيد محسن الأمين في "أعيان الشيعة". يؤكّد على هذا السياق الذي نشير إليه وخلاصته أنه في سنة 965هـ في أواسط سلطنة الشاه طهماسب الصفوي استشهد... الشيخ زين العاملي. وكان السبب في شهادته أن جماعة من السنيين قالوا لرستم باشا الوزير الأعظم للسلطان سليمان ملك الروم أن الشيخ زين الدين يدّعي الاجتهاد. ويتردّد إليه كثير من علماء الشيعة ويقرأون عليه كتب الإمامية. وغرضهم بذلك إشاعة التشيّع. فأرسل رستم باشا الوزير. في طلب الشيخ زين الدين. وكان وقتئذ بمكة المعظمة فأخذوه من مكة وذهبوا به إلى استنبول فقتلوه فيها من غير أن يعرضوه على السلطان سليمان" (السيد محسن الأمين، "أعياني الشيعة". ج33. ص292؛ ونقله د. وجيه كوثراني. مرجع مذكور آنفاً. ص81).

وإثر مقتل زين الدين. جرت هجرة جماعية من جبل عامل. كان في عدادها بهاء الدين العاملي (وكان صبياً وتلميذاً لزين الدين في المدرسة النورية في بعلبك) الذي اصطحب والده إلى إيران. حيث تابع دراسته على جماعة من شيوخ إيران. ثم تقلد منصب مشيخة الإسلام لمدينة أصفهان. "والراجح أن الغموض الذي يلف تسلسل مراحل حياته من المصادر والمراجع. يوصل إلى توضيح حقيقة وهي أن سكوت المصادر

عن أخبار منصبه في مشيخة الإسلام في أصفهان أيام الشاه عباس الكبير. إنما يبرز هامشية هذا المنصب بالنسبة إلى غزارة إنتاجه العلمي وعظيم نشاطه في الأسفار والسياحة والانتقال. فمن يترك 123 أثراً من التآليف والرسائل التي هي أجوبة على مسائل، ومَن يسوح من البلاد بهذا القدر، فإنه من الطبيعي ألا تشغله وظيفته في مشيخة الإسلام إلا قليلاً. وهذا القليل لا يشغل أي حيّز من الخبر في المصادر. والمثير في إنتاج بهاء الدين العاملي أن بعضه يندرج في نطاق الفلسفة فيبرز صاحبه فيلسوفاً مرموقاً، وبعضها الآخر في نطاق الفقه فيبرز فقيهاً أصولياً مجتهداً، وبعضه في نطاق الأدب فيبرز شاعراً كبيراً. والأهم من هذا أنه رياضي وهندسي مبدع. إذاً إنه فيلسوف وفقيه وشاعر ورياضي» (كوثراني، مرجع مذكور آنفاً، ص82).

الفحوى نفسه، حول تاريخ الشيعة في جبل عامل في القرنين 16 و17، وحول فقهائهم ودورهم في إيران، ذكره د.فيليب حتى في مؤلفه "تاريخ لبنان" (دار الثقافة، ص3، 1978، ص498-499)، نقلاً عن: Edward G. Browne, "A Literary History of Persia", (Cambridge, 1930). vol/IV, p.p. 54, 253, 360, 406, 427.

في أيام المعنيين والشهابيين

الأسر التي حكمت جبل عامل من غير أهله حكماً مباشراً وموقتاً في عهد العثمانيين هم آل معن وآل شهاب. إلا أن آل شهاب لم يكن لهم حكم ثابت طويل الأجل في بلاد الشيعة، وانحصرت مهمتهم في معاونة العثمانيين على الشيعيين إذا عصى هؤلاء وتمرّدوا على الولاة وأبوا دفع الضرائب.

أول من تقدم من آل معن لالتزام إقطاعات جبل عامل من والي الشام مصطفى باشا هو الأمير فخر الدين الثاني الذي التزم سنجقية صفد، وكان جبل عامل داخلاً في ضمنه (1608). ولم يلبث أن نازعه الأمير يونس الحرفوش. ودامت سلطة آل معن في جبل عامل بعد مقتل فخر الدين مدة حكم أرسلان باشا الذي تولى ولاية صيدا (1666).

في هذه السنة (1666)، ثار العامليون وطردوا عمّال أرسلان باشا الذي أرسل حملة عليهم مستعيناً بجنود آل معن، ودامت المعارك والمناوشات حتى عام 1697، حيث توفي الأمير أحمد المعني. وانتقلت الإمارة إلى الشهابيين.

في أيام الشهابيين نهض الزعيم الوائلي الشيخ مشرف ورفع راية استقلال جبل عامل عن العثمانيين (والشهابيين). فساق الوالي عليه، وأنجده الأمير بشير الشهابي الأول، حملة ووقع الشيخ مشرف أسيراً. ولم يفت ذلك في عضد الشيعيين، وأبقوا ثورتهم سنين طويلة لم تنقطع إلا في فترات قليلة. وكانت الزعامة على العامليين بصورة عامة في آل علي الصغير، وكانت تنتقل، بعد وفاة الشيخ مشرف، من زعيم إلى زعيم حتى انتهت للشيخ ناصيف بن نصار الأحمد، وهو أشهرهم وكان معاصراً لحكم الشيخ ظاهر العمر، وعُرف بمحاربته له ثم بتحالفه معه.

ظاهر العمر في جبل عامل

الشيخ ظاهر العمر أحد أبرز حكام المنطقة همةً وبأساً وإعماراً واستنارةً وعدالةً ("... وكانت العدالة ضاربة أطنابها في بلاده ولا فرق عنده في شمولها أهل المذاهب المختلفة..." الرحالة الفرنسي الشهير فولناي). تولى حكم صفد وطبريا وعكا (1706)، ومنحته الدولة العثمانية لقب "شيخ عكا وأمير الأمراء وحاكم الناصرة وطبريا وصفد وسائر الجليل" (1768). وأصدر السلطان، في 1774، فرماناً بإحالة ولاية

صيدا لعهدته. إلا أن صلاته مع حاكم مصر علي بك الكبير الذي كان على وفاق مع امبراطورة روسيا كاترين الثانية، ووشايات الجزّار به، جعلت الدولة تتوجس خيفة منه. فجرّدت عليه حملة، وانفضّ من حوله قواده وجنده، وخرّ قتيلاً (1776، وكان في التسعين من عمره). وفرّ أولاده ملتجئين إلى الشيخ ناصيف النصّار في جبل عامل.

وموجز علاقة ظاهر العمر بجبل عامل أن ظاهراً، حين دانت له مناطق سورية الجنوبية، كتب إلى عميد زعماء جبل عامل الشيخ ناصيف بن نصار الأحمد الوائلي يدعوه إلى أن يتخلى عن قريتي البصة ومارون بدعوى انهما تابعتان لفلسطين. فردّ ناصيف بالرفض القاطع. ونهض ظاهر العمر لاكتساح بلاد عاملة، وقاومه الشيخ ناصيف إلى أن أسقط من يده بعد سقوط قلعة تبنين وأسر ولديه. لكن ظاهراً أكرمهما وأعادهما إلى أبيهما. فقام حلف بين الزعيمين كان له أثره في توطيد نفوذ ظاهر العمر وتعاظم سلطانه، خاصة في أعقاب ثلاث معارك خاضها ظاهر العمر وحلفاؤه شيعة جبل عامل ضد ولاة الدولة العثمانية والأمراء الشهابيين: معركة البحرة (أو بحيرة الحولة) في آب 1771، ومعركة كفرمان - النبطية في تشرين الأول 1771، ومعركة الحارة وسهل الغازية في حزيران 1772.

جبل عامل في أيام أحمد باشا الجزّار

بعد مقتل ظاهر العمر عيّن أحمد باشا الجزّار والياً على صيدا (1776)، وبعد عشر سنوات ضُمّت إليه ولاية دمشق. ولما استمرّ الشيخ ناصيف النصّار على عهده في رفض الانصياع لإرادة الوالي العثماني ومتمسكاً بما أُنجز لجبل عامل من استقلال، خاصة على صعيد الضرائب، هاجمه الجزار (1780) بجيش جرار تصدّى له الشيخ ناصيف في حصن تبنين، وكانت معركة غير متكافئة خرّ أثناءها الشيخ ناصيف صريعاً. "ثم اكتسحت جنود الجزّار البلاد وأحرقت القرى ودمّرت المنازل. وشحن ما في مكاتب جبل عامل من التآليف والمخطوطات النادرة حيث أحرقت في عكا. وشكاه علماء البلاد إلى الآستانة ولكن حكومة الباب العالي أرسلت إليه الشكوى عيناً فانتقم من موقعيها. وأسرف رجاله في ذلك الشعب قتلاً وذبحاً، وقُبض على فريق من الوجهاء فأماتهم خنقاً في سجون عكا، وشرّد مَن بقي منهم إلى البلاد المجاورة. وهاجر العلماء وأهل الفضل للبلاد الإسلامية النائية كالهند والعراق وإيران والأفغان وخدموا فيها الإسلام والشيعة الإمامية أجل خدمة. وفرّ مَن بقي من الحكّام وأبناء العشائر إلى جبال حلب والأناضول وقصد بعضهم عكار فأنزلهم حاكمها علي بك الأسعد المرعبي في دار رحبة لم تزل للآن تعرف بدار العشائر" (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور، ص137-138).

لم يستكن العامليون لجور الجزّار، فألفوا فرقاً تنازل رجال الجزّار، في حرب عصابات. لكن هذه العصابات شكّلت "أتعس دور مرّ على جبل عامل. وقع فيها بين نارين: نار زبانية الجزار ونار رجال الثورة. فالزبانية التي كان يقذفها الطاغية تعيث في البلاد فساداً، وتضيق الخناق على الأهلين المساكين، وتؤلف منهم فرقاً تسمّى "سرولي" لمطاردة العصابات فلا تظفر بهم. والثوار يشنّون الغارة للسلب والنهب، وحرق القرى وتدمير البيوت متغلغلين في بطون الأودية بين الأحراج والغابات معتصمين برؤوس الجبال" (محمد جابر آل صفا، ص139؛ نقلاً عن تاريخ صيدا، ص156).

جبل عامل بعد الجزار

لم تهدأ الأحوال في جبل عامل بعد هلاك الجزار

(1804). إذ اتسعت حرب العصابات وامتدت سلطة الثوار، فكانوا يفرضون الضرائب والرسوم على البلاد ويفتكون بمن يخالفهم. فرأى سليمان باشا، الذي خلف الجزّار، أن يفاوض زعماء عشائر جبل عامل وثوّاره على حد سواء، وساعده في ذلك الأمير بشير شهابي. وتوصلت المفاوضات إلى عقد اتفاق: العفو عن الثوار وإعطاؤهم إقليم الشومر على أن يمثلهم تجاه الحكومة شيخ المشايخ فارس الناصيف. واستمرّ الاتفاق معمولاً به حتى العام 1821 حين عدّله الوالي عبد اللّه باشا الخزندار، الذي خلف سليمان باشا، لمصلحة زعماء جبل عامل، معيداً لهم حكم بلادهم كما كانوا في السابق (محمد آل صفا، ص 141-142).

جبل عامل في عهد المصريين

لكن هذا الوضع (عودة الحكم لزعماء الإقطاع) لم يصمد لأكثر من 11 سنة، إذ ألغى ابراهيم باشا، قائد الحملة المصرية، نظام الإقطاع (1832) فور سقوط عكا، وألحق جبل عامل بجبل لبنان وأميره يومئذ بشير الشهابي الثاني. وقد ولّى الأمير الشهابي ولده الأمير مجيد إدارة جبل عامل. فعامل هذا الشيعيين بمنتهى القسوة والتنكيل، وكذلك فعل عمّال المصريين في بلاد بعلبك. فثار الشيعيون في بعلبك يقودهم الأمير جواد الحرفوش، وفي جبل عامل يقودهم حسين بك الشبيب (في الأثناء عمّت الثورة ضد المصريين جميع الأنحاء تقريباً، خاصة في جبال النصيرية وبلاد بعلبك ووادي التيم وحوران وفلسطين وجبل عامل وشمالي لبنان وحتى جبل لبنان. وكُتب الكثير من دسائس الانكليز في هذه الأثناء مستهدفين الحملة المصرية عموماً). وتعقّب الأمير مجيد الشهابي الثوّار في جبل عامل وقبض عليهم.



محمد علي باشا

بعد المصريين

لم تهدأ الثورة، إذ رفع لواءها بعد القبض على حسين بك الشبيب ثائر آخر هو حمد البك، الذي اعتبر أشهر زعيم عاملي وائلي من آل علي الصغير بعد ناصيف النصار. فعرف حمد البك كيف يتحيّن الفرص، حتى إذا رأى بارقة الأمل في مؤتمر لندن (تموز 1840) الذي اتفقت فيه الدول على انتزاع سورية من محمد علي باشا وإعادتها للسلطنة العثمانية، وفي وصول الجيش التركي إلى حلب، رفع حمد البك علم الثورة، واصطدم بالأمير مجيد الشهابي عند جسر القاقعية، وانضمّ إلى الجيش العثماني الذي كان وصل إلى حمص، ثم عاد إلى جبل عامل واشتبك مع الجيش المصري في عدة معارك، واستولى على صفد وطبريا والناصرة.

ولما انقضى أمر المصريين وعادت البلاد إلى حكم العثمانيين أغدقت الدولة على حمد البك الهدايا

والعطايا وفوّضت إليه حكم جبل عامل كما كان أسلافه من قبله. وبعد وفاته (1852) خلفه علي بك الأسعد. فساد الأمن في أيامه وزهي الأدب العاملي وانتعشت اقتصاديات البلاد. وقد نافس علي بك على الزعامة ابن عمّه تامر الحسين. وكانت الولاية في بيروت تستعين بزعماء جبل عامل لقمع الثورات وإخماد الفتن التي تحصل في بعض أنحاء البلاد.

جبل عامل أثناء الفتنة الكبرى (1860)

"وقف علي بك الأسعد مع سائر عشائر جبل عامل موقفاً شريفاً في الحرب الأهلية التي شتّت بين الدروز والنصارى سنة 1860. فالتجأ كثيرون من منكوبي المسيحيين اللبنانيين إلى جبل عامل فحلّوا فيه ضيوفاً على الرحب والسعة، فحماهم الشيعيون وآووهم ودافعوا عنهم دفاعاً مجيداً لم يزل يذكره فضلاؤهم إلى اليوم. وحاول محمد بك الأسعد أن ينتصر للمسيحيين ويكبح جماح الدروز لما هاجموا جبع (جباع)، آخر بلاد الشيعة الشمالية، ونهبوا الأموال والأمانات التي كان أودعها المسيحيون النازحون في دار العلاّمة الأكبر الشيخ عبد اللّه نعمة. فاهتزّ الجبل بأسره وأسرع محمد بك على رأس ألف فارس إلى جبع لمهاجمة الدروز. غير أن سياسة الدولة يومئذ قضت بإيقاف الهجوم، وحال دونه خورشيد باشا والي إيالة صيدا فسوّى القضية وأعاد المنهوب" (محمد جابر آل صفا، ص159-160).

زوال حكم الإقطاع في جبل عامل مع بدء تطبيق نظام المتصرفية لجبل لبنان

لما قدم وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا عيّن علي بك الأسعد عضواً مستشاراً في المجلس الأعلى الذي اختاره للنظر والتحقيق في الفتن، وأوكل إليه حماية منكوبي المسيحيين ومطاردة الثوّار الفارين. وكان فؤاد باشا يطري علي بك على إخلاصه، لكنه كان يخطّط سراً للقضاء على نفوذه في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى القضاء على الحكم الإقطاعي في سائر الأرجاء اللبنانية. واستغلّ فؤاد باشا الخلاف المستحكم بين علي بك وتامر بك الحسين. واعتقل الوالي خورشيد باشا علي بك وشقيقه محمد بك، في وقت ألغت فيه الدولة إيالة صيدا وضمّتها إلى إيالة الشام تحت اسم "ولاية سورية". فزال الحكم الإقطاعي في جبل عامل، وحكمه العثمانيون حكماً مباشراً إلى أن انتهت الحرب العالمية الأولى (1918).

جبل عامل في العهد العثماني المباشر (1862-1918)

إستبدل العثمانيون الزعماء الإقطاعيين بوجهاء الأسر، وأغروا كل وجيه بالآخر، ووضعوا الرسوم على الأراضي، ونوّعوا الضرائب. وقضوا على زراعة التبغ بالحصر إذ منحوا احتكارها للشركات الأجنبية وكانت المورد الوحيد لجبل عامل من زمن بعيد إذ لم يكن للحبوب من أسواق رائجة خارج البلاد. فبارت الأرض وسادت الفوضى ووقعت البلاد في فقر مدقع.

ووضعت الحكومة قانون التجنيد الإجباري وفرضته على الطوائف الإسلامية وأعفت منه الطوائف غير المسلمة. ولا يزال المعمّرون إلى اليوم في القرى "الحدودية" (بين جبل لبنان - المتصرفية، وجبل عامل) في قضاء جزين الحالي، أي القرى المسيحية الواقعة بالقرب من جباع (مثل زحلتي وحيطورة وقطين - حيداب...) يتحدثون عن أن الجنود الأتراك كانوا يصلون إلى هناك، أي إلى "الحدود" بحثاً عن الشباب المسلمين الشيعيين لجرهم إلى الجندية. "وكانت النتيجة أن البلاد خسرت مالها ورجالها. فالأغنياء ضنوا

بنفوسهم عن إلقائها في أتون هذه الخدمة الشاقة فافتدوها بالمال مما جمعوه بكد يمينهم. والفقراء كانوا يساقون كالسوام إلى شقاء دائم وموت محقق. لا سيّما إذا كان السفر للبلاد اليمانية التي لم تهدأ بها الثورات والفتن منذ احتلها الأتراك. وهكذا ضاعت النفوس والأموال ولم يبق في البلاد إلا العاجز الكسول والمشوّه الخلق" (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور آنفاً، ص168).

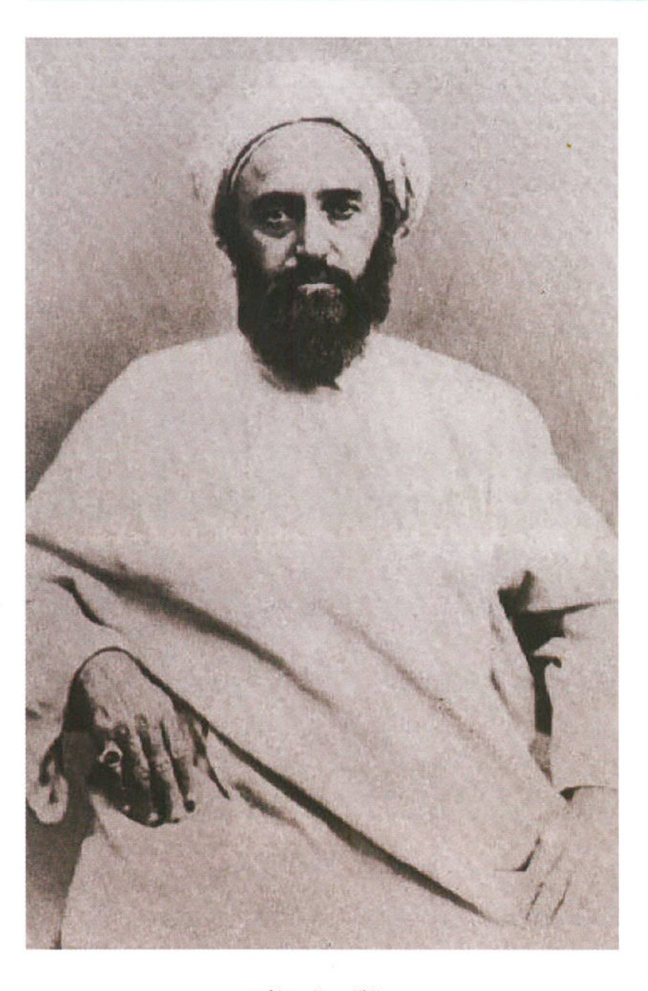
بعض الانتعاش حققه جبل عامل في عهد الإصلاحي العثماني مدحت باشا. فمنح الوظائف لزعماء آل علي الصغير، وشكّل قائمقامية مرج العيون وعيّن عليها خليل بك الأسعد. "وعيّن نجيب بك ابن علي بك الأسعد قائمقاماً على صهيون (لواء اللاذقية). وارتقى خليل بك في مناصب الدولة فبلغ درجة المتصرفية، وعُيّن للواء البلقاء، ومركزه يومئذ نابلس. وقلّما كان يبلغ هذا المنصب موظف من أبناء العرب وبخاصة أبناء الشيعة" (آل صفا، ص172).

وفي عهد الوالي حمدي باشا، الذي خلف مدحت باشا، ازداد شأن النبطية على وجه الخصوص، إذ عُيّن عليها رضا بك الصلح الذي أتمّ فيها بناء دار الحكومة وتشكيل المجلس البلدي، وأسّس في النبطية أول مدرسة لتعليم الناشئة، وكان يتعهدها بنفسه.

وبعد مدحت باشا و حمدي باشا، عادت الأمور لتسوء أكثر فأكثر في جميع الأنحاء السورية والعربية الخاضعة للعثمانيين. فساد الجور وتفاقم الظلم، و"سقطت هيبة الدولة وارتفعت هيبة القنصليات الأجنبية..."، و"برزت القضية العربية..."، و"تألفت الجمعيات القومية..."، و"انتشر شعار الحرية...".

أما مساهمة جبل عامل في الحركة العربية (عبر الأحزاب والجمعيات السرية) فيوردها محمد جابر آل صفا (في كتابه المذكور، ص 208-230):

– أول مؤتمر اشترك فيه الشيعيون للنظر في استقلال سورية، وعقد سراً في دمشق عام 1877. وتمثّل فيه جبل عامل بالعالم الجليل السيد محمد الأمين من الأشراف الحسينيين سكان شقراء، والنبيل الحاج علي عسيران رأس الأسرة العسيرانية المعروفة في صيدا، والشيخ علي الحر الجبعي، وشبيب باشا الأسعد الوائلي. وكان المفتي العاملي السيد محمد الأمين المار ذكره متطرفاً في عروبته، مجاهداً بفكرته السياسية، يحرّض العامليين على الثورة، ويراسل الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق بصراحة تامة. وقد أقرّ المؤتمرون اختيار هذا الأمير الجزائري، نزيل دمشق، أميراً على سورية.



عبد القادر الجزائري

– المساهمة الكبرى أثبتتها اللائحة الاتهامية



الاحتلال العسكري الفرنسي

الطويلة (في محاكمات جمال باشا العرفية الشهيرة عام 1915) ضد الأحرار العرب، وقد ضمّت أسماء كثر من الأحرار العامليين الذين كانوا منتظمين في الجمعيات العربية الثورية: الشهيد عبد الكريم قاسم الخليل، الشيخ سليمان ظاهر، محمد جابر آل صفا، الشيخ أحمد رضا (الثلاثة الأخيرون كانوا يؤلفون فرع جمعية الثورة العربية في النبطية)، رضا بك الصلح، بهاء الدين زين (مفتي صيدا يومئذ) وأخواه بديع ومحمود الزين، حسن زنتوت، حسين المجذوب، تحسين الخياط (من أهالي صيدا)، الحاج نجيب بكار، حسين اليوسف، محمد سعيد بزة، مراد غلمية، اسكندر شديد، نصر عودة (من أهالي مرجعيون)؛ والشيخ عبد الكريم الزين، محمد الحاج علي، يوسف الحاج علي (من النبطية إضافة إلى الثلاثة المذكورين آنفاً: الشيخ أحمد رضا، الشيخ سليمان ظاهر ومحمد جابر آل صفا)؛ والحاج عبداللّه يحيى خليل والحاج اسماعيل خليل (من صور)؛ إضافة إلى لائحة طويلة من أسماء الشهود الذين ذُكروا في قرار الاتهام، منهم: الشيخ عارف الزين صاحب مجلة العرفان، والشيخ منير عسيران والشيخ محمد الدين عسيران وراشد بك عسيران وتوفيق عسيران ويوسف بك الزين.

جبل عامل إبان الاحتلال العسكري الفرنسي (1918-1920)

"في 5 تشرين الأول 1918 قدم النبطية كامل بك الأسعد يصحبه السيد ايليا الخوري مندوب الأمير فيصل تخفق أمامه الراية العربية المربعة الألوان التي رفعت لأول مرة في ربوع جبل عامل وركّزت في

أعلى دارة آل الفضل (...) وانتخب الأعيان لرياسة الحكومة في صيدا رياض بك الصلح. وتشكّلت حكومة صور برياسة الحاج عبد الله يحيى خليل. وكان العداء مستحكماً بين كامل بك الأسعد وآل الصلح (...) فانصرفت همة كامل بك لمناوأة رياض بك وحكومته، ورفع سلطته عن جبل عامل، باعتبار أنه حاكم المقاطعة كلها والمندوب لإدارة شؤونها بأمر الأمير فيصل. وعقد في النبطية بدعوة من كامل بك اجتماع حافل بالعلماء والأعيان كان الغرض منه إسقاط حكومة رياض بك والحملة على مناصريه من العامليين الشيعيين... ولم تنجح خطته...» (محمد جابر آل صفا، ص223).

ما كادت حملة النبي تصل إلى صور وصيدا في طريقها إلى بيروت حتى عين ضابط فرنسي لإدارة «حكومة صيدا وملحقاتها». فاستاء الناس من انفراد الفرنسيين بالإدارة، واشتد تذمّر العامليين من الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعاملون الناس بالشدة والازدراء مقربين منهم كل من ابتعد عن أهله ودسّ عليهم. فتألفت عصابات ثورية في المناطق الداخلية من جبل عامل لمقاومة الفرنسيين ومنع الأهالي من دفع الضرائب.

ولما استفحل أمر الثوّار، دعا كامل بك الأسعد إلى مؤتمر عاملي من أبناء الشيعة على رأس نهر الحجير (مكان يبعد نحو 22 كلم من النبطية لجهة الجنوب). وقرّر المؤتمرون بالإجماع «انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل ملكاً على سورية، ورفض الدخول تحت حماية أو انتداب الفرنسيين» (آل صفا، ص226). وهذا القرار أكّده العامليون كذلك لدى اللجنة الأميركية (لجنة كينغ - كراين الشهيرة) التي انتدبها الرئيس الأميركي ولسون في العام 1918 للوقوف على رغبات أبناء المنطقة في سورية وفلسطين ولبنان إزاء الانتداب. ولما انتهت اللجنة من مهمتها في فلسطين قدمت إلى صيدا، وفيها سمعت بيان وفود الطوائف الإسلامية والمسيحية. وكان وفد المسلمين الشيعيين إليها مؤلفاً من نحو مائة بين عالم ووجيه. وقد صرحوا برفض الانتداب الفرنسي والانضمام للوحدة السورية، وطلب الاستقلال التام تحت لواء الملك فيصل الأول.

«لكن بعض الموظفين، الذين التفوا حول الحاكم الفرنسي من بيت العازوري وبيت نور وغيرهم... أشاعوا أن ذلك المؤتمر عقد للتنكيل بالمسيحيين. ثم شرعوا بتحريض أهل القرى المسيحية في جنوبي جبل عامل لمناوأة الشيعيين وهم يعلمون أن المسيحيين في تلك الجهة أقلية ضئيلة جداً عاشت بسلام مع الشيعيين قروناً عديدة متآخية متصافية وعلى أتم وفاق (...) فسلّحوا أولئك المسيحيين الوادعين بالبنادق، وأغروهم بالتحرّش بجيرانهم ومواطنيهم (...) ووقعت فاجعة عين إبل، البلدة المسيحية المجاورة لبنت جبيل، بين شبان البلدين المتآخيين منذ زمن (...) كل هذا والحكومة لم تحرك ساكناً واكتفت بحفظ مركزها في المدن الأربع: صيدا وصور والنبطية ومرجعيون. وقد دامت الفوضى شهوراً زهقت فيها النفوس، ونهبت الأموال... وكثر الثوّار واشتد ساعدهم (...) ولما أصاب أذى الثوار عساكر المحتلين... وهاجموهم في 8 كانون الثاني 1920 في جديدة مرجعيون... رأى المحتلون أن الفرصة أصبحت سانحة للتظاهر بحماية النصارى بعد أن أهملوا ذلك عمداً. وكانوا في السر يغرون الطوائف إحداها بالأخرى. فجرّدوا حملة مؤلفة من 4 آلاف مقاتل بقيادة الكولونيل نيجر... استقرت (الحملة) في قرية هونين وإليها

استدعى قائد الحملة كامل بك الأسعد بقصد إلقاء القبض عليه وإرساله لبيروت إجابة لطلب الجنرال غورو (فارق كامل بك البلاد قاصداً دمشق بطريق فلسطين والجولان)... فزحفت الحملة إلى الطيبة مقر كامل بك واحتل الجند داره ونهبوا ما بها من أثاث (...). وفي 5 حزيران 1920 جمع الكولونيل نيجر علماء جبل عامل وأعيانه فحشرهم في دار الأسقفية الكاثوليكية في صيدا والقى عليهم، على مسمع من إكليروس المسيحيين ووجهائهم، خطاباً نارياً يتضمن التهديد والوعيد. ثم أجبرهم على إمضاء وثيقة وتعهّد بالمواد التالية:

أولاً: دفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً غرامة حربية وتعويضات؛

ثانياً: التعهّد بإعادة الأمن وتسليم المحكومين للحكومة؛

ثالثاً: إعادة المسيحيين الفارين إلى قراهم والمحافظة والتعويض عليهم.

وقد جمع حاكم صيدا الفرنسي (شربنتييه) وأعوانه تلك الغرامة أضعافاً مضاعفة، وأمعنوا في البلاد سلباً ونهباً. فنضبت ثروة الجبل من هذه المظالم الفادحة، ووقع في مهاوي الفقر والخراب. وفي خلال ذلك تعيّن حكّام وطنيون فكان لمتصرفية صيدا رشيد بك جنبلاط، ولقائمقامية صور فؤاد العازوري، ولمديرية النبطية نخله الخوري. وقصد فريق من أعيان الشيعيين بيروت لعرض ما حاق بالبلاد من الظلم والجور للجنرال غورو فرفض مقابلتهم بتاتاً فعادوا في حالة يأس وقنوط» (محمد جابر آل صفا، ص226-229).

من «جبل عامل» إلى «الجنوب» (1920)

منذ إعلان «لبنان الكبير»، في العام 1920، الذي تضمّن تحديداً لحدوده، أحلّ التداول الرسمي لـ«الجنوب» محل «جبل عامل». وأخذ التداول الشعبي يطمس شيئاً فشيئاً «الجبل» حتى غاب كلياً - في ما عدا كتب التاريخ وذكريات المعمّرين - لمصلحة «الجنوب». وفي هذا يقول العلاّمة السيد محمد حسن الأمين (في تقديمه لكتاب محمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل». دار النهار، ط3، 1998، ص10):

«هذا الجبل (عامل) الذي جنى عليه الجانون فاهتضموه، ولا يزالون. هذا الجبل كان من أفظع ما جنوا عليه أن بدّلوا إسمه فأطلقوا عليه اسم «الجنوب» وتركوا إسم جبل عامل. وذلك عندما انشأوا لبنان الكبير وضمّوا إليه فيما ضمّوا جبل عامل. فبدلاً من أن يحيوا الاسم الصحيح، فيحيوا بإحيائه ذكريات المجد التالد، بدلاً من ذلك حاولوا إماتته - واستطاعوا - فأطلقوا عليه إسماً يفصله عن ماضيه الرفيع، ويحول بينه وبين تذكّر الخوالي من الأيام، أيام الشعر والأدب والفقه واللغة والصلاح والإصلاح وإرشاد الأمم وبعث لنهضات فيها.

لقد استطاعوا طمس الاسم الحبيب، فطغى إسمهم الغريب حتى بين العامليين أنفسهم. فلو سألت أي عاملي من أين أنت؟ لأجابك: إنني من الجنوب!!».

الجنـــوب
(1920 - 2001)



الحولة

خسارة الحولة (17 قرية)

بين حدود لبنان لدى إعلان "دولة لبنان الكبير" (1920) وحدوده المحددة في دستور 1926، انتزعت من لبنان مناطق جنوبية وفق الرغبات الصهيونية المعروفة بأطماعها بالمياه وبالأراضي الخصبة وبرعاية بريطانية وفرنسية (اتفاق نيوكومب - بوليه، إسم مندوبي بريطانيا وفرنسا). وتمّ ذلك فعلياً في مطلع 1924

عندما "رفعت الإدارة البريطانية في فلسطين كتاباً إلى المفوضية العليا في لبنان جاء فيه ان الحدود بين لبنان وفلسطين "غير صحيحة" ويجب تعديلها وفق مقررات مؤتمر سان ريمو (1920) بحسب صك الانتداب البريطاني على فلسطين كما أقرّته عصبة الأمم (24 تموز 1922)... وكان هذا الصك يفوّض إلى الحكومة البريطانية تنفيذ سياسة الوطن القومي

اليهودي في فلسطين. فتألفت لجنة للنظر بطلب تعديل الحدود، ضمّت ممثلاً عن الانتداب البريطاني وآخر عن الانتداب الفرنسي، والوجيه المرجعيوني مراد غلمية بصفته من كبار الملاكين في المنطقة. وفي أول اجتماع للجنة عرض المندوب البريطاني نسخة عن خريطة من وثائق صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وقّعها لويد جورج وكليمنصو، تضع منطقة الحولة (17 قرية) ضمن حدود الانتداب البريطاني (أي ضمن حدود فلسطين). ففوجئ مراد غلمية بهذه المؤامرة، وثار طالباً من المندوب الفرنسي مراجعة الخارجية الفرنسية بالموضوع. وتأجلت اجتماعات اللجنة، حتى انكشف ان الخريطة المذكورة كانت مدسوسة بين وثائق للتوقيع معروضة على رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، فوقّعها عن الجانب الفرنسي دون أن ينتبه إلى دس صهيوني كان منذ ذلك الحين يعمل لضم الحولة إلى فلسطين، كي تصبح لاحقاً داخل الأراضي الاسرائيلية. هكذا، وبموجب تلك الخريطة المدسوسة انتقلت 17 قرية (الحولة) من لبنان إلى فلسطين، هي: المطلة، النخيلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الزوية، المنصورة، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، خان الدوير، الدوارة، الخصاص، العباسية، دفنة، اللزازة، هونين، ابل القمح (سلام الراسي، "الحياة"، 6 تموز 2000، ص18). الجدير ذكره أن رواية "الخريطة المدسوسة" التي أخذ بها كليمنصو على حين غرة لا يعيرها أكثر المؤرخين أهمية، فيغلّبون عليها تلاقي مصلحة الدولتين المنتدبتين أو خضوع فرنسا للضغوطات البريطانية والصهيونية، ويقدّمون في ذلك البراهين.

وكان من الطبيعي أن يعتمد دستور 1926 اللبناني هذا التعديل ولبنان يخرج لتوّه من الحكم الفرنسي العسكري المباشر إلى الحكم الانتدابي الفرنسي، ولكن بصيغة "الجمهورية اللبنانية" الخاضعة لنظام الانتداب. فنصّت مادته الأولى على: "لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم وهي التي تحده حالياً".

علامَ رست الحدود في دستور 1943

وفي دستور 1943، في مطلع العهد الاستقلالي، نصّت المادة الأولى على أن "لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حالياً:

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورنت) ماراً بقرى: معيصرة، مربعانة، هيت، أبش، فيسان، على علو قريتي بريتا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضاءي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية وغرباً البحر المتوسط".

بذلك، ثبّت دستور 1943، كما فعل دستور 1926، التعديلات (السلخ من الأراضي اللبنانية لمصلحة أراضي فلسطين التي كان الصهاينة يطمعون بتحويلها إلى "اسرائيل") التي أجراها الانتدابان، الفرنسي والبريطاني. وما أثبته دستور 1943، من الوجهة القانونية، ما أصبح مودعاً لدى عصبة الأمم (هيئة الأمم المتحدة في ما بعد) أي الحدود الدولية للمناطق اللبنانية الجنوبية والجنوبية الشرقية



المعترف بها دولياً، والقرار رقم R4-27، تاريخ 4 شباط 1935، وفيه النص التالي:

Cette frontière est constituée par la ligne de faîte de l'Anti-Liban, c.à.dire par une limite géographique "أي ما يؤكّد أن خط الحدود في السلسلة الشرقية يجب أن يتبع خط القمم، إذ كانت عملية الترسيم ميدانياً بدأت على الأرض في العام 1934 بوضع النقاط - المعالم على رؤوس القمم في جبل الشيخ (...) وقد تكرس ذلك على الأرض باتفاق الدولتين السورية واللبنانية، عبر اللجان المشتركة الممثلة للدولتين، بعد استقلال كل من سورية ولبنان وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين" (منيف الخطيب، "مزارع شبعا"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2001، ص75-77).

وثمة تعديلان احتلالان اسرائيليان آخران على الحدود الجنوبية سيأتي الكلام عليهما في ما بعد: احتلال القرى السبع في العام 1948، واحتلال مزارع شبعا في العام 1967.

(المراجع التي تتحدث عن التعديلات الحدودية في الجنوب والتي أساسها المطامع الصهيونية في مياه الجنوب وأراضيه الخصبة، عديدة جداً ولا تزال تتوالى مؤلفات في كتب ومقالات دراسية في الجرائد. نشير إلى أحدثها للدكتور عصام خليفة: "لبنان المياه والحدود 1916-1975"، بيروت 1996؛ و"مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية"، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، 2001؛ وكذلك للدكتور طارق المجذوب، في دراسات عديدة ظهرت في الجرائد اللبنانية، وفي كتيّب صادر عن الحركة


قلعة دوبيه بناؤها صليبي قائم على انقاض بناء روماني

الثقافية – انطلياس. وآخر عن وزارة الإعلام بعنوان "أطماع اسرائيل في المياه اللبنانية"، 2001: وأيضاً للدكتور أحمد أمين بيضون، عن وزارة الإعلام، 2001، بعنوان "حصيلة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان". وسنعود إلى هذه المراجع لاحقاً في حديثنا الذي سيندرج تحت عنوان "قضايا جنوب – لبنانية لا تزال قائمة بعد التحرير").

الجنوب 1948–1975

لم تكن الحرب، أو الثورة، أو المقاومة، حدثاً طارئاً في حياة الجنوبيين. فقد شاركوا في الثورة العربية 1918–1920، والثورة السورية 1925، وفي مواجهة الانتداب الفرنسي. وشاركوا في "جيش الإنقاذ" خلال معارك 1948 في فلسطين. ومنذ استقلال لبنان والشباب الجنوبيون يمدّون الأحزاب الوطنية والقومية (واليسارية عموماً) والحركات الطالبية والنقابات بمناضلين أشدّاء.

خلال معارك 1948، دخلت القوات الصهيونية قرية حولا المحاذية للحدود مع فلسطين، في 31 تشرين الأول، وجمعت السكان في منزلين ونسفتهما، الأمر الذي أدّى إلى سقوط أكثر من 80 قتيلاً (تفصيلات المجزرة وأسماء شهدائها في "رابطة أبناء حولا"، 1998). كما ارتكبت هذه القوات مجزرة أخرى في قرية صلحة على الحدود اللبنانية – الفلسطينية، وهي إحدى القرى السبع التي احتلتها اسرائيل سنة 1948. وبحسب المؤرّخ الإسرائيلي بني موريس فإن قوة من

اللواء السابع (التابع للهاغاناه) احتلت صلحة يوم 30 تشرين الأول 1948، في سياق عملية حيرام. وأن 94 شخصاً "قُتلوا داخل منزل تمّ نسفه" وطرد الباقون من سكان القرية الذين ظلوا على قيد الحياة (محمود سويد، "الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1998، ص4–5؛ نقلاً عن الخالدي، 1998، ص326).

ويتابع محمود سويد (المرجع المذكور، ص5–11) محصياً الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني:

1- على الرغم من أن الحدود اللبنانية – الاسرائيلية كانت أقل الجبهات العربية سخونة بين 1949 و1964، فقد سجّل 140 حادث اعتداء على لبنان في هذه الحقبة، قبل الولادة الرسمية لحركة "فتح" سنة 1965 وتشكيل مجموعات فدائية بدأت تبحث عن منافذ للتسلل إلى فلسطين عبر نقاط الضعف في المناطق المحيطة بها من سيناء إلى الجنوب اللبناني.

2- وفي ليل 29–30 تشرين الأول 1965، بدأت مرحلة جديدة من الاعتداءات الاسرائيلية، كماً ونوعاً. عندما دخلت قوات اسرائيلية مسافة 3 كلم داخل الأراضي اللبنانية ونسفت منزلاً في قرية حولا، و3 خزانات للمياه في قرية ميس الجبل، رداً على "أعمال إرهاب" تأتي من الأراضي اللبنانية، كما ادّعى رئيس الحكومة الاسرائيلية وقتذاك. ثم تكررت الاعتداءات، وسقط قتلى وجرحى من المدنيين في القرى اللبنانية.

3- وعلى الرغم من أن لبنان لم يشارك في حرب حزيران (حرب الأيام الستة) 1967، فقد حوّلت إسرائيل فضاء الجنوب مسرحاً لحركة طيرانها الحربي في اتجاه سورية، ونالت المنطقة نصيبها من القذائف. واستفادت اسرائيل من الفرصة التي أتاحتها هذه الحرب، فاحتلت وضمّت 11 مزرعة في خراج قرية شبعا ومساحات من الهضاب الغربية والجنوبية لجبل الشيخ في الجزء اللبناني منه، ودفعت الأسلاك الشائكة التي تقيمها على الحدود إلى داخل الأراضي اللبنانية في عملية قضم سوف تتكرر طوال أعوام الاحتلال.

4- بعد حرب 1967، ارتفعت حرارة الاشتباكات على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. فقد وجد الفدائيون الفلسطينيون في انكسار الأنظمة العربية، نتيجة الهزيمة المروعة، فرصة لتكثيف عملياتهم والتسلّل حيثما أُتيح لهم عبر الحدود العربية إلى فلسطين.

5- وفي 14 آب من السنة نفسها (1967)، أعلن وزير خارجية اسرائيل، آبا إيبان، ان اتفاق الهدنة مع لبنان ملغى، كغيره من اتفاقات الهدنة مع الدول العربية الأخرى، وان اسرائيل تتمسّك باتفاق وقف القتال فقط. لكن الأمم المتحدة رفضت ذلك، وأعلن الأمين العام يوثانت، في تقريره عن أعمال المنظمة الدولية في 15 أيلول 1967، ان اتفاقات الهدنة العربية – الاسرائيلية قائمة.

6- في 28 كانون الأول 1968، أغار الطيران الحربي الاسرائيلي على مطار بيروت المدني ودمّر 13 طائرة تجارية جاثمة على أرض المطار، بحجة أن فدائيين انطلقوا من لبنان وهاجموا طائرة بوينغ 707 تابعة للخطوط الجوية الاسرائيلية في مطار أثينا، وقُتل راكب وجُرحت مضيفة.

7- بعد معركة الكرامة في الأردن، بدأت تتكوّن نواة وجود فدائي فلسطيني منظم في الجنوب، متركّزة بصورة خاصة في منطقة العرقوب، التي عُرفت لاحقاً باسم "فتح لاند".

8- كما أخذ، منذ صيف 1968، يتزخّم ويندفع هدّاراً الخطاب الثوري اليساري اللبناني، منضماً إلى الثورة الفلسطينية وخطابها، مستفيداً من حيّز واسع جداً من الحرية. التحليل الغالب له أنه وصل إلى حد



التحضير لعملية فدائية

الفوضى وإلى حد أنه أشرع أبواب البلد على المؤثرات الخارجية كلها: صحافة، أحزاب، حركة نقابية عمّالية وطالبية، مظاهرات شبه يومية، الجنوب "بؤرة ثورية" وقد تواجدت فيه الثورة الفلسطينية وتنادى إليه المناضلون والثوريون اليساريون. عبد الناصر، حزب البعث، حركة القوميين العرب، حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية تعيد الاعتبار بعد الهزيمة، حرب فيتنام، حركات التحرّر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، القائد الثوري الفيتنامي جياب، غيفارا، كاسترو، لومومبا، ماركس، لينين... صور وأفكار وأحلام تنسج خريطة لعالم عربي منتصر ولعالم أفضل.

9- في إطار هذه البيئة المتفجرة، أذعن الحكم اللبناني للضغوط ووقّع مع منظمة التحرير الفلسطينية "اتفاق القاهرة" في 3 تشرين الثاني 1969 لتنظيم وجود المقاومة الفلسطينية ونشاطها في الجنوب اللبناني. وجعل هذا الاتفاق الجنوب "بؤرةً ثورية" شرعية.

10- وتدفّق الفدائيون إلى لبنان بعد تصفيتهم في الأردن (1970-1971)، وتحوّل الجنوب إلى ساحة قتال: غارات طيران متلاحقة، اجتياحات تنفّذ سياسة "الأرض المحروقة": دمار وقتل وتهجير. وكان فاتحة الاجتياحات وأكبرها حجماً منذ 1948، اجتياح القوات الاسرائيلية منطقة العرقوب في 12 أيار 1970 واشتباكها مع الجيش اللبناني والفدائيين مدة 35 ساعة قُتل خلالها 6 جنود لبنانيين وجرح 15، وقُتل مدنيان، بحسب البيانات العسكرية اللبنانية.



...والمرأة مشاركة ايضاً

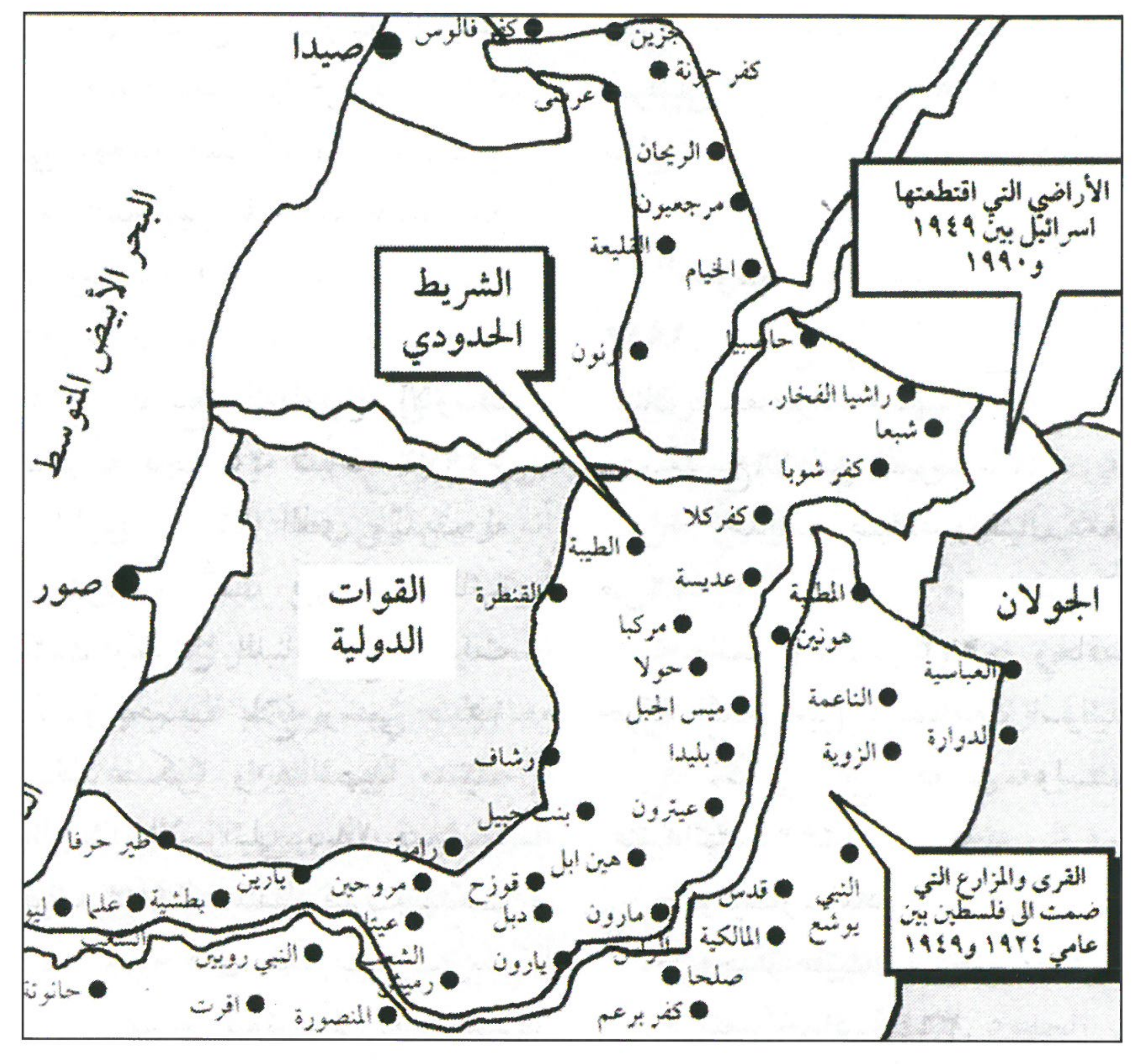
11- ومنذ ذلك الحين، صارت الغارات الجوية والبحرية والاجتياحات البرية نشاطاً يومياً للجيش الاسرائيلي، وصار منظر الجنوبيين الهائمين على الطرقات أو المحملين في الشاحنات مع بقجهم وأثاثهم، مغادرين قراهم وعائدين إليها، منظراً مألوفاً ومتكرراً.

12- الاجتياح الواسع للقطاعين الأوسط والشرقي في الجنوب فجر 25 شباط 1972؛ واجتياح 16-17 أيلول 1972 الذي مهّدت له اسرائيل بغارات جوية شاركت فيها 55 طائرة حربية. وقد اشتبك الجيش اللبناني مع القوات المغيرة وسقط له - بحسب بلاغ رسمي - 15 شهيداً و46 جريحاً عسكرياً و80 شهيداً مدنياً. وقدّرت خسائر الجيش الاسرائيلي بـ18 قتيلاً.

13- في حرب 1973، سقط قتلى وتهدّمت منازل في المعارك الجوية فوق الجنوب.

14- رداً على عملية فدائية في مستعمرة كريات شمونة (11 نيسان 1974، مقتل 18 اسرائيلياً)، اجتاحت قوات إسرائيلية قرى الضهيرة، محيبيب، عيترون، بليدا وبارون، ونسفت 34 منزلاً ومركز محطة ضخ المياه في بلدة الطيبة، وخطفت 13 شخصاً، وقتلت امرأة وابنتها. وصرّح وزير الدفاع، موشيه دايان، أن هذا مجرّد تحذير للحكومة اللبنانية، وإذا سمحت بنشاط "المخرّبين" (الفدائيين)، "فإن جزءًا كبيراً من لبنان سيصبح مدمّراً ومهجوراً".

15- قصف اسرائيل لمخيمات الفلسطينيين في بيروت والجنوب يوم 16 أيار 1974 بعد يوم من العملية الفدائية في ترشيحا (مستعمرة معلوت) التي أسفرت عن 16 قتيلاً و70 جريحاً؛ ثم بعد العملية الفدائية في نهاريا يوم 24 حزيران 1974.



المصدر: مجلة "العربي" العدد ٤٣٤،آذار 1994، ص 141

16- تدمير قرية كفرشوبا، في كانون الثاني 1975، بعد تحوّلها إلى مركز فعّال لنشاط المقاومة.

حدث هذا كله قبل أن تنخرط إسرائيل في الحرب اللبنانية بنشاط وتعلّق عليها آمالاً كبيرة. وقد سجّلت السلطات اللبنانية 3 آلاف اعتداء اسرائيلي على لبنان بين 1968 و1974، أدّت إلى مقتل 880 مدنياً من اللبنانيين والفلسطينيين.

الجنوب أثناء الحرب اللبنانية (1975-1982)

راجع في الأجزاء السابقة العناوين التالية:

- أحداث صيدا واغتيال معروف سعد.
- المحرومون، وحادث في مركز حركة المحرومين واعتداءات اسرائيلية.
- كرامي في دمشق واستئناف اسرائيل اعتداءاتها.
- واليسار، ماذا حلّ به وماذا فعل؟.



المقاومة في الجنوب

- "جدار طيّب" و"جزر - عوائق".
- سعد حداد.
- جولة جديدة من القتال في الجنوب.
- التدخّل الاسرائيلي المباشر.
- عدوان اسرائيلي جديد.
- انعكاسات زيارة السادات للقدس على الساحة اللبنانية.
- التوطين.
- اسرائيل تغزو جنوب لبنان (1978): عدوان لم يسبق له مثيل. القرار 425. مهمة القوة الدولية (القبعات الزرق). نزوح كثيف للجنوبيين. انسحابات اسرائيل. القوة الدولية والقوات المشتركة والعراقيل. مذكرة تفاهم وحادث دبلوماسي يغرقان القوة الدولية في مستنقع التناقضات اللبنانية.
- اسرائيل وحرب المئة يوم.
- النقاش حول مسألة حفظ الأمن والجيش.
- حرب استنزاف في الجنوب ("دولة لبنان الحر").
- القوة الدولية بين نارين.
- "فوضى مسلحة" في المناطق ذات الأغلبية المسلمة.
- خلافات واشتباكات في طرابلس وبيروت والجنوب.
- الحركة الوطنية إلى انكفاء متزايد .

الجنوب أثناء الحرب اللبنانية (1982-1990)

راجع ايضاً العناوين التالية:

استراتيجية عربية موحّدة للدفاع عن جنوب لبنان تجهض من الاجتماع الأول - استعدادات فلسطينية - ظروف آتت اسرائيل فمضت في استعداداتها للاجتياح - خطة أورانيم - العدوان والاجتياح - المعارك الأخيرة للقوات المشتركة - الجانب الحربي

الاسرائيلي السوري في عملية الاجتياح.

وفي معرض الكلام عن "حرب الجبل"، وما بعده في 1983-1984: قوات الحزب التقدمي والحركة الوطنية تسيطر على شرقي صيدا وإقليم التفاح.

في 1985: خطة الساحل تنجح فترد إسرائيل في شرقي صيدا وإقليم الخروب - حرب المخيمات - المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية في الناقورة ومراحل الانسحاب الاسرائيلي - الحزام الأمني - المقاومة الوطنية (1982-1985).

في 1986: أحداث المناطق "الوطنية الإسلامية" الأمنية، الأحزاب - حرب المخيمات.

الجنوب، ممارسات القوات الاسرائيلية وحليفتها الميليشيا الحدودية - المقاومة الوطنية والإسلامية - قوات الطوارئ الدولية.

ثم راجع، تحت عنوان، أحداث 1987 حرب المخيمات، في الجنوب، وبعدهما إلغاء اتفاق القاهرة.

وراجع: النقطة 85 و86 من النقاط المئة الواردة تحت عنوان أحداث 1988-1990.

وفي باب "معالم في الحرب اللبنانية (ومحاولة في الأسباب)"، راجع: التهجير، توترات اجتماعية ومطالب.

"المقاومة الوطنية" و"المقاومة الإسلامية"، إعلان الشيخ محمد مهدي شمس الدين

قاتلت المقاومة الوطنية اللبنانية الجيش الاسرائيلي في الجنوب وبيروت والمناطق الأخرى في إطار "القوات المشتركة" مع المقاومة الفلسطينية. واستمرّت تقاتله بعد أسابيع قليلة من خروج قوات منظمة التحرير من لبنان سنة 1982 . إذ شكّلت، في 16 أيلول 1982، "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" (بيان صادر في بيروت)، نواتها الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي. ثم ما لبثت هذه النواة أن صارت إطاراً ضمّ مختلف القوى اللبنانية والفلسطينية، العلمانية والدينية، وبدأت عملياتها في بيروت، ولاحقت الجيش الاسرائيلي وهو ينسحب على مراحل من منطقة إلى أخرى. وقد استخدم رجال المقاومة الوطنية مختلف الوسائل القتالية: كمائن، ألغام، صواريخ، متفجرات، قنابل يدوية، إطلاق نار واشتباكات مباشرة...

الشيخ محمد مهدي شمس الدين

في الجنوب، كان حزب اللّه وحركة أمل قد أصبحا أقدر على الحركة وسط الناس في القرى الشيعية، وقد تمكّنا في جعل قرى بكاملها تنتفض في وجه الدوريات الاسرائيلية ومقاتلتها بما ملكت أيديهم من أسلحة بدائية . كما جرى في قرية معركة وجبشيت والبيسرية والبازورية وبدياس وبرج رحال وطورا وأنصارية، وغيرها. وقد جرى في الأثناء حديث عن محاولات اسرائيل لاستمالة الشيعة كطائفة. وعندما فشلت وتأكّد لها أن البلدات والقرى، بشيبها وشبابها


استعداداً للقصف

وأطفالها، إنما هي منتفضة في وجهها. أخذت تمارس ضد الأهالي كل أنواع القمع والقهر. وكان رجال دين مارسوا أدواراً رئيسية في حشد القرى وتجييشها في مواجهة الجيش الاسرائيلي، ومنهم من استشهد (السيد عباس الموسوي، الشيخ راغب حرب)، ومنهم من اعتقل في سجون اسرائيل (الشيخ عبد الكريم عبيد). والأبرز في هذا التجييش إعلان الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى آنذاك، في 1 تشرين الأول 1983، "المقاومة المدنية الشاملة ضد اسرائيل"، ضمّنه النقاط الأربع الرئيسية التالية:

1- التعامل مع اسرائيل بجميع وجوهه وأشكاله حرام شرعاً، وهو خيانة وطنية عظمى؛

2- نبذ المتعاملين مع اسرائيل؛

3- على الجنوبيين التشبّث بالأرض؛

4- التشبّث بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات.

العمليات الانتحارية ضد الجيش الاسرائيلي، مارستها القوى الوطنية العلمانية (الشيوعي، القومي، البعث)، في 1982، 1983، 1984 و1985 (راجع عن بعضها المذكور في سياق الكلام على "المقاومة الوطنية 1982-1985"، تحت عنوان "عهد أمين الجميّل") بحماسة لا تقل عن حماسة القوى الدينية - حزب اللّه - لها.

لكن قيوداً بدأت تُفرض على "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية"، لمصلحة المقاومة الإسلامية. وقد بدأ التباين يظهر بوضوح منذ 1984، في الاشتباكات بين عناصر الفريقين، وفي اغتيال رموز فكرية وقيادات شيوعية وقومية.

"ومنذ سنة 1984، ومع تصاعد المد الديني، وبتأثير مباشر من دعم الثورة الإيرانية التي أوفدت وحدات من الحرس الثوري الإسلامي إلى بعلبك بعد الغزو الاسرائيلي سنة 1982 للتدريب على السلاح والقيام بعمليات عسكرية واستشهادية، بدأت المقاومة تتحول إلى عصبية دينية في الجنوب تتخللها صراعات متقطعة بين حركة أمل وحزب الله، يفرض التدخّل الإيراني والسوري إخمادها، إلى أن استقرّت الهيمنة شبه الكاملة لحزب الله على ساحة المقاومة في الجنوب. ففي أيار 1984، ظهر إسم حزب الله أول مرة في بيانات عن عمليات ضد جيش الاحتلال (...) وفي شباط 1985، وجهّ الحزب رسالة إلى المستضعفين حدّد فيها رؤيته وبرنامجه السياسي" (محمود سويد، "الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل"، ص39).

لأن الأكثرية إسلامية!...؛

العلاّمة السيّد محمد حسين فضل الله قال إن 90٪ من المقاومين يمثّلون المقاومة الإسلامية، "نقول إنها مقاومة إسلامية لا لنطيّف المقاومة ولكن لنبيّن العمق الروحي والفكري الذي تتحرك من خلاله" ("النهار العربي والدولي"، 24 آذار 1985، ص20 -23).

الشيخ صبحي الطفيلي، مسؤول حزب الله (في البقاع آنذاك)، قال: "إن تسمية المقاومة للعدو الاسرائيلي في الجنوب بالمقاومة الوطنية ليست تسمية دقيقة لأن النسبة العالية من العمليات ومن المقاتلين الذين يعادون الاحتلال هم ذوو منطلقات إسلامية، من هنا لو سُمّيت بالمقاومة الإسلامية لكانت أقرب إلى الحقيقة..." ("اليوم السابع"، باريس، 5 تشرين الثاني 1984، ص7).

الشيخ محمد مهدي شمس الدين فضّل تسميتها بـ"الشاملة" لا "الإسلامية"، "لأننا أردنا أن تضم غير



العلاّمة السيّد محمد حسين فضل الله

المسلمين من اللبنانيين أيضاً" ("النهار العربي والدولي"، 17 آذار 1985، ص 18).

العلاّمة السيد محمد حسن الأمين، أحد الرموز الفكرية والنضالية الشيعية في الجنوب، رأى أن الصمود والمقاومة الشعبية للاحتلال في هذه المنطقة يستمدّان زخمهما من أساس ثقافي ينتميان إليه ويشكّل الإسلام إطاره العام، كما يستندان إلى خصوصية الثقافة العاملية والحالة الكربلائية. ولا يمكن رؤية ما نرى من إقدام على التضحية والاستشهاد دون ربطه بالوجدان الشعبي الذي تكوّن في ظل استعادة ملحمة البطولة والفداء التي سجّلها الإمام حسين مع أصحابه على أرض كربلاء. فالاستشهاد يشكّل شعوراً حقيقياً بأنه انتصار على الموت" (السيد محمد حسن الأمين، "ثقافة المواجهة الجنوبية في جذورها وتجلياتها"، مجلة "الموقف"، العدد 21، شباط 1985، ص 22-



الياس عطا الله

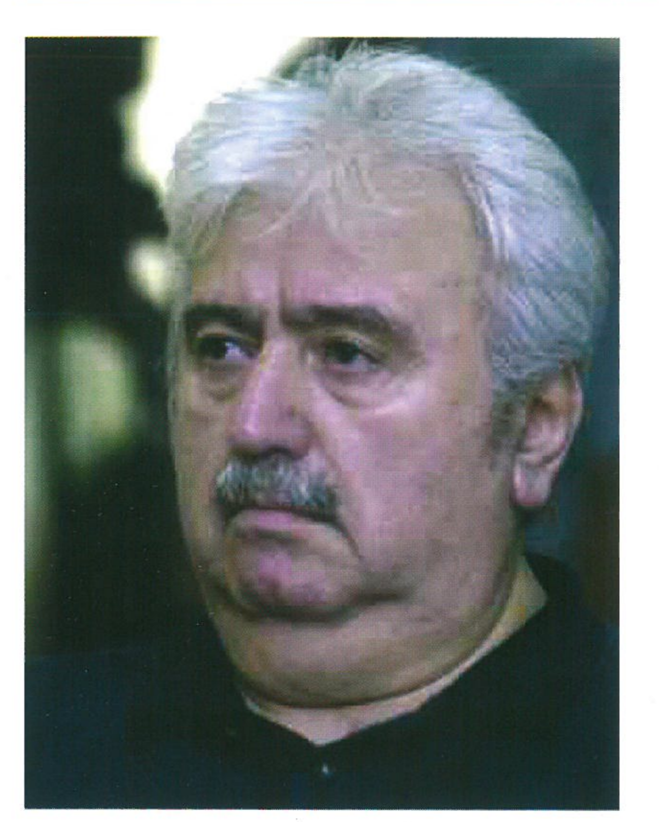
25). (أعاد محمود سويد نشر هذه الآراء، في المرجع المذكور، ص 38-39).



... أم لأنه القرار الإقليمي والدولي! (برأي الشيوعي)

الياس عطا الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، قال: "بعد عام 1984 توقفت المساعدات السوفياتية والعربية عبر سورية، وأجرى السوريون اتصالاً بالحزب (الشيوعي) في مطلع عام 1985 وطلبوا إحاطتهم علماً بالعمليات قبل حصولها، حصل تهرّب من الطلب، لكنهم فهموا الرسالة، ونحن فهمنا الرد بسرعة" ("السفير"، 13 آب 1998).

جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السابق، قال: "في سنتي 1984 و1985، طغى القرار الإقليمي والدولي على تحويل الصراع كلياً إلى صراع طائفي"، و"كان القرار أن المقاومة ليست لبنانية



جورج حاوي

عامة، هي شيعية وهي إيرانية بعد ذلك" (مجلة "المستقبل"، بيروت، العدد 149، 21 أيلول 1998، ص 48).

(نقله أيضاً محمود سويد، المرجع المذكور، ص 37-38).



"مغدوشة كالأخ لم يرجع في المساء"

وحده "التهجير الجنوبي" لمسيحيي بلدات وقرى شرقي صيدا، على جروحه البليغة في مسبباته "الاسرائيلية" و"القواتية" كما في ردود فعله العنيفة التي أصابت عدداً من الأهالي المسيحيين الأبرياء، كان التهجير الأخف وطأة والأسرع التئاماً وحلاً بين موجات التهجير التي عرفتها باقي المناطق اللبنانية بما فيها موجة التهجير المارونية - المارونية في الشمال (الكتائب والقوات - المردة، فرنجية). وفي هذا ما فيه من روح تاريخية عاملية سمحاء، غذّت، لا ريب، وتغذّت، في الفترة الأخيرة، من تواجد كثيف في

الجنوب (فاق أي تواجد في أي منطقة لبنانية أخرى) لأحزاب الحركة الوطنية والتقدمية التي هي أقرب إلى العلمانية. وكذلك من الخطاب السياسي والوطني للإمام موسى الصدر وباقي العلماء الجنوبيين. وأيضاً من زعماء الاستقلال وبيوتاتهم وورثتهم وتراثهم التعايشي (الأسعد، عسيران، الزين... معروف سعد، ثم نجله مصطفى...)...

النجوى التي أطلقها الدكتور أحمد شعلان، ابن زيتا جارة مغدوشة (البلدة المسيحية الأكبر عدداً والأكثر تضرراً في "المعارك")، عنونت تلك الروح العاملية - الجنوبية ("النهار"، 24 أيار 1987، ص 11):

"مغدوشة، طال انتظارك، وجرحك ينزف في القلوب والضمائر (...) عطشت آذاننا لأجراس كنائسك تلحن آذان المآذن لتعطي صدى حاضراً في التاريخ والمعاش والرؤى (...) نناشدك أن تنقذينا بعودتك، وإلا أسقطونا، أسقطوا مبادئنا ونهجنا وبراءتنا...".

والصدى جاء مذكّراً بجبل عامل، جبل المكرمات: "... أما سمعتم الدكتور أحمد شعلان يناجي مغدوشة؟!. إسمعوا نجواه، ردّدوها، تغنّوا بها. أغرسوها في قلوب أبنائكم، إزرعوها في ضمائركم، إذا شئتم أن تعودوا إلى عزّكم وهنائكم. ليست غريبة هذه المكرمة الشعلانية عن جبل عامل، جبل المكرمات، والنضج الفكري، والإنسانية الرفيعة المزايا، والعبقرية الخلاّقة، والعطاء الحضاري السمح، الفيّاض..." (الأديب جورج مصروعة، "النهار"، 1 حزيران 1987).

وأسرع الجنوبيون في تضميد جرح "التهجير الجنوبي"، وعاد المهجرون المسيحيون إلى بلداتهم وقراهم في منطقة شرقي صيدا، ولم يعد يسمع، منذ 1990، عن "مشكلة عودة مهجّري شرقي صيدا"، على خلاف باقي المناطق.

الجنوب في "الجمهورية الثالثة"
1991 - 2000



في الفصل الخاص بـ"عهد الياس الهراوي"، راجع، تباعاً: حل الميليشيات، أي حل لمنظمة التحرير؟، حكومة عمر كرامي في تقويم شامل (القسم الخاص بالجنوب، حزب الله والفلسطينيون)، انتخابات 1992 (ما يتعلق منها بالتحالف الانتخابي بين حزب الله وأمل).

تحت عنوان "1993-1997". راجع: المقاومة، الجنوب، المفاوضات.

كذلك راجع: وضع فلسطيني لبنان أواخر 1996.

وراجع: الفقرة الأولى الواردة تحت عنوان "فتح المعركة الرئاسية..." تحت العنوان الرئيسي "أحداث 1998".

في الفصل الخاص بـ"عهد إميل لحود". راجع: غارات اسرائيلية تقصف البنى التحتية (حزيران 1999)، وموقف من الغارة ثابت على لسان رئيس الحكومة ولا سابقة له على لسان رئيس الجمهورية، وموقف

جنوبيتان بعد احدى الغارات

لبنان من عملية السلام في المنطقة.

وراجع، بعد ذلك بعدة صفحات: المذكرة الرئاسية إلى أمين عام الأمم المتحدة. وبعده، بصفحات قليلة، راجع: الهجوم الاسرائيلي الجوي الثاني. وبعده، مجلس وزراء خارجية العرب في بيروت. وبعده هجوم جوي اسرائيلي ثالث.

وراجع (تحت العنوان الأساسي: "حكومة الحريري الرابعة"): أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب!؟.

إجتياح 1993، "تفاهم تموز"

في 25 تموز 1993، شنّت إسرائيل حملة عسكرية استمرّت طوال سبعة أيام وشملت مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، واستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة.

المصادر الرسمية اللبنانية أحصت خسائر هذا العدوان: 132 قتيلاً و500 جريح، وتدمير 10 آلاف منزل، وتضرر 20 ألف منزل في 120 قرية تعرضت للعدوان، وبلغ عدد النازحين الهاربين من القصف من منطقتي الجنوب والبقاع 300 ألف نازح. كما دُمّرت منشآت


انتشار للجيش في الجنوب

عامة، مثل المدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه.

أما خسائر إسرائيل في هذا العدوان (وبحسب ناطق باسم الجيش الإسرائيلي، في 2 أيلول 1998) فكانت مقتل 26 جندياً وجرح 67 آخرين.

انتهى الاجتياح مساء 31 تموز 1993 باتفاق شفهي عُرف باسم "تفاهم تموز"، توصّلت إليه الولايات المتحدة بوساطتها بين لبنان وسورية من جهة واسرائيل من جهة أخرى. يقضي هذا التفاهم بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال اسرائيل في مقابل تعهّد اسرائيل بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين.

لم يصمد "تفاهم تموز" طويلاً، إذ عاودت اسرائيل قصفها القرى على الرغم من أن المقاومة الإسلامية (الذراع المسلحة لحزب الله) ركّزت عملياتها ضد الجيش الاسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، واستمرّت تنزل به الخسائر حتى بدأت التساؤلات بشأن الجدوى من الاحتفاظ بـ"الحزام الأمني" ترتفع في اسرائيل، ويزيد الرأي العام لديها ضغطه على الحكومة للانسحاب من لبنان.

إثر اجتياح تموز 1993، قدّم رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق رابين إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، اقتراحاً طلب إليه نقله إلى المسؤولين اللبنانيين، وخلاصته أن تتولى السلطات اللبنانية نزع سلاح حزب الله، وإرسال الجيش اللبناني للانتشار في مناطق قرب الحدود مع اسرائيل، ووضع ترتيبات أمنية بين الحكومتين اللبنانية والاسرائيلية، وأن تتعهّد الحكومة اللبنانية بعدم ملاحقة جنود "جيش لبنان الجنوبي" واستيعابهم في أجهزة الدولة الأمنية، وكل

ذلك في مقابل انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان خلال تسعة أشهر، توقّع بعدها معاهدة سلام بين البلدين ("هآرتس"، 26 آب 1993). وكرّر رابين اقتراحه في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن في 13 أيلول 1993، أي يوم توقيع الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي، مضيفاً "أن أحداً لا يريد إنشاً مربعاً واحداً من أراضي لبنان أو متراً مكعباً من مياهه". وأوضح، بعد عودته من واشنطن، انه "إذا استطاع الجيش اللبناني، في غضون ستة أشهر، نزع سلاح حزب اللّه والمنظمات الإرهابية الأخرى، وتمكّن من منع حدوث أي عملية ضدنا، فقد يتمكّن البلدان من توقيع اتفاق سلام خلال الأشهر الثلاثة التي تلي ذلك" ("الحياة"، 16 أيلول 1993، و23 آب 1994).

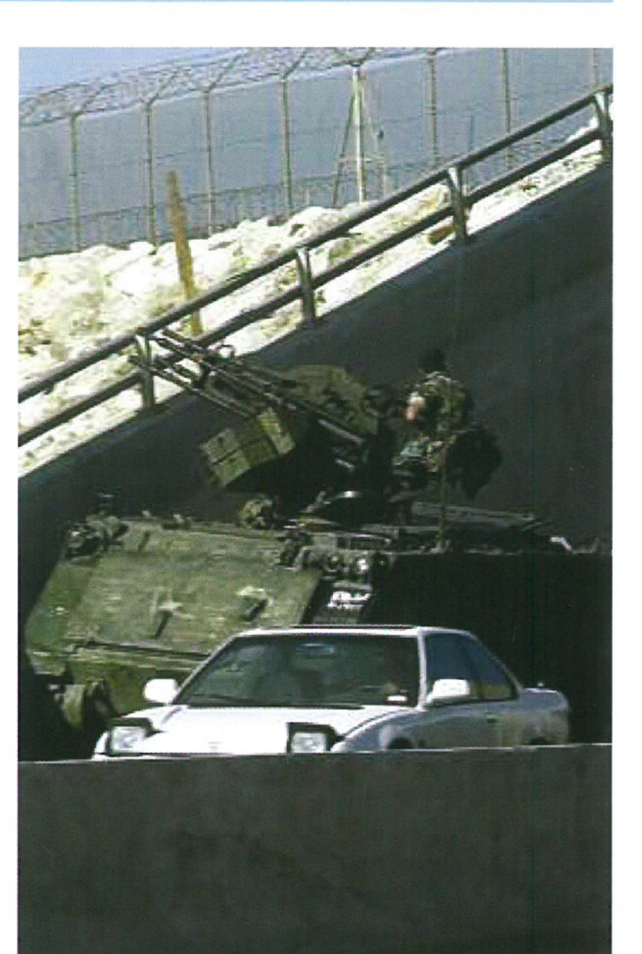
إلامَ آل القرار 425 أواخر سنة 1993؟

خريف وأواخر كل سنة يكون الموعد مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وقراراتها. تلك السنة (1993)، كان مشروع القرار حول "عملية السلام في الشرق الأوسط" خالياً من كل ذكر للقرار 425 الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، على الرغم من الموقف اللبناني والمجموعة العربية المؤكّد على أهمية هذا القرار الذي يعتبره لبنان أساساً لمفاوضاته الثنائية مع اسرائيل، وأساساً لموافقته المشاركة في عملية مدريد والمفاوضات في واشنطن. وقد شدّد المندوب اللبناني في الأمم المتحدة، خليل مكاوي، على أن لبنان "وافق على المشاركة في عملية مدريد والمفاوضات في واشنطن على أساس القرار 425، وهذا ما تمّ تأكيده لنا في رسالة تطمينات من الحكومة الأميركية إلى الحكومة اللبنانية في 18 تشرين الأول 1991 (...) ولبنان لم يكن طرفاً في حربي 1967 و1973 وبالتالي فإن القرارين 242 و338 ومعادلة الأرض في مقابل السلام لا تنطبق عليه (...) إذا كانت الجمعية العامة جدية في دعمها لمؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية، فلا بد لها من الإشارة إلى القرار 425 (...) إنه لمن السخف أن يواجه لبنان وهو طرف مشارك في عملية السلام لأكثر من سنتين حذف القرار 425 من قرار الجمعية العامة عن عملية السلام للشرق الأوسط (...) إن مجلس الأمن يعيد تأكيد صلاحية هذا القرار كل 6 أشهر عندما يجدّد ولاية القوات الدولية في جنوب لبنان (...) إن سبب استبعاد القرار عائد إلى موقف دولة واحدة ترفض تنفيذه وترفض الإشارة في عملية السلام والمفاوضات، وهي اسرائيل" ("الحياة"، 15 كانون الأول 1993، ص 1).

1994 – 1995، "هدوء نسبي"

العمليات استمرت بين المقاومة الإسلامية والجيش الاسرائيلي المحتل، ولكن غاب عنها "النوع الكبير" (اجتياحات اسرائيلية)، الأمر الذي اعتبر "هدوءاً نسبياً". والتصعيد الخطير الوحيد تمثّل في غارة اسرائيلية على معسكر لحزب اللّه في سهل البقاع قرب الحدود اللبنانية – السورية أوقعت ما لا يقل عن 35 قتيلاً وأكثر من 80 جريحاً. وردّ الحزب بقصف شمال اسرائيل بصواريخ كاتيوشا على دفعات، معتبراً أن "لا مكان لاسرائيل" في الشرق الأوسط (حزيران 1994). بعدها أخذ الحديث يتواتر عن أن تفاهم تموز 1993 (اتفاق الكاتيوشا) أصبح في حكم الميت.

"الجنوب: الاختبار الحاسم لوجود لبنان كدولة"، كان عنوان مقال كتبه ريتشارد إرميتاج، مساعد وزير الدفاع الأميركي آنذاك ("الحياة"، 19 آذار 1994، ص 15)، وفيه: "... لحسن الحظ يسود لبنان الآن هدوء نسبي ويتمتع الناس بفرصة ليعيشوا حياة طبيعية نسبياً. لكني أتساءل إذا كانت أي دروس قد استخلصت حقاً من التاريخ القريب هذا، الذي كان بمثابة محاولة انتحار





الجيش اللبناني والتصدي للطائرات في الجنوب كما في بيروت

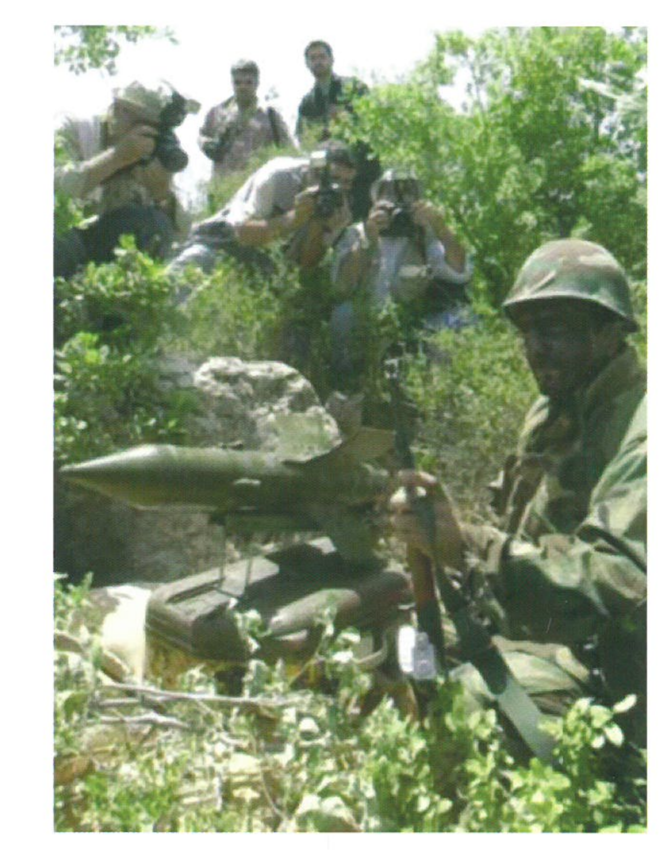
قام بها لبنان، بمساعدة نشيطة من آخرين بالطبع. إذا تمّ استيعاب الدرس الأساسي من كارثة لبنان – وهو الحاجة إلى وحدة وطنية شاملة لكل اللبنانيين – فلا يسعني إلا التساؤل كم من اللبنانيين على استعداد لتطبيق هذا الدرس فعلياً، بما ينطوي عليه بالدرجة الأولى من إنكار الذات (...) ستأتي الإجابات من شعب لبنان، وستتجلى في ما يحدث أو ما لا يحدث في المناطق الجنوبية من لبنان. وعلى هذه الإجابات أن تكون لبنانية صرفة، إذ لا يمكن أن يتولى هذه المسؤولية أي طرف آخر (...) إن الطريقة التي سيعالج بها لبنان قضية الجنوب هي الاختبار الحاسم لقدرته ما بعد الحرب على تقرير مصيره بنفسه".

الجدير ذكره أن هذا "الهدوء النسبي" قام في أجواء كانت المفاوضات الاسرائيلية – العربية تعرف بعض الزخم، وكانت سورية منخرطة فيها، ولم توقفها إلا في أوائل 1996.

1996، عملية "عناقيد الغضب"

نحو العملية

اسرائيلياً، تعرضت إسرائيل منذ شباط 1996 وعلى مدى شهرين متعاقبين (أي قبيل عملية عناقيد



المقاومة تقصف شمال فلسطين



الغضب). ورداً على عمليات التصفية الجسدية لبعض زعماء المقاومة الفلسطينية وعلى تقدم التفاهم الاسرائيلي الفلسطيني في غزة وأريحا، لأربع هجمات انتحارية أوقعت 62 قتيلاً وعشرات الجرحى: الهجوم الأول في 25 شباط 1996 في وسط القدس، تزامناً مع الذكرى الثانية لمجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل؛ وبعد 40 دقيقة، هجوم انتحاري آخر في ضاحية عسقلان؛ وفي 3 آذار، ضربة ثالثة في وسط القدس، وضربة رابعة، في 4 آذار، عندما فجّر انتحاري فلسطيني نفسه في وسط تل أبيب.

الهلع الذي ضرب الاسرائيليين وأصدقاءهم والمهتمين بمشروع السلام في الشرق الأوسط دفع إلى إقرار "عمل دولي جامع حاشد" لمعالجة التوتّر المتصاعد وإنقاذ رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز المعتبر "أكثر المسؤولين الاسرائيليين اعتدالاً إزاء الفلسطينيين والعرب" (يعتبره حزب الليكود والاسرائيليون المتشددون منبطحاً أمام العرب). فكانت الدعوة العاجلة من الولايات المتحدة ومصر إلى مؤتمر شرم الشيخ، الذي اقترحت الولايات المتحدة أن يكون تحت عنوان "قمة مكافحة الإرهاب"، وصار بناء على تعديلات مصرية بصورة خاصة "قمة صانعي السلام". وانعقد هذا المؤتمر على عجل في 13 آذار 1996 وشارك فيه مندوبو 29 دولة غالبيتهم على مستوى الرؤساء وغابت عنه سورية ولبنان. وفي بيانه الختامي أكّد المؤتمرون "إدانتهم الشديدة لكل أعمال الإرهاب بكل أشكالها النكراء أياً كانت دوافعها وأياً كان مرتكبوها بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل. ويعتبرونها دخيلة على القيم الأخلاقية والروحية لشعوب المنطقة كافة ويعيدون تأكيد عزمهم على الوقوف بكل حزم ضد هذه الأعمال. ويحضون كل الحكومات على الانضمام إليهم في هذه الإدانة وهذه الوقفة إزاء تلك الأعمال الإرهابية".

وإسرائيلياً أيضاً، كان ثمة تنافس حاد جداً بين الحزبين "العمل" الحاكم و"الليكود" المعارض. وكان قد أصبح معروفاً، منذ أواخر 1995، أن معركة الانتخابات الاسرائيلية المقبلة لن تنتهي بانتخاب أعضاء



مدفعية اسرائيلية في الشريط الحدودي

الكنيست فحسب، بل، وللمرة الأولى في اسرائيل، بانتخاب رئيس الوزراء الاسرائيلي مباشرة من الشعب.

حزب العمل كان يحمل لواء التسوية السلمية المتداولة بدعم أميركي وغربي (وعربي إلى حد ما)، وكذلك الاعتدال في الطروحات الاجتماعية والاقتصادية. لكن اعتدال زعيمه، بيريز، كثيراً ما فسّره الاسرائيليون توددا وضعفاً إزاء عرفات والزعماء العرب. فامتعض المتشددون وابتعدوا عنه، فاضطرّ إلى التلويح بالقبضة الحديد وضمّ مجموعة من الجنرالات إلى لائحة المرشحين في حزب العمل.

حزب الليكود وسّع تحالفاته وحسم خياراته بترشيح بنيامين نتانياهو لقيادة السلطة بعد الفوز في الانتخاب، ولعب ورقة "وقف التنازلات للعرب في مقابل السلام" وإعادة صورة "إسرائيل القوية والمنيعة" والقضاء التام على "الإرهاب". وبدا واضحاً أن طرح الليكود أزعج الأميركيين والفلسطينيين والعرب.

ومنذ مطلع 1996، ازداد التنافس حدة بين العمل والليكود، وصار كل حدث يصب في خانة أحدهما من حيث كسبه للقاعدة الشعبية. ثم جاءت العمليات الانتحارية لتزيد بوضوح من شعبية الليكود. فبدت الانتخابات المبكرة في اسرائيل، والمحدد إجراؤها في 29 أيار 1996، وكأنها موقوفة لليكود بزعامة نتانياهو. الأمر الذي جعل زعيم العمل رئيس الحكومة شيمون بيريز يحاول استلحاق إتجاه الرأي العام الاسرائيلي بـ"عمل عسكري حاسم" يظهره "قوياً" وليس "ضعيفاً" كما يتهمه أخصامه في الليكود.

أما لبنانياً، فقد اتجهت الأنظار، عقب قمة شرم الشيخ إلى جنوب لبنان وإلى حزب الله تحديداً لرصد



قانا قبل لحظات من المجزرة

نتائج القمة على "المقاومة الإسلامية" التي كانت تذكر غالباً في معرض ذكر "حماس" و"الجهاد الإسلامي". وتكرست رديفاً لهما في البيان الختامي لـ"المؤتمر الإسلامي والوطني لمواجهة قمة الإرهاب"، المنعقد في بيروت في 13 آذار 1996 حين ورد في الفقرة 8 منه: "إن العمليات الاستشهادية التي تقودها حماس والجهاد الإسلامي والمقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان (...) هزت كيان العدو الاسرائيلي وحلفائه (...)".

والواقع أن الأشد إيلاماً لاسرائيل في عمل المقاومة الإسلامية في الجنوب (الذراع العسكري لحزب اللّه) هو تتابع العمليات الاستشهادية، التي اتّسمت في غالبيتها الساحقة بمستوى عال في القدرة على استعمال أعقد التكنولوجيا المتطورة. وسقوط عدد كبير من القتلى في صفوف الجيش الاسرائيلي نتيجة لذلك. وقصف الكاتيوشا على شمال اسرائيل حيث بات سكانه يعيشون في حال قلق دائم وحركته السياسية في اضطراب.

هذا القصف كان موضوع "تفاهم تموز 1993" (راجع ما سبق بصدده) الذي نص على منعه مقابل امتناع اسرائيل عن التعرّض للمدنيين في جنوب لبنان. وقد كفل الأميركيون التنفيذ. أما والمعركة الانتخابية في اسرائيل باتت على الأبواب. فقد بدا هذا التفاهم، إضافة إلى مجريات الأحداث داخل اسرائيل، مهدّداً



مجزرة برسم الضمير العالمي

لمصالح بيريز الانتخابية وحزبه. وكذلك لكل ما صدر من مقررات وتوصيات عن قمة شرم الشيخ. واهتزاز تفاهم تموز 1993 بلغ أوجه في عمليات عسكرية يومية في الجنوب سبقت مباشرة يوم بداية عملية "عناقيد الغضب" في 11 نيسان 1996.

عملية "عناقيد الغضب"، مجزرة قانا، تفاهم نيسان

في 11 نيسان 1996، شنّت اسرائيل اجتياحاً واسعاً أطلقت عليه إسم "عناقيد الغضب" (مستوحى من أسفار التوراة. وهو نفسه عنوان رواية الأديب الأميركي جون ستاينبك 1902-1968 The Grapes of Wrath، التي تحكي قصة عائلة أو كلاهونية تهاجر إلى كاليفورنيا بعد خسارتها أرضاً أجدبت فإذا كاليفورنيا تنبذها وتقاتلها... عندها يتحول غضب العائلة المضطهدة ثورة وتحريراً). اجتياح اسرائيل ساهمت مجزرة قانا التي ارتكبتها اسرائيل في 18 نيسان، وإلى حد كبير، في إرباكه وإحباط نتائجه، كما أثرت في الانتخابات الاسرائيلية (29 أيار) وأدّت إلى سقوط شيمون بيريز وفوز بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة. وذلك بسبب ما أثارته المجزرة من ردّات فعل عالمية (على مستوى الحكومات والشعوب) غاضبة بما فيها داخل الرأي العام الاسرائيلي، الذي سخر قسم كبير منه من التبريرات التي قدّمها بيريز معتبراً انها ارتكبت



ما بقي من الملجأ

نتيجة "أخطاء" فنية.

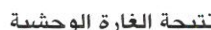
قُتل في مجزرة قانا أكثر من 100 مدني لبناني (منهم عدد كبير من الأطفال) كانوا لجأوا إلى مركز قوات الأمم المتحدة في قانا هرباً من القصف الاسرائيلي لقراهم المجاورة. فقصف الطيران الحربي الإسرائيلي المركز ودمّره وأحرقه.

انبثق عن عملية "عناقيد الغضب" تفاهم جديد مكتوب هو "تفاهم نيسان" (26 نيسان 1996). حلّ محل تفاهم تموز 1993. وقضى بتأليف لجنة دولية تضم ممثلين عن لبنان وسورية وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا لمراقبة وقف إطلاق النار. وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عن تفاهم تموز. إذ ينص على أن "المجموعات المسلحة" لن تنفّذ من لبنان هجمات على اسرائيل، وأن المناطق الآهلة بالمدنيين لن تستخدم قواعد انطلاق للهجمات، وأن اسرائيل و"المتعاونين معها" لن يطلقوا النار من أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان.

بدأ كل طرف يدلي بتفسيرات مختلفة لبنود تفاهم نيسان. والتزمت المقاومة الإسلامية بتنفيذ مضمون التفاهم وحصرت عملياتها ضد جيش الاحتلال والميليشيا التابعة له (أنطوان لحد) على الأراضي اللبنانية، ولم تطلق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود إلا رداً على اعتداءات اسرائيلية متكررة على المدنيين اللبنانيين. ذلك أن إسرائيل استمرّت في قصف القرى وإصابة المدنيين في الجنوب والبقاع الغربي.

أما عن ضحايا عملية عناقيد الغضب، فقد أكّدت الإحصاءات اللبنانية استشهاد 153 مدنياً و5 عسكريين و13 مقاتلاً من حزب الله، وجرح 359 مدنياً و9 عسكريين. ويشمل هذا العدد ضحايا مجزرة قانا (نحو 100 قتيل). وبحسب تقرير أعدّته لجنة تابعة





نتيجة الغارة الوحشية





من مجزرة المنصوري

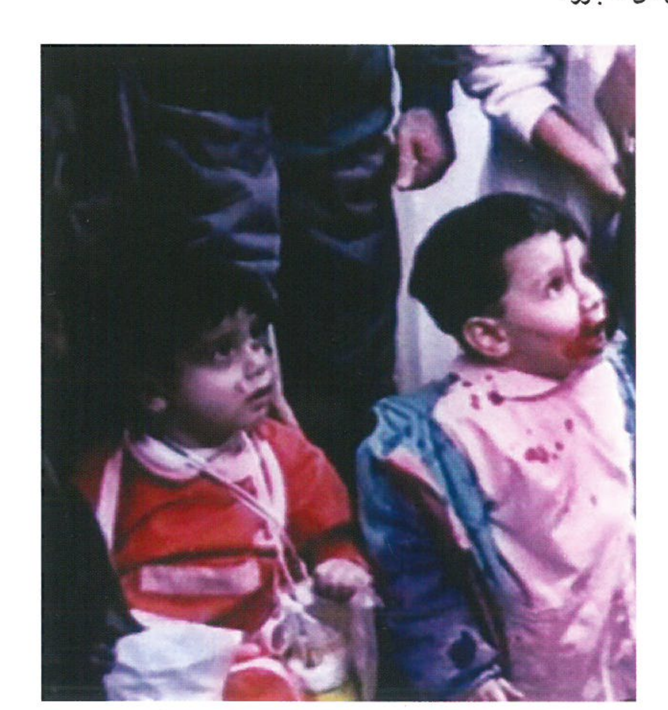
للأمم المتحدة. فقد تضررت بالعدوان 159 قرية و7201 وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ودور عبادة ومحطات كهرباء وخزانات مياه وآبار وجسور. وبحسب المصادر الاسرائيلية، في حينه، لم يُقتل أي جندي في العملية وجرح 127 جندياً (لكن في 2 أيلول 1998، أذاع الناطق باسم الجيش الاسرائيلي معلومات تتحدث عن مقتل 26 جندياً سنة 1996 وجرح 98 جندياً من دون توضيح في ما إذا كان هؤلاء سقطوا أثناء عملية عناقيد الغضب أو سواها).

وتمكّنت لجنة "تفاهم نيسان" (لبنان، سورية، اسرائيل، الولايات المتحدة وفرنسا) من ضبط نتائج الحرب الدائرة في الجنوب بين المقاومة الإسلامية والجيش الاسرائيلي بإبقاء العمليات العسكرية تحت سقف يمنع تطورها إلى حرب موسعة.

وأُخضع "تفاهم نيسان" لأول اختبار خلال عملية للمقاومة الإسلامية أدّت إلى جرح خمسة جنود إسرائيليين داخل الشريط الحدودي المحتل على طريق سجد – الريحان (12أيار 1996). وردّت عليها القوات الاسرائيلية بقصف المدنيين في قرى إقليم التفاح؛ اعتبرت بيروت عملية المقاومة أنها "تحت سقف تفاهم نيسان". فيما شكّلت تحدياً لرئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز؛ فاعتبر تكتل ليكود المعارض



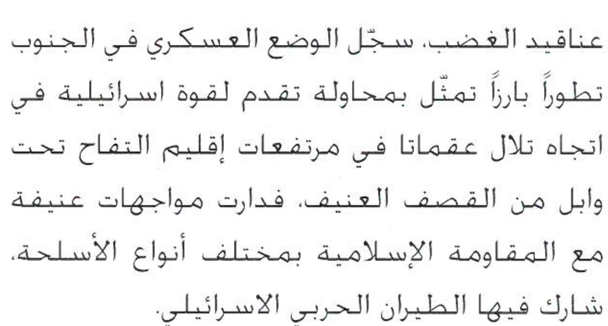
ناجون من المجزرة



"التفاهم" بأنه "صفقة انتخابية فاشلة". كما اعتبر زعماء اسرائيليون معارضون أن "عملية عناقيد الغضب ذهبت هدراً". وقبل مضي شهر واحد، صعد الوضع من جديد إلى واجهة الأحداث إثر عملية نفّذتها المقاومة الإسلامية (10 حزيران) وأسفرت عن مقتل خمسة عسكريين اسرائيليين وجرح ثمانية، الأمر الذي رفع لهجة الزعماء الاسرائيليين بالتهديد برد مناسب، فيما اتّهم الأردن حزب اللّه باستدراج رد اسرائيلي لتبرير موقف عربي متشدّد في القمة العربية قبل نحو عشرة أيام من انعقادها.

ومن العمليات الكبرى التي هدّدت سقف التفاهم عملية 19 أيلول 1996، التي قُتل فيها جنديان اسرائيليان وجرح ثلاثة آخرون. فللمرة الأولى، منذ عملية





ينقلون ضحية

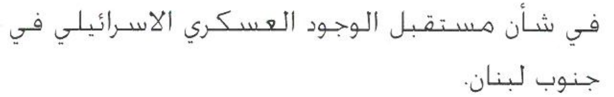
عناقيد الغضب. سجّل الوضع العسكري في الجنوب تطوراً بارزاً تمثّل بمحاولة تقدم لقوة اسرائيلية في اتجاه تلال عقماتا في مرتفعات إقليم التفاح تحت وابل من القصف العنيف. فدارت مواجهات عنيفة مع المقاومة الإسلامية بمختلف أنواع الأسلحة، شارك فيها الطيران الحربي الاسرائيلي.

1997 – 1998

في مطلع شباط 1997، تعرّضت اسرائيل لأكبر كارثة جوية في تاريخها أسفرت عن مقتل 73 عسكرياً بينهم 13 ضابطاً في اصطدام طائرتي هليكوبتر مخصصتين لنقل الجنود قرب الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. وبدأت الأسئلة، على الأثر، تطرح بكثافة في شأن مستقبل الوجود العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان.

في أواسط آب 1997، شهدت العمليات العسكرية تصاعداً ملحوظاً في الجنوب عندما تعرضت مدينة صيدا لقصف مدفعي بلغ عدد ضحاياه 7 قتلى و40 جريحاً. وكانت هذه المرة الأولى التي يصل فيها القصف إلى عاصمة الجنوب منذ عملية عناقيد الغضب. وقد ألقى الجيش الاسرائيلي تبعة ذلك على ميليشيا "جيش لبنان الجنوبي" الحليفة له. وكان رد حزب الله (المقاومة الإسلامية) تقليدياً، إذ أطلق مقاتلوه عشرات من قذائف الكاتيوشا على شمال إسرائيل. وردّت الأخيرة بتنفيذ طائراتها المقاتلة ما سمّته المصادر الحكومية الاسرائيلية "سلسلة من الغارات التحذيرية" التي توزّعت على أهداف لمقاتلي حزب الله ومواقع الجيش اللبناني ومنشأة كهربائية تقع إلى الجنوب من العاصمة اللبنانية (في بلدة الجية).

بعد كل ضربة كانت تُطرح مسألة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب. ومع بدء الخطوات الدستورية التي بدأها الرئيس اللبناني الجديد العماد إميل لحود لتشكيل حكومته الأولى (أواخر تشرين الثاني 1998)، عاد الجنوب إلى واجهة الأحداث بقوة. فأعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو (زعيم الليكود، خلف شيمون بيريز) على أثر عملية ناجحة للمقاومة أدّت إلى مقتل ضابط ورقيب في الجيش الإسرائيلي داخل الشريط الحدودي المحتل (26 تشرين الثاني 1998)، انه مستعد "لدراسة انسحاب القوات الاسرائيلية في نهاية الأمر من جنوب لبنان إذا تسنّى إيجاد سبل للوفاء بحاجات اسرائيل الأمنية وحماية الميليشيا (جيش لبنان الجنوبي) المتحالفة معها". وقد أدلى نتانياهو بهذا التصريح عقب لقائه رئيس الوزراء البريطاني





تشييع الشهداء





السيد حسن نصر الله يرفع بندقية اسرائيلية غنمها مقاوم من القوات الاسرائيلية اثناء العملية

طوني بلير في لندن. فيما السجال داخل اسرائيل في شأن مسألة الانسحاب من لبنان أخذ يتصاعد مع ارتفاع عدد الجنود الاسرائيليين القتلى إلى خمسة خلال الأيام العشرة الأخيرة من جراء ضربات المقاومة المتصاعدة كماً ونوعاً.

1999، خطاب أركان الدولة خطاب المقاومة

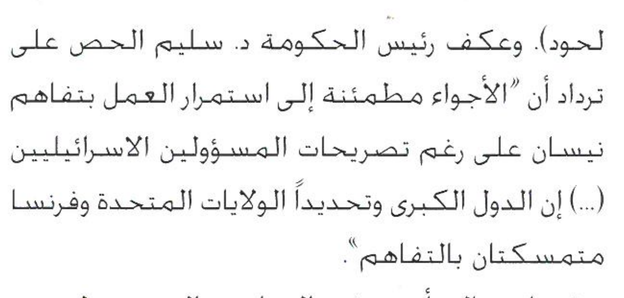
عرف هذا العام، على أرض واقع الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب، حدثين مهمين تمثّلا في احتلال أرنون ثم الانسحاب منها على وجه السرعة، والانسحاب من جزين ومنطقتها.

في ما عدا هذين الحدثين، وعلى الصعيد العسكري، قُتل الجنرال الاسرائيلي غيردشتاين وعسكريين آخرين وصحافي في الإذاعة الاسرائيلية العامة بانفجار عبوتين زرعتهما المقاومة الإسلامية في موكبهم (28 شباط 1999) في منطقة حاصبيا في عمق الشريط الحدودي. وسارعت اسرائيل للرد على هذه العملية، فشنّت غارات واسعة على مناطق مختلفة في لبنان (طالت واحدة منها أطراف مدينة بعلبك)، تسبّبت بأضرار فادحة، من حيث استهدافها البنى التحتية للبلاد.

أركان الدولة والشخصيات السياسية والأحزاب وقفوا يعضدون المقاومة ويتبنون خطابها السياسي والتحريري. فكان "التضامن الوطني الذي لفت العالم خلال العدوان الاسرائيلي الأخير أبلغ دليل إلى أن لا خوف على لبنان (...) إن ما يطلبه لبنان ليس عدواناً ولا افتراء إنما حقه المشروع في تحرير أرضه وانسحاب المحتل الاسرائيلي..." (رئيس الجمهورية، العماد إميل



ميدالية تذكارية تخليداً لذكرى شهداء قانا:
في 18 نيسان، 1996، خلّفت الغارات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية، أكثر من 225 ضحية منها 119 قتيلاً وجريحاً في قانا. ففي ذلك اليوم سقطت خمس قذائف على مركز القوات الدولية لحفظ السلام في لبنان، في منطقة قانا، ما سبّب استشهاد ٩٨ طفلاً وامراة وعجوزاً وجرح 101 كانوا مجتمعين في المركز. وتخليداً لذكرى هؤلاء الشهداء اللبنانيين، صمّم مصرف لبنان ميدالية تذكارية برونزية بحجم 75مم وقامت الشركة الفرنسية Monnaie de Paris بسكها. على الجهة الخلفية للميدالية تواريخ بعض الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب والبقاع الغربي.



لحود). وعكف رئيس الحكومة د. سليم الحص على ترداد أن "الأجواء مطمئنة إلى استمرار العمل بتفاهم نيسان على رغم تصريحات المسؤولين الاسرائيليين (...) إن الدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة وفرنسا متمسكتان بالتفاهم".

في احتفال تأبيني في الضاحية الجنوبية لبيروت (آخر حزيران 1999)، قال نائب الأمين العام لحزب اللّه الشيخ نعيم قاسم: "... إن العدو الاسرائيلي فشل في تحقيق أهدافه، فمعنويات العدو المنهارة لا يمكن أن ترتفع بضرب البنى التحتية (...) والشرخ الذي أرادوه بين المقاومة والدولة والشعب تحوّل صلابة ووحدة في الموقف تمثّل في مظهر مميز عبّر عنه رئيس الجمهورية أروع تعبير والقوى السياسية والشعبية بالدعوة إلى الالتفاف حول المقاومة...". وأشاد العلاّمة السيد محمد حسين فضل اللّه بموقف رئيس الجمهورية "الذي تحدث فيه بلغة المقاومة والذي



لم يعرفه لبنان في كل تاريخه السياسي". واستبعد "إسقاط تفاهم نيسان أو تعديله". معللاً ذلك "ان المرحلة المقبلة تحتاج إلى هذا التفاهم". ولفت إلى "أن هناك مناخاً جديداً في المنطقة العربية قد لا تكون احتمالات الحرب فيه كبيرة".

إزاء هذا الموقف اللبناني الصلب، أعاد رئيس الوزراء الاسرائيلي، إيهود باراك (الذي خلف نتانياهو) تأكيد

نية إسرائيل سحب جيشها من لبنان في خلال عشرة أشهر. وحرص باراك، قبل أن يتوجّه إلى باريس (22 أيلول 1999) على توجيه نداء إلى الرئيس السوري حافظ الأسد استخدم فيه وصف سورية لـ"سلام الشجعان"، مؤكّداً استعداده لوضع حد للحرب وسفك الدماء. وكان الملك الأردني، عبد اللّه الثاني، زار بيروت قبل نحو عشرة أيام (أي في 13 أيلول) حيث أبدى تفاؤله، عقب محادثات مع الرئيس لحود، بإمكان الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان، في إطار معطيات عملية السلام في المنطقة.

أرنون

في 18 شباط 1999، أقدمت إسرائيل على احتلال أرنون وإعلان ضمّها إلى الشريط الحدودي المحتل، وأحاطتها القوات الاسرائيلية بالأسلاك الشائكة ومنعت عنها المياه وسبل الحياة. وكانت أرنون بدأت تتعرّض للاعتداءات الاسرائيلية منذ اجتياح 1982: قصف مدفعي وصاروخي، وهدم المنازل وتهجير السكان (يبلغ عدد سكانها المسجلين في لوائح الانتخاب 1150 مواطناً، لم يعد يقطن منهم سوى نحو 30 شخصاً).

ارتبكت الحكومة اللبنانية إزاء هذه "المفاجأة الإسرائيلية"، وبدأ عدد من المسؤولين والزعماء السياسيين يصلون إلى جوار أرنون ويقفون بمحاذاة "الشريط الشائك" فيما كان الجنود الاسرائيليون يتمركزون في "قلعة أرنون" (قلعة الشقيف). لكن بعد أيام قليلة، أي في 23 شباط، كمن ثلاثة من رجال المقاومة الإسلامية، عند الهزيع الأخير من الليل، عند "بركة جبور" بالقرب من بلدة كوكبا في الشريط الحدودي المحتل، وفاجأوا رعيلاً من الجنود الاسرائيليين (30 بين ضابط ورتيب وجندي) وتصدّوا لهم وجهاً لوجه، فأصيبوا بالذعر والذهول، ولم تتمكّن الطائرات المروحية ولا القصف المدفعي من فك طوق



ماذا بقي عندها!

المقاومين للجنود الاسرائيليين. وأسفرت المعركة، التي استمرّت ساعات طويلة، عن مقتل ثلاثة من النخبة المميزة من ضباط إسرائيل. واعترفت إسرائيل بقتلاها، كما اعترفت بإصابة خمسة جنود، إصابات بعضهم بليغة؛ بينما أعلن بيان المقاومة أن إصابات العدو بلغت 15 إصابة. كما غنم المقاومون أسلحة ومعدات، منها سلاح قائد الدورية الذي تبيّن أنه لم يطلق منه رصاصة واحدة، مما يدل على مدى المباغتة التي تعرّضت الدورية لها. ولم يتردّد رئيس الحكومة



النبطية بعد القصف

الإسرائيلية بنيامين نتانياهو من أن يعلن: "إنها ضربة مرة جداً جداً... ضربة كبيرة على إسرائيل... وأنه ليوم صعب". كما لم يتردّد رئيس الدولة عازار وايزمان من الدعوة للخروج من لبنان: "يجب أن نخرج".

وبعد ثلاثة أيام من هذه العملية، أي في 26 شباط 1999، نجح أكثر من ألفي طالب لبناني في فك الحصار الاسرائيلي عن بلدة أرنون، فتظاهروا أمام الأسلاك الشائكة ونزعوها وهم عزّل إلا من العلم اللبناني، في انتفاضة شجاعة تجاوزت المساعي الدبلوماسية الدائرة للضغط على اسرائيل كي تنسحب من أرنون وتعود إلى السيادة اللبنانية. فقد كانوا طلاب جامعات لبنان، على اختلاف نزعاتهم وطوائفهم وأهوائهم ومشاربهم: الجامعة الأميركية، الجامعة اليسوعية، الجامعة العربية، الجامعة اللبنانية بكل فروعها، اتحاد الشباب الديمقراطي، حركة الشعب، منظمة الشباب التقدمي، مجموعة طانيوس شاهين، مجموعة بلا حدود...

وفيما كان أهالي البلدة والطلاب يحتفلون باللقاء وتحرير البلدة، كان شيخ النبطية وإمامها، الشيخ عبد الحسين صادق، يعتلي منبر المسجد داعياً الناس للالتحاق بالطلاب في أرنون، وكانت أجراس كنائس النبطية تقرع إيذاناً بزحف أهالي النبطية وقرى الجنوب ووفود من كل لبنان إلى أرنون التي غدت معلماً بارزاً من معالم الكرامة الوطنية. وكان لافتاً البيان المؤثر الذي أصدره طلاب جامعة القديس يوسف في الأشرفية (نشرته "السفير"، 27 شباط 1999) وأعلنوا فيه "التأهب للمضي قدماً في النضال الوطني"، وتجديد انتسابهم "للمقاومة الوطنية اللبنانية"، ومواصلة

جزين بعد الانسحاب



"النضال من أجل بناء المجتمع المقاوم المتجاوز للعقد والمحدوديات الطائفية والمذهبية، المجتمع المقاتل في سبيل وحدة وسيادة لبنان وسيادة شعبه، للقرار الوطني المتحرر من كل هيمنة أجنبية...".

"اعتبر المراقبون أن ما حدث في بلدة أرنون يمثّل تحدياً غير مسبوق لنظرية الحدود الآمنة التي ترسمها إسرائيل حسب حاجاتها من المياه والأرض والمستوطنات. وفي دفاعه عن الطلاب والنواب وأعضاء المنظمات الذين قطعوا الأسلاك الشائكة المنصوبة حول أرنون، قال ممثل لبنان في لجنة تفاهم نيسان، إن الإذعان للحجج الاسرائيلية يجعل من كل القرى اللبنانية هدفاً سهلاً للضم، وبهذا تكون عملية تحرير أرنون قد دخلت من باب المقاومة السلمية التي دشنها غاندي أثناء محاربته الانتداب البريطاني. وتزامنت مع المقاومة المسلحة التي فرضت على زعماء الأحزاب الاسرائيلية التنافس على موعد الانسحاب. وكان من الطبيعي أن تزعج هذه السابقة وزير الدفاع أرينز الذي اعتبر أن إلغاء الحدود التي رسمها الجيش الاسرائيلي

لأرنون هو بداية استرجاع حدود الحزام الأمني" (سليم نصّار، "الحياة"، 6 اذار 1999، ص15).

جزين

في مطلع حزيران 1999، اجتمع رئيس وزراء اسرائيل المنتخب ايهود باراك مع رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو لبدء إجراءات التسلّم والتسليم. وفي اليوم نفسه، كانت ميليشيا جيش لبنان الجنوبي تبدأ انسحاباً واسعاً من جزين ومنطقتها المحاذية للشريط الحدودي المحتل. ولم يمض يومان، أي في 3 حزيران، عادت جزين وقراها إلى كنف السيادة اللبنانية بعد 17 عاماً من الاحتلال الاسرائيلي وسيطرة ميليشيا أنطوان لحد الذي أخلتها وحداته كلياً وانكفأت إلى حدود الشريط الحدودي المحتل. وسط ارتياح الأهالي، وإشادة الرئيس لحود بالصمود الوطني وبالمقاومة اللذين أدّيا إلى انسحاب قوى الاحتلال وعملائه من جزين، وتهنئة رئيس الحكومة سليم الحص أهالي المدينة بتحريرهم.

تعرّض جيش لبنان الجنوبي، أثناء انسحابه لملاحقة المقاومة بالعبوات الناسفة، فأصيب بنكسة معنوية جديدة بعدما كان انهياره بسبب ضربات حزب اللّه سبباً رئيسياً لانسحابه، وتراجع إلى ما بعد الخط الذي كانت التقديرات توقعت انسحابه إليه، فأخلى أيضاً بلدة كفرحونة حتى انكفائه إلى داخل الشريط الحدودي المحتل.

فوجئ أهالي جزين (كانوا 30 ألفاً قبل الاحتلال، وظلّ فيها 5 آلاف أثناءه) بسرعة الانسحاب، وتوافد عليهم الكثير من أهلهم الموزّعين في بيروت وضواحيها، وبدأت مظاهر ورشة عودة الدولة إليها، وانتقل معظم نواب المدينة الحاليين والسابقين وقادتها السياسيين إليها، وكان أول زائر أجنبي لها السفير البريطاني دافيد ماكيلبان الذي التقى النائب نديم سالم والسفير السابق سيمون كرم. واعتبر الوزير والنائب السابق إدمون رزق ان "تحرير جزين هو نتيجة عمل المقاومة وصمود الأهالي". ورحّب بقرار الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه ضمّ جزين إلى البلدات التي يشملها تفاهم نيسان.

لقد كان مصير جزين مطروحاً منذ سنوات بعدما قرّر الإسرائيليون في مرحلة انسحاباتهم أواسط الثمانينات (بعد اجتياح 1982) استثناءها وضمّها بصورة غير مباشرة إلى الشريط الحدودي (الحزام الأمني). لقد خرجوا منها، في تلك الأثناء، وأوكلوا أمر الإشراف عليها إلى ميليشيا انطوان لحد (جيش لبنان الجنوبي) المتعاملة معهم. ولكن بعد مؤتمر مدريد، وفي أثناء رئاسة إسحق رابين للحكومة، ثم نتانياهو، جرى الحديث باستمرار عن مشروع انسحاب أطلق عليه "جزين أولاً". وكان هذا المشروع يقضي، من وجهة نظر إسرائيلية، بخروج الميليشيا الحليفة لها من جزين ودخول الجيش اللبناني إليها وتكفّله الأمن فيها وتعطيله عمل المقاومة تمهيداً للدخول في مفاوضات حول ترتيبات أمنية وسياسة تضمن خروج قوات الاحتلال من الجنوب وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري. لكن بيروت ودمشق كانتا تسارعان إلى رفض مثل هذا الطرح جملة وتفصيلاً، وتعيدان التأكيد على تنفيذ القرار 425 دون قيد أو شرط. وكانت بيروت تظهر، إزاء أي انسحاب مرتقب للميليشيا اللحدية، وكأنها متنصلة من تبعاته. فعكفت الحكومة اللبنانية على الرد على المطالب الاسرائيلية رافضة إرسال الجيش إلى جزين، وتقديم ضمانات بأن المنطقة لن تكون منطلقاً لعمليات المقاومة، وإصدار عفو شامل عن كل المقاتلين في صفوف الميليشيات.

أما فاعليات جزين وناشطوها السياسيون، من المقيمين خارجها، فقد نجحوا في إظهار أنهم يشاغبون على الموقف الرسمي اللبناني المتنصل من تبعات أي انسحاب. وفي الوقت نفسه، في إشاعة أجواء نفسية في منطقتهم تحول دون حسم ارتباطها بالجيش الجنوبي اللحدي. فبدا أن الجزينيين يقاومون أمرين واقعين: أولاً دعوات لحد لهم إلى الانخراط في وضع الشريط الحدودي والانتماء إلى جيشه، وثانياً تحفّظ الدولة اللبنانية عن تبنّي قضية بلدتهم في حال انسحبت ميليشيا لحد منها.

لذلك، ثمة إرباك وقعت فيه الدولة اللبنانية تزامن مع قرار اسرائيل سحب ميليشيا لحد من جزين، خصوصاً لجهة مطالبة أبناء جزين بعودة الشرعية إليها وتخوّفهم من المجهول. ومصير عشرات العناصر التي كانت تعاونت مع "جيش لحد"، وانسحبت منه على فترات متباعدة ورفضت مرافقته إلى الشريط الحدودي المحتل. والمعروف أن تركيبة هذه الميليشيا ("جيش لبنان الجنوبي"، "جيش لحد")، البالغة نحو 3 آلاف عنصر مسلح، هي تركيبة متصلة بشكل وثيق بالتركيبة اللبنانية، طائفياً وعائلات وقرى... "ففي معلومات مستقاة من الإعلام الحربي لحزب اللّه، يظهر أن نسبة ما بين 60 و65٪ من عناصر الميليشيا هم من الطوائف الإسلامية، ونسبة 35 إلى 40 ٪ هم من المسيحيين. وطوائف العناصر بحسب الكثرة العددية هي على الشكل الآتي: شيعة، موارنة، دروز، روم أرثوذكس، سنّة" (حازم الأمين، "الحياة"، 9 آب 1999، ص 14).

كرونولوجيا
أهم أحداث ما قبل التحرير

(1 كانون الثاني - 20 أيار 2000)

كانون الثاني، تقريب موعد الانسحاب، الموقف السوري، مقتل عقل الهاشم

بدأ العام الجديد بإظهار رئيس الحكومة الاسرائيلية رغبته في تقديم موعد سحب قواته من جنوب لبنان خلال شهر نيسان المقبل بدلاً من تموز.

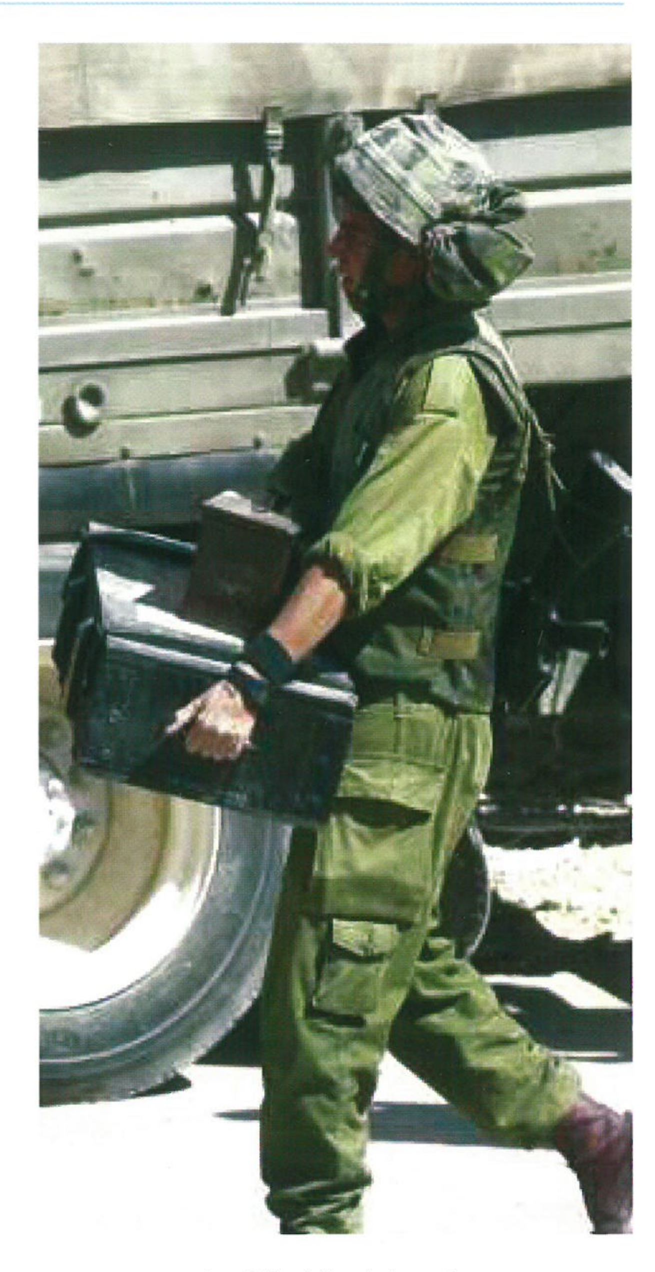
- الرئيس اللبناني، إميل لحود، كرّر أمام أعضاء السلك القنصلي، موقفه الداعي إلى انتظار نتائج مفاوضات اختبار النيات التي تتولاها سورية، "من دون الحاجة إلى التسرّع أو الهرولة".

- الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن توافقوا مبدئياً (20 كانون الثاني) على تأجيل البحث في مصير مزارع شبعا وعدم تضمين هذه الأراضي مستلزمات تطبيق القرار 425.

- وأُعلن (20 كانون الثاني)، عن مصادر دبلوماسية غربية، أن الأمانة العاملة للأمم المتحدة تفهم الموقف السوري موقفاً يميّز بين ملكية مزارع شبعا والسيادة عليها. فدمشق أكّدت للمنظمة الدولية، بحسب هذه المصادر، الملكية اللبنانية للمزارع لكن السيادة عليها لسورية. ونقلت "الحياة" (21 كانون الثاني) عن مصادر في مجلس الأمن تحذيره لبنان من مغبة رفض بيان الأمين العام إذا لم يتضمن انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا تطبيقاً للقرار 425. ونبّهت إلى انعكاسات سلبية لمثل هذا الرفض على الوضع في الجنوب وعلى مستقبل القوات الدولية العاملة هناك. وطلبت الأمانة العامة من بيروت خريطة موقّعة



عقل الهاشم



استعداد اسرائيلي للانسحاب

من الجانبين اللبناني والسوري توضح الحدود بين البلدين في منطقة شبعا. وفي عددها 29 كانون الثاني نقلت "النهار" عن مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير سليم تدمري "أن الأمم المتحدة ستفرض الخط الحدودي بحسب الخطوط الدولية المعترف بها منذ عام 1923".

– أعلن رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص (27 كانون الثاني) ان لبنان دعا إلى اجتماع عاجل للجنة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان لدرس شكواه "ضد التمادي الاسرائيلي في خرق بنود التفاهم"، إذ كانت إسرائيل قد قامت بشنّ غارات جوية على موقع في منطقة البقاع اللبناني تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. وبعدها بأيام قليلة قصفت إسرائيل أهدافاً مدنية وفي محيط مدارس مكتظة بالتلاميذ. ثم أغارت اسرائيل (27 كانون الثاني) أيضاً على قرية نبع صافي في إقليم التفاح.

– في 30 كانون الثاني، وفي عملية نوعية تمكّنت المقاومة الإسلامية من قتل العقيد في "جيش لبنان الجنوبي" عقل ابراهيم هاشم أثناء وجوده في منزله في خراج بلدته دبل الواقعة في الشريط الحدودي المحتل والقريبة من الحدود الدولية، إذ نجحت في نصب مكمن بواسطة عبوات ناسفة فجّرت بعد التأكّد من وجوده، ما أدى إلى مقتله. وتوعّد رئيس الحكومة الإسرائيلية، باراك، خلال وجوده بزيارة إلى القاهرة، منفّذي العملية بـ"عقاب"، معتبراً مقتل عقل الهاشم "مؤلماً جداً"، لكنه وعد بالحؤول "دون تدهور الوضع على الحدود الاسرائيلية – اللبنانية".

وكان عقل الهاشم (مولود سنة 1951 في عين إبل) سُرّح من الجيش اللبناني منذ العام 1978، فأمضى في الشريط الحدودي المحتل متنقلاً من مسؤوليات أمنية وعسكرية عدة مع انطلاقة "جيش لبنان الحر" بقيادة الرائد الراحل سعد حداد، و"جيش لبنان الجنوبي" بإمرة اللواء أنطوان لحد، وبمقتله سقط "البديل المحتمل لخلافة لحد"، إذ كان عقل الهاشم يُعتبر الرجل الثاني، بعد لحد، في جيش لبنان الجنوبي. والمتابعون للوضع الميداني في الشريط الحدودي أكّدوا على صراع كان يبرز، بين حين وآخر، بين لحد والهاشم.



قصف إسرائيلي لمحطة الكهرباء



شباط، قصف إسرائيلي، موقف متشدّد لرئيس الحكومة

في 8 شباط، بدأت اسرائيل عمليات عسكرية ضد لبنان ودمّرت ثلاث محطات كهربائية، ما أغرق مناطق لبنانية واسعة في الظلام لشهور عدة. وتمسّك لبنان وسورية بتفاهم نيسان، وطلبا عقد اجتماع عاجل للجنة المراقبة المنبثقة منه، و أعلن بيان صادر في دمشق حرص الجانبين، اللبناني والسوري، على "تجنيب المدنيين على جانبي الحدود أي إصابات في الأرواح أو خسائر في الممتلكات. وتعدّ هذه المرة الأولى التي يصدر فيها عن دمشق، باسمها وباسم بيروت، موقف من هذا النوع تعليقاً على "خرق اسرائيل تفاهم نيسان" مع إبداء الحرص على المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين معاً؛ فيما أعلن حزب اللّه أنه ردّ على الاعتداء الاسرائيلي ما أسفر عن مقتل جندي اسرائيلي. وأكّد رئيس الجمهورية إميل لحود (18 شباط) أن "حصانة المواطنين والمنشآت المدنية (في لبنان واسرائيل) متبادلة، وبإسقاط إسرائيل حصانة مواطنينا ومنشآتنا تكون أسقطت حصانة مواطنيها"، معرباً عن اعتقاده أن "ضرباتنا ستكون أكثر إيلاماً في هذه الحال". وواصلت الحكومة اللبنانية (د. سليم الحص) تحرّكها السياسي والدبلوماسي لردع إسرائيل عن تنفيذ تهديداتها واعتداءاتها، ومن ضمنه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، واتصالات تلقتها



متابعة الاستعدادت للانسحاب الاسرائيلي

من مسؤولين أوروبيين. وفي 19 شباط، قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة مفاجئة للبنان، وأجرى محادثات مع الرئيس لحود استمرّت أربع ساعات. واعتبرت الزيارة وما رافقها من محادثات أنها "إشارة إلى عودة مصر بقوة إلى الساحة اللبنانية".

آذار، إقرار الحكومة الإسرائيلية الانسحاب

– في 5 آذار، أقرّت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع قرار رئيسها، إيهود باراك، انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ونشرها على الحدود الدولية مع لبنان في موعد أقصاه تموز المقبل، وذلك في "إطار اتفاق". وإن تعذر هذا الاتفاق، كما جاء في البيان الوزاري، فسيجتمع المجلس الوزاري "في الوقت المناسب لمناقشة سبل تنفيذ هذا القرار بالشكل المناسب".

وردّ رئيس الحكومة اللبنانية وزير الخارجية سليم الحص، على القرار الإسرائيلي بقوله: "سواء أكان قرار الحكومة الاسرائيلية مناورة أم لا، كان موقفنا ولا يزال الترحيب بالانسحاب الاسرائيلي من لبنان في أي وقت إنفاذاً لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 425، وإن كنا نفضّل أن يتمّ الانسحاب بمقتضى اتفاق لأننا لا نأمن النيات الاسرائيلية...".

– في 13 آذار، صعّدت إسرائيل عملياتها العسكرية في "رسالة مزدوجة": ردّها على نتائج مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وتصريحات الرئيس لحود بأن لبنان لن يقدّم ضمانات إليها من دون عودة اللاجئين الفلسطينيين. فقصفت حاجزاً للجيش اللبناني في



أسئلة لحود لأنان

بلدة المنصوري الجنوبية الساحلية وقتلت جندياً وفتى وجرحت خمسة آخرين بينهم أربعة عسكريين لبنانيين وطفل، بعدما كانت طائراتها الحربية شنّت نهاراً 10 غارات شملت مواقع فلسطينية على الحدود اللبنانية – السورية في منطقة البقاع البعيدة من الشريط الحدودي المحتل.

نيسان، أسئلة لحود لأنان، خطوة تنفيذية لمجلس الأمن، قمة لبنانية – ايرانية

– في 4 نيسان، اجتمع وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في جنيف، وفي ختام محادثاتهما أكّد ليفي أن قرار اسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان ليس مرتبطاً بالأجوبة التي ينتظرها الرئيس الأميركي بيل كلينتون من الرئيس السوري حافظ الأسد (كانا عقدا قمة في جنيف اعتبرت فاشلة)، فيما أعلن أنان أن الانسحاب سيكون كاملاً "وبلا شروط".

– في 6 نيسان، وجّه الرئيس لحود إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنان أسئلة تتعلق بالقرار 425 ووجود الفلسطينيين في لبنان. ومع توجّه الأنظار إلى دور القوات الدولية في الجنوب في حال تنفيذ اسرائيل الانسحاب، أكّد غوكسيل، الناطق الرسمي لهذه القوات، أن طلب الرئيس لحود نزع سلاح الفلسطينيين "موجّه إلى أنان، أنا اطّلعت عليه وهو للأمين العام" ("الحياة"، 7 نيسان 2000). وأوضح غوكسيل "أن مسؤولية المخيمات الفلسطينية لا يمكن أن تكون من



اجتماع مجلس الأمن

مسؤولية القوات الدولية لأنها خارج نطاق عملها".

- في 16 نيسان، سجّلت الحكومة اللبنانية رسمياً بنصها. كما أحاطت الحكومة الاسرائيلية خطياً اعتزامها الانسحاب الكامل من جنوب لبنان طبقاً للقرارين 425 و426 (قبل نهاية تموز من السنة نفسها 2000) في رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ثم أبلغت الأمانة العامة الحكومة اللبنانية رسمياً بنصها. كما أحاطت الحكومة السورية والحكومات الأخرى المعنية بالملف اللبناني بفحواها. وأوضحت الحكومة الاسرائيلية في رسالتها أنها تعتزم التنفيذ التام للقرارين بلا شروط. كما تعهدت بالتعاون الكلي مع الأمم المتحدة.

- في 20 نيسان، اتخذ مجلس الأمن أول خطوة رسمية في تنفيذ القرارين 425 و426، وأصدر بياناً أيّد فيه قرار الأمين العام بـ"الشروع في التحضيرات التي ستمكّن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب القرارين". وأخذ مجلس الأمن بتعديلات سورية على البيان، فأكّد فيه "أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط على أساس كل القرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القراران 242 (سنة 1967) و338 (سنة 1973)". وعكس الأخذ بالتعديلات السورية أمرين مهمين: أولاً، ان سورية موافقة على مضمون البيان بموجب القرارين 425 و426 خطوة مهمة في إطار حل شامل في الشرق الأوسط؛ وثانياً، ان الولايات المتحدة، بموافقتها على علاقة بين القرارين المذكورين من جهة والقرارين 242



تجميع الجنود والعتاد

و338 من جهة أخرى، في بيان مجلس الأمن الرئاسي، إنما تبعث رسالة بأن أبواب التفاوض لا تزال مفتوحة.

- في اليوم نفسه (20 نيسان)، خرجت القمة بين الرئيسين، اللبناني إميل لحود والإيراني محمد خاتمي، في طهران، بتنسيق لمواقف لبنان وإيران في مواجهة استحقاقات مرحلة الانسحاب الاسرائيلي واستمرار دعم طهران لبيروت في مرحلة ما بعد الانسحاب. وكان الموقف الأبرز اعتبار إبلاغ اسرائيل الأمين العام للأمم المتحدة عزمها على الانسحاب "انتصاراً للبنان ومقاومته وللعالمين العربي والإسلامي". وأيّدت طهران المواقف اللبنانية المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وعدم توطينهم، والمطالبة بالتعويضات الكاملة عن الأضرار التي أوقعتها الاعتداءات الاسرائيلية. وحظي تلازم المسارين اللبناني والسوري بتأكيد من الرئيسين، لحود وخاتمي، انطلاقاً من "أهمية وحدة الموقف وضرورة تحصين التلازم بين لبنان وسورية على قاعدة حقهما في تسوية عادلة تسمح بفرض انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية ومن الجولان حتى حدود الرابع من حزيران، ومن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس". أما بشأن المقاومة التي يقوم بها حزب الله وبقية الأطراف اللبنانية فهي "حق مشروع، وستستمر حتى الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى الحدود المعترف بها دولياً". واعتبر مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي خلال استقباله الرئيس اللبناني أنه "طالما بقي الخطر الاسرائيلي فهناك شعور بضرورة



في كامل الجهوزية

وجود المقاومة"، مشيداً بدور "شباب المقاومة الإسلامية - التابعة لحزب اللّه - في انتصارات الشعب اللبناني". وذكّر بموقف إيران ضد الصهيونية، وقال "إن إيران ستبقى دائماً إلى جانب لبنان في مقاومة الكيان الصهيوني" ("الحياة"، 21 نيسان 2000).

أيار، اسرائيل تبدأ تفكيك مواقعها، لبنان يتمسك بلبنانية شبعا

- في 2 أيار، ألقى البروفسور في جامعة بوسطن الأميركية أوغستوس ريتشارد نورتن (شغل في الثمانينات صفة مراقب أميركي لدى الأمم المتحدة) محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت رأى فيها "أن إسرائيل حين تغادر لبنان لن يكون هناك توازن سوري - اسرائيلي"، وأن الهجمات ضد اسرائيل "ستكون غير شرعية وتكون سورية قد أساءت حساباتها لأن اسرائيل ستحصل على دعم دولي إذا هوجمت..."، وقال إن مزارع شبعا "تقع في الأراضي السورية وهي تفصل بين سورية ولبنان وأن الخرائط تظهر ذلك. ولدى الأمم المتحدة".

- في 3 أيار، بدأ الجيش الاسرائيلي بإخلاء أربعة مواقع كبيرة على الحدود. وفي اليوم نفسه، بدأت اجتماعات وزراء خارجية مصر والسعودية وسورية في مدينة تدمر التاريخية وسط سورية. وتوالت، دولياً، تصريحات رسمية رحّبت بالانسحاب الاسرائيلي المرتقب ودعت، بشكل أو بآخر، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان بعد حصول الانسحاب الاسرائيلي.

- في 4 أيار، ربط لبنان موافقته على إقامته منطقة عمليات تابعة لقوات الطوارئ الدولية في الجنوب



قبيل الانسحاب

بـ"انسحاب كامل" يشمل مزارع شبعا التي تعتبرها إسرائيل واقعة في الأراضي السورية في الجولان المحتل. وذلك في إبلاغ لبنان موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن هذا الأمر. وجاء هذا الموقف اللبناني بعد إعلان وزراء خارجية مصر والسعودية وسورية، في بيان صدر إثر اجتماعهم في تدمر، دعمهم قيام قوات الأمم المتحدة بـ"المهمات الأمنية الموكلة إليها" لكي لا تكون لاسرائيل أي ذريعة في تحميل لبنان وسورية مسؤولية أي أحداث.

- وفي اليوم نفسه (4 أيار) شهدت الجبهة العسكرية تصعيداً عسكرياً هو الأعنف منذ ثلاثة أشهر في الجنوب. فأطلقت المقاومة الإسلامية 21 صاروخ كاتيوشا على شمال اسرائيل وسقط عدد من الإصابات في صفوف المدنيين هناك انتقاماً لاستشهاد امرأة لبنانية وابنتها فجراً خلال غارة لمروحية اسرائيلية على قرية القطراني في قضاء جزين.

- في 14 أيار، أبلغ الموفد الدولي تيري رود لارسن الأمين العام للأمم المتحدة، فور عودته في جولته على الشرق الأوسط، ان الموقف السوري لا يزال غامضاً على رغم تأكيد بيروت أن مزارع شبعا لبنانية وموافقة سورية على ذلك.

- في 17 أيار، فكّكت اسرائيل موقع قيادتها الرئيسي في بلدة مرجعيون في سياق قرارها الانسحاب، في وقت كانت طائراتها الحربية تقوم بغارات على الجنوب. وكشف رئيس المجلس النيابي نبيه بري عن خريطة أميركية ممهورة بختم وزارة الدفاع (البنتاغون) وضعت عام 1976 تُظهر مزارع شبعا، التي ترفض اسرائيل

العلم عائد الى الوطن

الانسحاب منها، ضمن الأراضي اللبنانية لا الأراضي السورية التي يحتلها الجيش الاسرائيلي. وكان لافتاً إعلان وزير الإعلام المصري صفوت الشريف، في اليوم نفسه في بيروت، أنه كانت لمصر "تجربة حين كان هناك خلاف في طابا، فحصلت عليها بالتفاوض والتحكيم". وكان الشريف في عداد وفد مصري يزور لبنان برئاسة رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد. وبعد يومين (19 أيار)، بعث لبنان بوثيقة جديدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتأكيد تفاهمه مع الحكومة السورية على أن مزارع شبعا تقع في الأراضي اللبنانية، ولدعم إصراره على انسحاب القوات الاسرائيلية منها، في مقابل الحجة الاسرائيلية القائلة أن قواتها احتلتها عام 1967 باعتبارها أراضي سورية في الجولان السوري المحتل.

- في 20 أيار، وفي ضوء معلومات أمنية عن استقدام القوات الاسرائيلية مواد متفجرة إلى قلعة الشقيف، وجّه رئيس الحكومة اللبنانية د. سليم الحص برقيتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة اليونسكو يطالبهما بـ"التدخّل السريع والفاعل لمنع اسرائيل من تدمير قلعة الشقيف" التي تتخذ قواتها منها موقعاً على تخوم القطاع الأوسط في الجنوب. والقلعة معلم أثري يرقى إلى القرن الحادي عشر ويشرف على جزء كبير من الجنوب. وقد احتلّها الجيش الاسرائيلي خلال اجتياحه لبنان عام 1982، بعدما طرد منها قوات منظمة التحرير الفلسطينية، وسلّمها رئيس الوزراء الاسرائيلية مناحيم بيغن إلى قائد "جيش لبنان الحر" الموالي للدولة العبرية الرائد سعد حداد.

الانسحاب، التحرير

الأساس: التمسك بالقرار 425 وصمود المقاومة

لم تنفك الحكومات اللبنانية المتعاقبة، سياسياً ودبلوماسياً، من التمسّك بضرورة تنفيذ اسرائيل قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 425 تاريخ 19 آذار 1978:

"إن مجلس الأمن، بعدما أخذ علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم السفير غسان تويني، ومندوب اسرائيل الدائم السفير حاييم هرتسوغ، وبعد استماعه إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان واسرائيل، يعرب عن اهتمامه البالغ لتفاقم الوضع في الشرق الأوسط ولنتائجه بالنسبة إلى المحافظة على ا لسلام الدولي. ويعرب عن اقتناعه بأن الوضع الحاضر يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، وهو:

1- يدعو إلى الاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها.

2- يدعو إسرائيل إلى أن توقف فوراً عمليتها العسكرية ضد سلامة أراضي لبنان، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كلها.

3- يقرّر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن يقيم فوراً تحت سلطته قوة موقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية وتثبيت السلام والأمن الدوليين ومساعدة

السفير غسان تويني

حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

4- يطلب من الأمين العام أن يبلغه في 24 ساعة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار".

ويكمل هذا القرار القرار 426 (الصادر في اليوم نفسه) الذي يوافق على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بإجراءات تنفيذ القرار 425. أما القرار

427 الصادر في 3 أيار 1978، فيسجّل انسحاباً اسرائيلياً جزئياً ويدعو اسرائيل إلى "إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أي تأخير".

يدين القرار 425 إسرائيل ويلزمها الانسحاب في 24 ساعة بلا قيد أو شرط أو اتفاقية سلام. ومع ذلك استمرّت اسرائيل في احتلالها مدة تزيد عن 22 سنة، ولم تنسحب إلا في أيار 2000، إذ ما عادت تستطيع، باعتراف مسؤوليها السياسيين والعسكريين وصحافتها ورأيها العام، تحمّل نتائج الخسائر التي كانت تنزلها بها ضربات المقاومة اللبنانية (التي كان عمودها الفقري "المقاومة الإسلامية" خلال أكثر من السنوات العشر الأخيرة) المتلاحقة في عمليات شبه يومية تميزت بروح عالية من الاندفاع وصلت، في أكثرها، حدّ "عشق الاستشهاد الواعي والإرادي". فضلاً عن المستوى العالي أيضاً في الاستخدام التكنولوجي: "لقد نجحت المقاومة اللبنانية المجاهدة في أن تقدم نفسها لا كمشروع لتحرير الأرض فحسب، بل كحركة نهوض شملت ميادين متعددة أخرى، بدءًا من الاستخدام الناجح للإعلام المحلي والفضائي، بما في ذلك الإعلام الموجّه للعدو، وصولاً إلى إنجاز بنية من المؤسسات التربوية والاجتماعية والهندسية والثقافية شكّلت قاعدة هامة من قواعد الانتصار، بل وفّرت أجواء الالتفاف الشعبي والوحدة الوطنية اللذين يمكن توظيفهما كذلك في أي مشروع للنهوض" (افتتاحية مجلة "المنابر" عدد صيف 2001، بعنوان "سبل تجسيد المشروع النهضوي الحضاري العربي في الواقع العربي").

وبدا بوضوح أن إسرائيل كانت واعية أبعاد مأزقها مع المقاومة، فأقدمت قبل انسحابها من الشريط الحدودي في أيار 2000، على طرح مشاريع ومقترحات حول الانسحاب تضمن لها بعض المكتسبات الأمنية



المستقبل امام بوابة الجنوب

والسياسية، ولكنها كانت تواجه دائماً بموقف لبناني موحّد يركّز على تطبيق قرار الشرعية الدولية (القرار 425) دون قيد أو شرط، وعلى شرعية المقاومة طالما أن هذا القرار لم يُطبّق.

مشاريع اسرائيلية للانسحاب (إسقاط موضوع "معاهدة السلام")

مشروع قدّمه رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق رابين إثر اجتياح تموز 1993 (راجع ما ورد آنفاً تحت عنوان: "اجتياح 1993، تفاهم تموز").

وإبان عملية "عناقيد الغضب" في نيسان 1996، عرض رئيس الحكومة الاسرائيلية شيمون (أبو شمعون) بيريز اقتراحاً بتسوية مرحلية (محمود سويد، "الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل"، ص 44-45، نقلاً عن الصحيفة الإسرائيلية "هآرتس"، 21 نيسان 1996)، هذه نقاطه:

"- تعترف إسرائيل بالحدود الدولية باعتبارها الحدود الدائمة بينها وبين لبنان.

- تتوقف على الفور جميع العمليات العسكرية



بدأ الانسحاب

وأعمال العنف على جانبي الحدود.

- يعمل لبنان، بموافقة ودعم سوريين، على إزالة تهديدات "الارهاب" وتفكيك البنية التحتية العسكرية لحزب اللّه وسائر المنظمات "الإرهابية".

- ينتشر الجيش اللبناني، بقوة فاعلة، على الخط الشمالي للحزام الأمني.

- تُضمن سلامة جنود "جيش لبنان الجنوبي" وسكان الحزام الأمني.

- ينسحب الجيش الاسرائيلي، على مراحل، إلى خطوط انتقالية في الحزام الأمني، ويُتفق على ماهية هذه الخطوط والجدول الزمني في المفاوضات.

- تُسلّم كل منطقة ينسحب الجيش الاسرائيلي منها إلى الحكومة اللبنانية مباشرة، بواسطة الجيش اللبناني.

- تحدّد إجراءات مشتركة بين الجيش الاسرائيلي والجيش اللبناني لمراقبة تطبيق التسوية".

ومن الملاحظ أن الاقتراح أسقط موضوع "معاهدة السلام"، واكتفى بترتيبات أمنية وعلاقات عسكرية عبر لجان التنسيق، وهو الأمر الذي سيتكرر في المقترحات اللاحقة كافة، مشروع رابين، ثم مشروع بيريز (حزب "العمل") تلاهما مشروع نتانياهو (تكتل "الليكود") الذي عُرف باسم "لبنان أولاً"، والذي عرضه



فوق ارض الجنوب



نزع الالغام

رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو على الرئيس الأميركي بيل كلينتون وعلى الملك الأردني حسين بعيد تشكيل حكومته في أواخر حزيران 1996. ويقوم مشروع "لبنان أولاً" على نقاط أمنية وعسكرية تكرّر الشروط نفسها تقريباً الواردة في المشروعين السابقين. حيث ذكرت الصحيفة الاسرائيلية "هآرتس" (1 آب 1996) أن "لبنان أولاً يقوم على الانسحاب من لبنان في مقابل حل حزب اللّه وتجريده من السلاح والحصول على ضمانات أمنية من الحكومتين اللبنانية والسورية...". وجاء في "الحياة" (24 تشرين الثاني 1996) أن وزير الدفاع الاسرائيلي يتسحاق موردخاي قوله: "يمكننا أن نتوصّل إلى اتفاق مع لبنان خلال أسبوعين إذا سمحت سورية له بذلك...". وجاء في الصحيفة الاسرائيلية "يديعوت أحرونوت" (16 آب 1996) أن عرضاً اسرائيلياً مقدماً إلى سورية، في إطار مشروع "لبنان أولاً"، يتضمن مغادرة الجيش الاسرائيلي لبنان ضمن تدابير أمنية يضمنها السوريون، وقبول اسرائيل مقولة أن السلام في لبنان والسلام الشامل في المنطقة هما رهن بسلام شامل مع سورية. وكثيرة هي تصريحات نتانياهو التي عبّر فيها عن أن موافقة سورية على الاشتراك في ضمان أمن إسرائيل من الجنوب اللبناني تساعد في بناء علاقات ثقة معها تنعكس على المحادثات من أجل الجولان لاحقاً. ولكن لبنان وسورية رفضا كل ما دار حول "لبنان أولاً"، وطرح الرئيس حافظ الأسد بديلاً منه شعار "لبنان وسورية أولاً"، وذلك في مؤتمر صحافي مشترك للرئيسين



عائدون الى قراهم

الأسد ومبارك (الرئيس المصري) في الاسكندرية (7 آب 1996).

واستمرّت إسرائيل تقرن موضوع انسحابها تنفيذاً للقرار 425 بوضع شروط ترتيبات أمنية في الجنوب مع لبنان وسورية (حديث وزير الدفاع يتسحاق موردخاي إلى مجلة "الوطن العربي" الصادرة في باريس، العدد 1087، تاريخ 2 كانون الثاني 1998، ص4؛ وتوضيح هذا الحديث الذي قدّمه المستشار القانوني لوزارة الخارجية الاسرائيلية، نشرته "الحياة"، 12 شباط 1998؛ وكلاهما يشدّد على الترتيبات الأمنية التي يجب الاتفاق عليها مع لبنان وسورية شرطاً للانسحاب).

وثيقة الاعتراف الاسرائيلي بالقرار 425 في إطار استمرار المشاريع الاسرائيلية المشترطة ترتيبات أمنية

في 27 كانون الثاني 1998، أودع الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، الأمانة العامة للأمم المتحدة رسالة موجهة من حكومته إلى الأمين العام، كوفي أنان.

ومما جاء في الرسالة: "... إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار (425) (...) بيد أن القرار لا يطلب انسحاباً غير مشروط، واسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم



مغانم الحرب



ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصاً صريحاً. وهي إعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، في ما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة (...) ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصّل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين..." (وثيقة صادرة عن مجلس الأمن. نقلها محمود سويد، "الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل"، الملحق 7، ص 140-141).

بعد أسبوع واحد، أي في 4 شباط 1998، نقلت "الحياة" تصريحاً لوزير الدفاع الاسرائيلي يتسحاق موردخاي هدّد فيه بأن البديل من تنفيذ القرار 425 (وفق القراءة الاسرائيلية له) هو "أن الخطر على لبنان ودول أخرى، سيزداد مع مرور الوقت (...) إن دولة واحدة ستدفع الثمن هي لبنان".

وكذلك بعد أسبوع من تصريح موردخاي، أي في 13 شباط 1998، نقلت "الحياة" حديثاً لمنسّق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان، أوري لوبراني، يقول فيه: "نريد إيجاد حل لا يكون له أي بعد سياسي على الإطلاق، بل يتعلق بالقضية الأمنية فقط (...) إن اسرائيل لن تربط بين انسحابها وبقاء القوات السورية في لبنان...". وفي حديث آخر للوبراني ("الأهرام" المصرية، 18 أيار 1998) أكّد فيه أن "لا انسحاب من دون ترتيبات أمنية". منها: نزع سلاح حزب اللّه والمنظمات الفلسطينية، وحماية الميليشيات المتعاونة في الجنوب من أي عقاب.

في الأول من نيسان 1998، أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر (برئاسة نتانياهو) بياناً جاء فيه:



فرحة الانتصار

"تعلن إسرائيل قرارها قبل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، بحيث يخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان مع ضمان ترتيبات أمنية ملائمة، وإعادة السيطرة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية المسؤولة عن ضمان عدم استعمال أراضيها قاعدة للإرهاب ضد اسرائيل..." (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 35، صيف 1998، ص 233). وأتت بنود هذا الإعلان كافة مركّزة وشارحة "الضمانات الأمنية" في إطار اتفاق مع الحكومة اللبنانية وتحميلها مسؤولية حفظ الأمن في الجنوب. وجاء إعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر أقرب إلى مشروع وزير الدفاع موردخاي منه إلى مختلف المشاريع الاسرائيلية الأخرى التي كانت موضوع تداول في الأثناء، وبالأخص مشروع وزير البنى التحتية أريل شارون، ومشروع يوسي بيلين عضو الكنيست، وكلاهما يركّز على "الانسحاب على مراحل" توفيراً لمزيد من "الرقابة" و"الضبط الأمني".

الموقف اللبناني إزاء مشاريع الانسحاب الاسرائيلية (حتى آخر 1998)

لم يخرج لبنان عن إلحاحه تطبيق القرار 425 دون قيد أو شرط (أي من غير اتفاق "أمني" أو "سياسي" مع اسرائيل). وظهر في موقف المسؤولين اللبنانيين، في مرحلة أولى، بعض الارتباك ، إزاء الطرح الاسرائيلي المعترف بالقرار 425 والمستعد للانسحاب، خاصة وأن وزير خارجية لبنان، فارس بويز، كان التزم، في افتتاح مؤتمر مدريد يوم 31 تشرين الأول 1991، بالتالي ("النهار"، 1 تشرين الثاني 1991):

"إن لبنان يعلّق أهمية أساسية على تنفيذ القرار 425، إذ إن اتفاق الهدنة لعام 1949 ما زال يحكم الوضع بينه وبين اسرائيل (...) لقد أبلغنا إلى الدولتين الداعيتين لهذا المؤتمر، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أن قبولنا الدعوة إليه مبني على هذا الموقف (...) إن القرار 425 هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصلة لتنفيذه، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 ولا سيّما منها القرارين 242 و338 (...) وعند تنفيذ هذا القرار سيلتزم لبنان التزاماً أكيداً ضبط الأمن على حدوده الدولية المعترف بها، فلا يفسح في المجال لأية خروقات أمنية وعندئذ ينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال...".

وتكرّر هذا الموقف اللبناني، طيلة المدة اللاحقة لمؤتمر مدريد وحتى 1998، أي بداية الطرح الاسرائيلي المستعد للانسحاب. فتعهّد رئيس الجمهورية الياس الهراوي في أكثر من خطاب وتصريح بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وضبط الأمن فيه بمساعدة القوات الدولية، كما ينص القرار 425 (على سبيل المثال: تصريح الهراوي بعد تأليف لجنة المراقبة



الجنوب المحرر

المنبثقة من تفاهم نيسان إثر عملية عناقيد الغضب "النهار"، 2 آب 1996؛ وخطابه في حفل استقبال أعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة السنة الجديدة، "النهار"، 7كانون الثاني 1997).

وأسرعت الحكومة اللبنانية، ومعها بطبيعة الحال وبصورة خاصة الموالون من أحزاب (البعثي، القومي... في المقام الأول) وهيئات وشخصيات، للخروج من "الارتباك" إلى "الحزم" من جديد بـ"التنسيق الكامل" مع سورية، معتبرة مشاريع الانسحاب الاسرائيلية "فخاً ومشروع فتنة داخلية":

"لم يلتزم لبنان هذا الموقف (بويز، الهراوي) بعد إعلان اسرائيل اعترافها بالقرار 425 ودعوتها إلى تنفيذه. واعتبر الموقف اللبناني المبادرة الاسرائيلية فخاً



رسالة وزير الخارجية فارس بويز

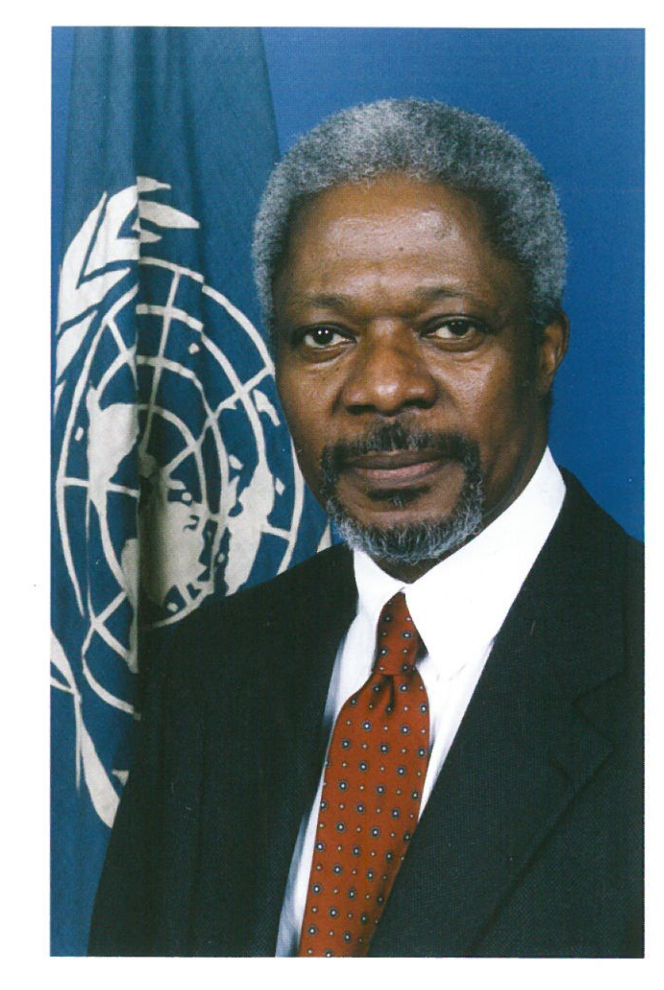
وخدعة الغرض منها فصل المسارين اللبناني والسوري، وإحداث فتنة داخلية في لبنان. وتمترس المسؤولون اللبنانيون عند مقولة صارت شعاراً: إذا كانت إسرائيل جادة في تنفيذ القرار 425 فلتنسحب كما دخلت من دون استئذان. فالقرار الدولي ينصّ على انسحاب كامل وفوري من دون قيد أو شرط أو مفاوضات. وهو شعار صحيح مبدئياً، لكنه لا يصلح في حد ذاته لكشف الخدعة والفخ أمام الرأي العام العالمي، إذا كان الموقف الاسرائيلي كذلك. أما إذا كانت إسرائيل جادة في عرض الانسحاب على أساس القرار 425 مكبّلاً بشروط، فإن على الموقف اللبناني أن يسعى لتفنيد هذه الشروط وتفكيكها وكشف أبعادها" (محمود سويد، "الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل"، ص 69). وهذه الشروط، بحسب ما مرّ معنا، هي: مفاوضات مباشرة بين لبنان واسرائيل للاتفاق على الترتيبات الأمنية؛ نزع سلاح حزب اللّه والمقاومة؛ حماية "جيش لبنان الجنوبي" المتعاون مع اسرائيل ودمجه في قوى الأمن النظامية اللبنانية.

وفي تعليق على المبادرة الاسرائيلية (الانسحاب) المقترنة بهذه الشروط، صدر عن اجتماع مجلس الوزراء اللبناني، في 2 نيسان 1998، تعليق جاء فيه "... إن الطرح الاسرائيلي... يحمل أسباب رفضه بذاته... لربطه الانسحاب بشروط مسبقة...".

وفي 23 نيسان 1998، نشرت صحيفة "السفير" نص رسالة من وزير الخارجية، فارس بويز، إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي أوضح فيها الموقف اللبناني من الطرح الاسرائيلي المتعلق بالقرار 425. وشكّلت الموقف الأكثر تماسكاً في مواجهة الحملة الدبلوماسية الاسرائيلية.

لكن الموقف اللبناني بدا بوضوح ضعيف التأثير في الرأي العام، خاصة بعد أن أخذ، منذ صيف 1998، ينمو في اتجاه التخلّص "من أثقال القرار 425 والتركيز على المطالبة بالتسوية الشاملة وهي، في المفهوم اللبناني، تسوية لبنانية - سورية مع اسرائيل (...) وأوضح رئيس الجمهورية، الياس الهراوي، سبب تراجعه عن الموقف الذي أعلنه مرات عدة، بإرسال الجيش اللبناني وتولّيه الأمن في الجنوب بعد انسحاب اسرائيل بقوله: بعدما جرى من نتانياهو حيال كل الالتزامات التي كانت تلتزمها اسرائيل بعد الاجتماع الذي عُقد في مدريد، رأيت من واجبي أن أقول: لا سلام إلا إذا كان عاماً وشاملاً في المنطقة" (محمود سويد، مرجع مذكور آنفاً، ص73).

هنا، في هذا الاصطفاف اللبناني وراء الخطاب



كوفي أنان

السوري الرابط مسألة الانسحاب الاسرائيلي بالتسوية الشاملة في المنطقة، كانت نقطة الاهتزاز والاضطراب في الموقف اللبناني. إذ نسي المسؤولون اللبنانيون ان لبنان "ناضل طويلاً ليميّز مضمون القرار 425 وظروف صدوره، من القرار 242. فلم يشارك في مؤتمر مدريد سنة 1991 إلا بعد أن تلقّى رسالة تطمينات من الرئيس جورج بوش تنصّ على أن "التطبيق الكامل للقرار 425 لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها". كما ناضل لبنان من أجل تنفيذ القرار 425 والعودة إلى اتفاق الهدنة، من دون أن يضطرّ إلى توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل قبل إنجاز التسويات العربية الأخرى مع اسرائيل" (محمود سويد، ص75).

فالمسؤولون السوريون (الرئيس حافظ الأسد، ونائبه عبد الحليم خدّام، ووزير خارجيته فاروق الشرع...) ركّزوا على "الخدعة" الاسرائيلية من وراء قراءة الزعماء الاسرائيليين للانسحاب، وعلى ضرورة مواجهة هذه الخدعة بربط القرار 425 بتحرير الجولان وبالتسوية الشاملة في المنطقة:

"قال وزير الخارجية، فاروق الشرع، بعد لقائه وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، في واشنطن: "نحن مع سلام شامل وعادل ولا نقبل بأي حلول منفردة أو مجتزأة، والهرب من مسار إلى مسار" ("النهار"، 23 أيار 1998). وكان الشرع أدلى بحديث إلى صحيفة "الحياة" (24 آذار 1998) في ختام زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، لسورية، قال فيه إن الهدف من المبادرة الاسرائيلية هو "تخريب العلاقة بين لبنان وسورية"، وان "المسؤولين اللبنانيين جاءوا إلينا وأبلغونا رفضهم الشروط الاسرائيلية، وأن الاحتلال أشرف مما يعرض الاسرائيليون". وقال (الشرع) في محاضرة ألقاها في جامعة دمشق بتاريخ 20 نيسان 1998: "إن ما يجمع بين لبنان وسورية هو هدف التضامن بحيث نجعل من سورية ولبنان جبهة لصالح انسحاب تام من جنوب لبنان والجولان... لأن الأمن لا يمكن أن يتحقّق إلا في إطار سلام شامل وعادل" ("النور"، لندن، العدد 84، أيار 1998، ص 11-12) (نقلها أيضاً محمود سويد، ص 80-81).

موقف "حزب اللّه"

شرح السيّد حسن نصر اللّه، الأمين العام لحزب اللّه، موقف المقاومة الإسلامية من الطرح الاسرائيلي للانسحاب والقرار 425، في حديث مسهب نشرته مجلة "الشراع" اللبنانية (العدد 826، 30 آذار 1998، ص 15-25)، جاء فيه: "القول بأن الاسرائيلي فقط يناور أو يلعب



وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي

فهذا غير دقيق. والقول بأن الاسرائيلي يريد فقط الانسحاب كيفما كان، أيضاً كلام غير دقيق. الحقيقة هي مزيج من الأمرين: فهناك مشكلة لإسرائيل في جنوب لبنان وهناك ضغط داخلي لتنسحب لأنها تصاب يومياً بخسائر (...) الاسرائيلي يريد أن ينتهي ويخرج من هذا المستنقع بلا ثمن، أو ... بأقل خسائر ممكنة (...) تخليه عن اتفاقية سلام كشرط للانسحاب، وتخليه عن التطبيع، هذا تنازل. تنازل حقيقي وليس مناورة، والاعتراف بالقرار 425... بعد التنكّر له عشرين سنة، هذا تنازل اسرائيلي أيضاً. يفهمها ويفسّرها ويريد فرضها. هنا حصلت المشكلة...".

وفي حديث آخر، قال السيد نصر اللّه ("النهار"، 3 نيسان 1998): "الحل الوحيد والمنطقي هو الانسحاب من دون قيد أو شرط وترك مسؤولية الأمن للبنانيين أنفسهم حيث لن تكون هناك مشكلة في المنطقة المحتلة بعد انسحاب اسرائيل. إذ سيتعاون حزب اللّه مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الرسمية تعاوناً كاملاً حتى تحافظ تلك القوات على أمن المنطقة".

مواقف القوى المعنية الأخرى (حتى أواخر 1998)

وزير الثقافة الإيراني، عطا اللّه مهاجراني، تناول موضوع المبادرة الإسرائيلية للانسحاب من جنوب لبنان بتصريح قال فيه: "في حال انسحبت اسرائيل من جنوب لبنان في ظل ضمانات لحدود آمنة ونهائية، فلا حاجة عندئذ لمقاومة حزب اللّه في الجنوب اللبناني" ("الحياة"، 28 آذار 1998).

بدا أن انتقادات شديدة وُجّهت إلى مهاجراني. فقام وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، بزيارة لدمشق حيث اجتمع بالأسد وخدّام والشرع. وفي اليوم التالي، 30 آذار 1998، أعلنت صحيفة "السفير" في عنوانها الرئيسي: "إيران تنضم للموقفين اللبناني والسوري". وتبنّى خرازي، في تصريحاته، الخطاب السياسي اللبناني – السوري إزاء مبادرة الانسحاب الاسرائيلية: "إن الطرح الاسرائيلي في شأن لبنان خدعة"، "إن سورية وإيران ترفضانه"، "إن إسرائيل تريد إحداث تفرقة بين دول المنطقة" (...). وفي 27 نيسان 1998، نشرت "النهار" البيان الصادر عن اجتماعات الهيئة العليا السورية – الإيرانية المشتركة والمعبّر بوضوح عن تطابق الموقف الإيراني مع الموقف السوري – اللبناني.

الولايات المتحدة الأميركية استمرّت تركّز على

التسوية الشاملة في المنطقة، مع تشجيع "أي تقدّم حيثما يحصل". واعتبرت المبادرة الاسرائيلية في موضوع تطبيق القرار 425 والانسحاب من جنوب لبنان جديدة: "... سنبحث في قرار إسرائيل قبول قرار مجلس الأمن 425، والولايات المتحدة رحّبت بمبادرة إسرائيل، ونصحنا الحكومتين اللبنانية والسورية بأننا نؤمن بأن هذه المبادرة يجب أخذها في الاعتبار والنظر إليها بكل جدية" (وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، في مؤتمر صحافي في واشنطن قبيل اجتماعها برئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري، "النهار"، 17 حزيران 1998).

فرنسا، على لسان رئيسها جاك شيراك أثناء زيارته لبيروت، اعتبرت أن القرار 425، مثل كل قرارات الأمم المتحدة، غير قابل للتفسير ولا للنقاش ولا للتفاوض، ويجب أن يُنفّذ حرفياً، والسلام يجب أن يشمل سورية ولبنان معاً ("النهار"، 1 حزيران 1998). وموقف روسيا كان متطابقاً مع الموقف الفرنسي إلى حد كبير.

الأمم المتحدة، وعلى لسان أمينها العام، كوفي أنان، في تصريح إلى "النهار" (16 نيسان 1998) قال "إن نص القرار واضح، وإسرائيل تعلن لأول مرة منذ عشرين عاماً رغبتها في تنفيذه، وعلينا، وعلى جميع الفرقاء، أن ندرس مدى التزام اسرائيل تنفيذ القرار 425، وأن نرى، بطريقة بنّاءة، ما يمكن أن نقوم به جميعاً في سبيل تنفيذه. مطلوب درس هذا الموضوع جيداً وعدم إهماله".

الحكومة اللبنانية أجرت اتصالات بالأمين العام لاستجلاء موقفه والطلب منه عدم "القيام بدور الوساطة... لحساسية هذه الأمور..." (كما نقلت "السفير" عن لسان الرئيس الحريري بعد لقائه مع أنان في نيويورك، 20 حزيران 1998). ونقلت "الحياة" أن الرئيس الحريري، إبان زيارته لنيويورك، في أيلول 1998،



الرئيس الحريري

من أجل تمثيل لبنان في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، تمكّن من إقناع أنان بالعدول عن إيفاد مبعوث له إلى الشرق الأوسط للبحث في المشروع الاسرائيلي المتعلق بالقرار 425 ("الحياة"، 26 أيلول 1998).

اسرائيل تُسقط ربط الانسحاب بـ"ترتيباتها الأمنية"

آخر ربط بين الانسحاب من الجنوب وشروط "الترتيبات الأمنية"، جاء على لسان نتانياهو، إثر عملية ناجحة للمقاومة أدّت إلى مقتل ضابط ورقيب اسرائيليين داخل الشريط الحدودي (26 تشرين الثاني 1998)، وعقب لقائه رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، إذ قال إنه "مستعد لدراسة انسحاب القوات

الاسرائيلية في نهاية الأمر من جنوب لبنان إذا تسنّى إيجاد سبل للوفاء بحاجات اسرائيل الأمنية وحماية الميليشيا المتحالفة معها".

بعد ذلك، وإزاء صمود المقاومة وتصاعد عملياتها، ووحدة الموقف اللبناني - السوري في إطار "وحدة المسارين" خاصة في ما يتعلق برفض تطبيق القرار 425 وفق القراءة الاسرائيلية له واشتراطها "ترتيبات أمنية" للانسحاب، عكف رئيس الوزراء الاسرائيلي، إيهود باراك (حزب العمل)، الذي انتُخب خلفاً لنتانياهو، على تحديد موعد الانسحاب (في تموز 2000) من دون ربطه بما كان أسلافه يطرحونه من مشاريع أو مبادرات اقترنت بشروط ترتيبات أمنية (راجع ما ذُكر آنفاً تحت العنوانين الفرعيين: "1999" و"كرونولوجيا أهم أحداث ما قبل التحرير").

الانسحاب، التحرير (21-24 أيار 2000)

الأيام الأولى للانسحاب الاسرائيلي وتحرير الجنوب يمكن إيجاز أحداثها بالتالي:

- في 21 أيار، بدأ الانسحاب الاسرائيلي من بعض قرى الشريط الحدودي (ست قرى)، وسابقت التطورات الساخنة في الجنوب اجتماع مجلس الأمن الدولي المقرر انعقاده في 24 أيار لاتخاذ الموقف المناسب من آلية تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي. القرى الست هي: دير سريان، الطيبة، علمان، عدشيت القصير، القصير والقنطرة.

- في 22 أيار، انسحبت اسرائيل أيضاً، وفي شكل مفاجئ، من 12 قرية في الشريط الحدودي: عديسة، حولا، مركبا، ميس الجبل، محيبيب، بليدا، عيترون، رب ثلاثين، بني حيان، طلوسة، رشاف وكونين. وبقيت البلدات الرئيسية وقراها محتلة، مثل حاصبيا، مرجعيون وبنت جبيل.

وتصاعد انهيار عناصر "جيش لبنان الجنوبي" (الموالي لإسرائيل)، فاستسلموا بالعشرات لحزب الله وحركة أمل اللذين أخذا يسلّمانهم إلى الجيش اللبناني. وقصفت القوات الاسرائيلية الأهالي الذين دخلوا قرى انكفأ عنها الاحتلال، ليحتفلوا بتحريرها بالدموع والأهازيج، فسقط أربعة قتلى و15 جريحاً، فيما نفّذ حزب الله عملية على منطقة مزارع شبعا التي ترفض اسرائيل أن يشملها انسحاب قواتها من الجنوب بحجة أنها أراض سورية.

أمين عام الأمم المتحدة، كوفي أنان، لوّح بأن الأمم المتحدة قد تضطر إلى سحب القوات الدولية العاملة في الجنوب "إذا لم يكن بالإمكان تنفيذ الخطط" التي أعدّها لما بعد الانسحاب. وأوصى أنان مجلس الأمن بـــ"حل قابل للتطبيق لا يحكم مسبقاً على مواقف لبنان وسورية في شأن حدودهما الدولية، وينطلق على أساس الخط الفاصل بين منطقتي عمليات قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان (يونيفيل) وقوة فك الاشتباك في الجولان (أندوف)" من أجل تحديد خط عملي للانسحاب الاسرائيلي. وقال أنان أن خط يونيفيل - أندوف يتماشى مع خط الحدود الموجود في الخرائط التي أصدرتها الحكومة اللبنانية، بما فيها تلك التي نُشرت بعد 1996، وهو الخط الذي وافقت عليه الحكومة اللبنانية لمدة 22 سنة في إطار منطقة عمليات يونيفيل.

- في 23 أيار، استمرّ انسحاب الاسرائيليين من الشريط المحتل تاركين خلفهم مئات من عناصر "جيش لبنان الجنوبي" يسلّمون أنفسهم إلى السلطات اللبنانية، باستثناء عدد من قادته وعناصره الذين انتقلوا إلى إسرائيل.

ودعم مجلس الأمن الإجراءات والمتطلبات والخطوات التي وضعها الأمين العام، كوفي أنان، في تقريره بشأن تنفيذ القرارين 425 و426، في بيان رئاسي



جاك شيراك

أصدره المجلس (23 أيار). ورحّب المجلس بقرار أنان إيفاد مبعوثه الخاص تيري رود لارسن فوراً إلى المنطقة لـ"ضمان الامتثال للمتطلبات... والتزام جميع الأطراف المعنية التعاون التام مع الأمم المتحدة لاستكمال تنفيذ القرارين".

في غضون ذلك تمنّى الرئيس الفرنسي جاك شيراك "أن تتجنّب سورية القيام بأي عمل قد يعتبر تحريضاً ويوقعها في عزلة دولية..". وقال خلال مؤتمر صحافي عقده في اسبانيا في إطار القمة الفرنسية - الإسبانية: "تربطنا بسورية علاقات جيدة جداً وينبغي ألا تقع سورية بأي صورة من الصور في عزلة. فعليها أن تفهم أن في مصلحتها ألا تقوم بأي عمل قد يُفسّر بشكل أو بآخر على أنه استفزاز. وهذا بالطبع لا يعني أنها يجب أن تشارك في عمليات ضمان أمن الحدود لإسرائيل".

دوافع مثل هذا القول لرئيس دولة غربية معنية إلى حد كبير بما كان يجري في جنوب لبنان كانت تستقي مبرراتها دون شك من الأجواء التي كانت تخيّم فوق دمشق (وتالياً بيروت) إبان الانسحاب. فالانسحاب، كمبدأ، كان في غاية الأهمية، وهو الأول في نوعه في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي يحصل بلا مقابل وبلا تنفيذ لأي شرط أمني تطلبه اسرائيل. لكن الظروف الملتبسة للانسحاب الفجائي (أعقبته بعد نحو أسبوعين وفاة الرئيس حافظ الأسد) ساهمت، وخاصة في غياب أي مؤشرات لاستئناف عملية المفاوضات السلمية على المسار السوري، في إبقاء حدث الانسحاب ضمن إطار محدود تحوطه مخاوف أكثر بكثير مما يحوطه فرح انتهاء الاحتلال الإسرائيلي.

- في الساعة 6,45 صباح 24 أيار 2000، "انسحب آخر جندي اسرائيلي من أرض لبنان" لينتهي احتلال دام 22 عاماً. وبعد ساعات قليلة، أي في الساعة الأولى والنصف من بعد ظهر ذاك اليوم، استعادت الشرعية اللبنانية الجنوب اللبناني حين زاره رئيس الجمهورية إميل لحود.

آخر من جلا من جنود الاحتلال كان قائد وحدة الارتباط في المنطقة الحدودية الجنرال بني غينز في سيارة ترافقه دبابتان وجرافة قطعت الطريق مع لبنان، بعد إغلاق نقطة العبور عنه "بوابة فاطمة" المؤدية إلى مستعمرة المطلة.

وفي المقابل، واصل اللبنانيون الاحتفال بإقامة أعراس النصر احتفاءً بالتحرير في مختلف قطاعات



الرئيس لحود في الجنوب

الجنوب والبقاع الغربي. ودخلت قوافل العائدين مرجعيون وحاصبيا والعديسة والريحان والعيشية والعرقوب والخيام التي احتفل سكّانها وأهالي المنطقة بتحريرها ومشاهدة المعتقل الذي ارتبط باسمها (معتقل الخيام).

وتوّجت عودة الجنوبيين بجولة للرئيس لحود شملت قرى علما الشعب ورميش وعين إبل وبنت جبيل، عابراً خلالها في محاذاة الشريط الشائك بين لبنان واسرائيل. وتحدث إلى الأهالي مثمناً "أجواء الوحدة الوطنية التي فوّتت على العدو فرصة إيقاع الفتنة"، ونوّه "ببطولات المقاومة في التحرير، وقد حقّقت النصر تلو النصر، موحّدة مع الشعب والجيش والدولة ومساندة سورية".

في هذه الأثناء، واصل عناصر حزب الله دخول مواقع الاسرائيليين و"جيش لبنان الجنوبي" السابقة، لإخراج الغنائم التي خلفوها وراءهم، وسحبوا عشرات الدبابات والملالات والسيارات العسكرية وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والعتاد والمدافع الثقيلة.

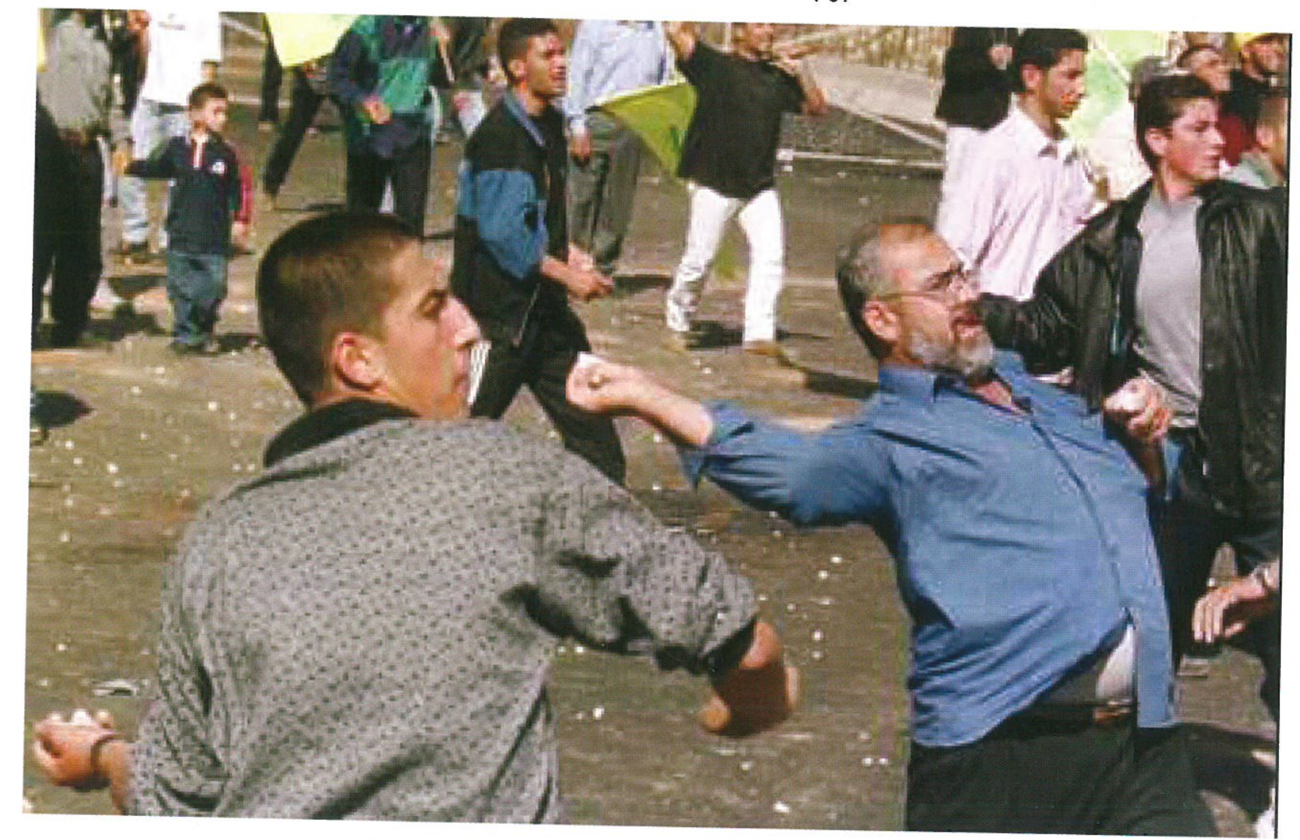


علم لبناني يرتفع الى جانب علم الامم المتحدة

وارتفع عدد أفراد "جيش لبنان الجنوبي" الذين سلّموا أنفسهم إلى الجيش اللبناني والمقاومة إلى نحو 1600 من أصل ما يقارب 2500. وقالت الإذاعة الإسرائيلية أن عدد الذين لجأوا إلى إسرائيل نحو خمسة آلاف شخص توزّعوا بين مستوطنة غيشر في الجليل الغربي ومدينة نتانيا، فيما أقامت إسرائيل مخيماً جديداً لعدد من أفراد "جيش لبنان الجنوبي" عند الطرف الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا. وأبلغ عناصر من "الجنوبي" من منطقة الناقورة أقرباء لهم هاتفياً ان ما دفعهم إلى الهرب إلى إسرائيل الإشاعات



بوابة فاطمة - آخر نقطة عبر منها الإسرائيليون





الرئيس نبيه بري



قائد الجيش ميشال سليمان وامر اليوم

التي بثّت عن أن حزب الله دخل البياضة وقرى أخرى وبدأ بذبح المتعاملين. لكن سرعان ما تبيّن لهم أن شيئاً من هذا لم يحصل (العدد الأكبر من الهاربين إلى اسرائيل عاد إلى لبنان. وقسم منهم هاجر إلى بلاد الاغتراب. ولم يبقَ سوى عدد ضئيل).

على الصعيد السياسي الداخلي، وفي يوم الجلاء نفسه (24 أيار 2000)، وقّع رئيس المجلس النيابي نبيه بري وعدد من النواب وثيقة نيابية تعتبر يوم 24 أيار عيداً، كل سنة، للمقاومة والتحرير. وهنّأ رئيس الحكومة د.سليم الحص اللبنانيين بالانسحاب وبهزيمة إسرائيل النكراء، مؤكّداً أن "فرحتنا لا يمكن أن تنسينا مزارع شبعا...". ووجّه قائد الجيش العماد ميشال سليمان "أمر اليوم" إلى العسكريين، ودعاهم فيه إلى "حماية الانتصار الوطني مما يخفيه العدو الاسرائيلي من دسائس ومخططات...". وأصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين بياناً حيا فيه الإمام موسى الصدر والمقاومين والصامدين والشهداء والجيش وسورية وإيران لمساهمتهم في التحرير؛ واعتبر أن "العبرة من هذا النصر أن العرب والمسلمين أثبتوا من خلال لبنان أن من الممكن ببساطة تحقيق الانتصار على اسرائيل ودحرها من دون الدخول في فخ المعادلات الدولية وأسر القرارات الدولية". ولاحظ العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله أن "العدو قدّم أولوياته الأمنية على خططه السياسية"، معتبراً أن "النصر التاريخي للشعب اللبناني تجربة حية قابلة للتطبيق في أماكن أخرى". أما القيادي اللبناني المعارض العماد ميشال عون فاعتبر، من منفاه في باريس، أن السيادة لم



عون



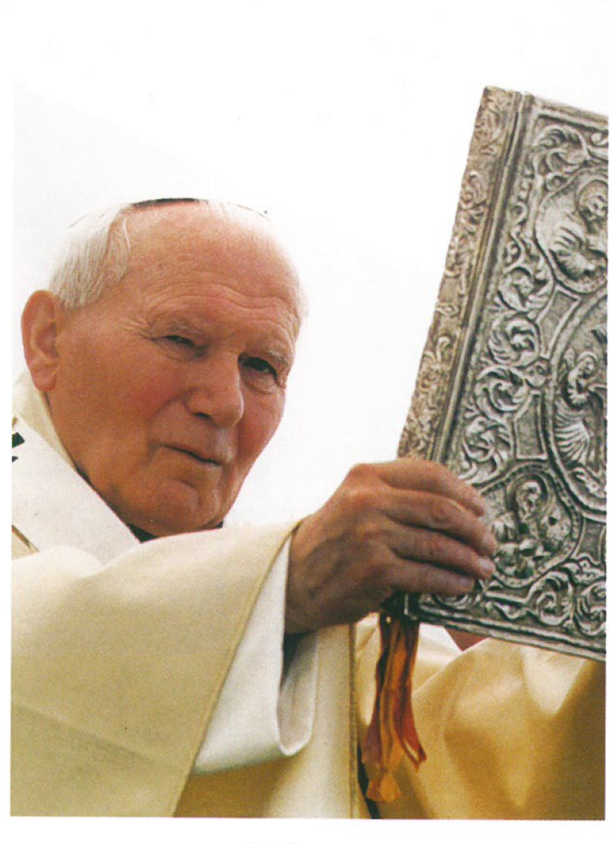

عرفات

تتحقق بعد طالما لم ينفّذ أيضاً القرار الدولي رقم 520 الذي يدعو السوريين للخروج من لبنان. إذ قال: "هناك ثلاثة قرارات لإعادة السيادة إلى لبنان، لا قراراً واحداً، وهي الـ425 والـ426 والـ520. والآن وبعدما قامت اسرائيل بما هو مطلوب منها دولياً، فأنهت جيش لبنان الجنوبي وانسحبت من الأراضي اللبنانية وأطلقت المعتقلين في سجن الخيام، من المرتقب من المجتمع الدولي أن يتحرك لضبط الأوضاع في الجنوب..."؛ ودعا في مقابلة مع وكالة "رويتر" دول الغرب "إلى العمل على إخراج سورية من لبنان، ولو لزم الأمر تشكيل تحالف عسكري، مثلما حدث في الخليج أو كوسوفو أو تيمور الشرقية".

في اليوم نفسه (24 أيار)، أعرب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن إعجابه بالشعب اللبناني قائلاً أنه يشعر بالفخر الشديد لتحرّر لبنان. فيما خرج الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية إلى الشوارع للاحتفال بأنباء انسحاب اسرائيل وتحية حزب الله. لكن بعد يومين، تتناقلت وسائل الإعلام آراء لعرفات أدلى بها في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي، وقال فيها إن رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك أمر بالانسحاب من جنوب لبنان لأنه يريد السلام، وسخر من القائلين بأن "حزب الله" أجبره على الانسحاب. وأعرب مجلس النواب الأردني عن "سعادته" بتحرير الأراضي اللبنانية؛ وهنأت الدوحة (قطر) الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني؛ وتلقّى الحص اتصال تهنئة من الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد (وتوالت، في الأيام التالية، رسائل التهنئة والدعم من الزعماء العرب...).



خاتمي



البابا

الرئيس الإيراني محمد خاتمي أشاد بالانسحاب الإسرائيلي. واتصل بالرئيس إميل لحود لتهنئته، وأضاف: "هذا مؤشر إلى الجهود الرائعة التي لم تتوقف من المقاومة والحكومة والأمة اللبنانية. نأمل بأن يشهد تحرير باقي الأراضي المحتلة وأن نشهد تقدماً واستقراراً في لبنان". وأرسل رجال الدين الإيرانيون وقائد الحرس الثوري رسائل تهنئة إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذي بعث هو الآخر برسالة إلى الرئيس الإيراني خاتمي "يهدي" فيها "النصر إلى الروح السامية للإمام الخميني وكل شهداء الإسلام".

البابا يوحنا بولس الثاني دعا، في رسالة إلى البطريرك الكاردينال نصر الله صفير، إلى تجنّب القيام بأي عمل من شأنه تهديد التعايش بين الطوائف في لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي.

رئيس الحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان أعرب عن استعداد بلاده لتحمّل مسؤولياتها في إطار قوات الطوارئ الدولية في الجنوب إذا حصلت الأمم المتحدة على "التزامات ملموسة" من الأطراف، وعلى "الضمانات الأمنية الضرورية" لذلك. وطالب وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين الأمم المتحدة بـ"التحقّق من أن الانسحاب كامل ولا جدال عليه"، والدولة اللبنانية بـ"بسط سلطتها على المنطقة بما ينصّ عليه القرار 425". وأضاف أن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن "سيستطلع استعداد الاسرائيليين والسوريين واللبنانيين، بالنسبة إلى المرحلة الجديدة، لتتخذ المنظمة الجديدة قراراً بما ستفعله لاحقاً".

وزير الخارجية البريطاني، روبن كوك، أشاد بانسحاب

قوات الطوارئ الدولية



اسرائيل. ودعا جميع الأطراف المعنيين إلى "تهدئة التوتّر والعنف" خلال المرحلة المقبلة. وناشد الأطراف "القيام بما من شأنه أن يؤدي إلى عودة سلمية وإعادة جنوب لبنان إلى عهدة السلطات الرسمية اللبنانية".

المفوضية الأوروبية اعتبرت ان على السلطات اللبنانية "التعاون مع قوات الطوارئ الدولية وتولّي مسؤولياتها في كل الجنوب اللبناني سريعاً، الأمر الذي يسمح للمجموعة الدولية بالمشاركة في إعادة إعمار المنطقة وتأهيلها".

في نيويورك، تلقّى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان رسالة من رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك تضمنت تحذيراً لسورية عن عواقب "تهيئة الأرضية لأعمال عنف ضد إسرائيل" بعد الانسحاب إلى الحدود. وقال أنان أن هذه الرسالة "لا تتطلب رداً"، مركّزاً على "فوائد" الإجراءات التي تتخذ لإتمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية و"استعادة لبنان المسؤولية الكاملة على ترابه، ليليها سحب قوات حفظ السلام بعد انتهائها من عملها".

وفي واشنطن، تقدم 12 عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي بمشروع قرار يحيي اسرائيل على انسحابها من جنوب لبنان، ويدعو إلى "خروج كل الجيوش الأجنبية من لبنان"، مشيراً إلى وجود 30 ألف جندي سوري في هذا البلد، وطالب بإصدار عفو عام عن عناصر "جيش لبنان الجنوبي".

(لربط أحداث هذه الأيام التحريرية الأربعة، 21-24 أيار 2000، كرونولوجياً، بالأحداث السابقة، راجع العنوان الآنف: "كرونولوجيا أهم أحداث ما قبل التحرير، 1 كانون الثاني - 20 أيار 2000").

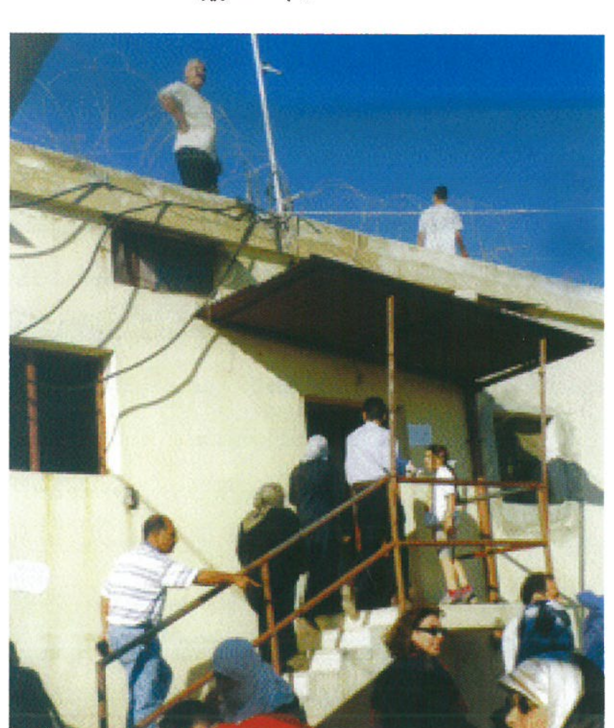


المعتقل بعد تحريره

معتقل الخيام

معتقل أخفى وراء أسواره مآسي ألوف العائلات اللبنانية، إذ كان المحتل الإسرائيلي والميليشيا المتعاونة معه قد جعلا من زنازينه مقبرة للمعتقلين المقاومين. وقد تحوّل هذا المعتقل، يوم التحرير، من شاهد على الجريمة الممتدة نحو عقد ونصف العقد من الزمن إلى صرح للحرية.

تجاوز عدد "نزلاء" هذا المعتقل، طيلة هذه المدة، وبمن فيهم العجائز والأحداث والفتيات والنساء الحوامل، الثلاثة آلاف. وعندما أخذ الأهالي يحطمون أبوابه، يوم 23 أيار 2000، خرج منه 144 معتقلاً، وراح الأهالي، ومعهم الصحافيون والمصورون، يتفقدون زنازينه ويقفون على أدوات الضرب والتعذيب. وقد نشرت "منظمة العفو الدولية"، في الأول من حزيران 2000،





يرشقهم بحجر

نص رسالة وجّهها إليها وفد منها زار المعتقل ودوّن مشاهداته وأجواء لقاءاته المعتقلين المحررين. والوفد الذي ضم موظفين من الأمانة الدولية وعضوين، الأول من الفرع التونسي والآخر من الفرع النروجي للمنظمة، عنون رسالته بـ"لبنان، أين الباب؟". ودعا فيها السلطات اللبنانية إلى "عدم إصدار عفو شامل عن أي انتهاك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في المعتقل وتقديم المسؤولين عن التعذيب إلى العدالة في محاكمات عادلة". وحمّل الوفد، في رسالته، جيش لبنان الجنوبي وإسرائيل مسؤولية هذه الانتهاكات.

يعود تاريخ هذا المعتقل الرابض على تلة مطلة على بلدة الخيام إلى زمن الانتداب الفرنسي، عندما شُيّد ليكون ثكنة عسكرية، واستلمه بعد ذلك الجيش اللبناني. وإبان الحرب اللبنانية، تعاقب على السيطرة عليه "جيش لبنان العربي" بقيادة الملازم أول أحمد الخطيب، ثم منظمة التحرير الفلسطينية، وخضع بعدها لـ"جيش لبنان الحر" بقيادة الرائد المتعامل مع اسرائيل سعد حداد (شباط 1977). ثم كان اجتياح 1978، وبعده اجتياح 1982، تحوّل إلى مركز للتحقيق مع المعتقلين في العام 1984. ومن ثمّ إلى سجن للاعتقال الطويل ابتداءً من أواخر العام نفسه (1984) بالتزامن مع إقفال معتقل أنصار، ليصبح في عهدة "جيش لبنان الجنوبي" (انطوان لحد).

في مطلع 2001، صدر قرار في مجلس الوزراء قضى بوضع المعتقل في تصرّف وزارة الثقافة، وطرحت

النائبة بهية الحريري فكرة تحويله إلى "قصر الحرية" ليؤرّخ ويوثّق "مرحلة مهمة من صراعنا مع اسرائيل (...) وليكون حافظاً للذاكرة اليومية الوطنية بكل معنى الكلمة". وفي انتظار تحقيق هذا الإنجاز، يبقى معتقل الخيام مزاراً للوافدين إليه من كل جهة يقفون فيه على أحد أبرز معلم من معالم التحرير.

ابتهاج، "فراغ أمني" ودعوات لإرسال الجيش

الأيام الأولى التالية على الانسحاب - التحرير كانت أشبه بـ"يوم الحشر"، إذ تدفقت عشرات الألوف من أنحاء مختلفة من لبنان على المواقع والبلدات والقرى المحرّرة. وعلى رأس هذه الحشود كان الزعماء والشخصيات السياسية (الحكومية والمعارضة والشعبية)؛ وكانت زيارة وجولة رئيس الحكومة سليم الحص، في 28 أيار، حيث حيّا الجنوبيين ووعدهم بـ"العودة القريبة للدولة" ووضع نهاية لمعاناة الجنوب. وبعد يومين من زيارته (أسبوع من الاحتلال)، أي في 31 أيار، وبعد غياب فعلي للدولة اللبنانية عن تلك المنطقة استمرّ سنوات طويلة، عادت الدولة رسمياً، وتمثّلت عودتها بجلسة للمجلس النيابي في مدرسة مدينة بنت جبيل، التي تبعد عن الحدود الاسرائيلية نحو ثلاثة كيلومترات، شاركت فيها الحكومة وحضرها أكثر من مئة نائب، وكانت لافتة فيها المطالبة الملحة للنائبين نسيب لحود وبطرس حرب بضرورة إرسال الجيش إلى الجنوب. وفي 25 حزيران، عاد السيد محمد حسين فضل الله إلى بنت جبيل والجنوب بعد غياب قسري استمرّ 25 عاماً، فتحولت عودته مهرجاناً شعبياً هتف بحياته "لأنه صاحب الفضل الرئيسي في إطلاق المقاومة وإرشادها". كما قال أحد المتكلمين في المهرجان. وفي كلمته، انتقد السيد محمد حسين فضل الله الدعوات إلى نزع سلاح المقاومة (وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ليتسلم الأمن فيه ويدافع عنه في وجه اسرائيل إذا ما قامت حاجة لذلك بعد انسحابها؛ وكانت هذه الدعوات قد تكاثرت على لسان عدد كبير من السياسيين المعارضين على وجه الخصوص)، ووصف مطلقيها بأنهم "يفتقرون إلى الوعي السياسي لأن هذه الدعوات تزامنت مع الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية التي لم تنته بالانسحاب الذي لم يكتمل، وخصوصاً مع بقاء أجزاء من الأرض محتلة"؛ واعتبر ان "المقاومة" هي الجيش الاحتياطي الذي يقف حيث لا يستطيع الجيش النظامي أن يقف سياسياً"، داعياً إلى استمرار التنسيق بينهما، مشيراً إلى "أن سلاح المقاومة لم يكن يوماً موجّهاً إلى الداخل".

استند الداعون لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب بما فيه المناطق التي كانت محتلة (الشريط الحدودي) إلى جملة من الدوافع، إضافة إلى الدافع - المسلمة التي تقضي بأن يتولى جيش البلاد الدفاع عنها في وجه أي اعتداء خارجي، أبرزها:

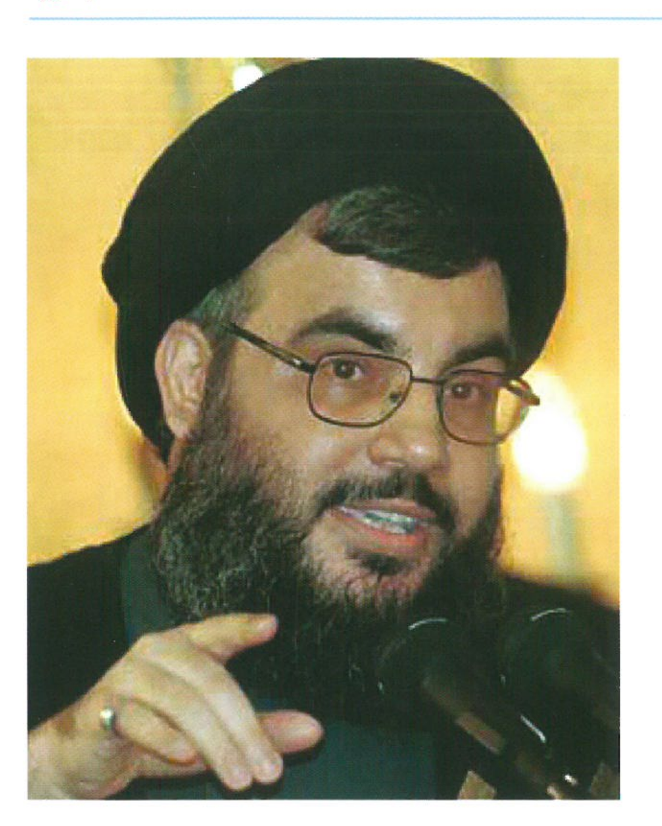
1- "فراغ أمني" وما يعنيه، واقعياً، من "أمن حزبي" ومخاطره على الأهالي (بعض الحوادث، من اعتداءات على الأفراد ونهب وسرقات للممتلكات، بدأ يقع منذ اليوم الأول للانسحاب ويغذي هذه النظرة) وعلى إبقاء الوضع هشاً. رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري حذر، في حديث لشبكة "سي.إن.إن." الأميركية في 28 حزيران، من أن "الوضع الأمني في الجنوب هش". وأبدى خشيته "أن تتدهور الأوضاع لأسباب عدة، منها عدم وجود اتفاق سلام بين اسرائيل وسورية ولبنان، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان، وبقاء جزء من أراضي لبنان غير محرّر". منبّهاً إلى أن "هذه المسألة الأخيرة يمكن أن تكون سبباً لبدء القتال مجدداً".

وطالب الحريري الحكومة "بأن تقوم بكل شيء لضمان أمن الشعب اللبناني في الجنوب"، مشدّداً على "ضرورة ملء الفراغ الأمني في الجنوب بسرعة، وخصوصاً ان الناس يتوقعون الكثير من الحكومة من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة".

فمع انطواء الأسبوع الأول على تحرير الجنوب والبقاع الغربي لم تطوَ معه محاولات انفلاش مسلّح واتّساع دائرة الفلتان والاعتداء على بعض الناس ودهم بيوتهم وسرقة محتوياتها وخصوصاً في بلدة القليعة وعدد من القرى المسيحية الأخرى. وأما نشر وحدات من قوى الأمن الداخلي في القرى المحررة فلم يأتِ في مستوى ضبط الوضع القائم والذي ينذر بالمزيد. فالمسلحون لا يكترثون للقوى الأمنية التي تفتقر للسلطة الفعلية وأدواتها ووسائلها. وأما القوة الدولية فلا يمكن انتظار أي مبادرة منها تتعلق بالأمن الداخلي، لأن ذلك ليس من طبيعة مهمتها. وتصاعد التجاوزات أثار موجة نزوح في صفوف الأهالي القلقين على حياتهم ومنازلهم وممتلكاتهم. فكان السؤال: كيف يمكن السلطة أن تدعو الذين هربوا إلى اسرائيل للعودة إلى بلدهم والحال هذه؟

2- نص واضح في اتفاق الطائف، الذي صار الدستور: "نشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولإتاحة الفرصة أمام عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود".

3- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله نفسه، في يوم التحرير، حيث جاء: "نحن في أرضنا بفضل دماء شهدائنا (...) الحفاظ على هذا الانتصار يحتاج إلى جهد وتضحية وتواضع (...) كونوا لبنانيين ووطنيين حقاً في هذه اللحظة التاريخية..."؛



السيد نصر الله في يوم التحرير

وحيث جاء: "إن حزب الله ليس في وارد أن يكون بديلاً من الدولة. لسنا سلطة أمنية، ولن نكون كذلك. الدولة مسؤولة عن هذه المنطقة التي عادت إلى سلطتها".

ورغم ذلك، عكفت السلطة اللبنانية على رفض إرسال الجيش بحجة عدم "حماية الحدود الاسرائيلية"! واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية (شبعا) ثم للجولان (ثم للأراضي العربية المحتلة، ثم عودة اللاجئين الفلسطينيين...)، ومعنى ذلك أن الجيش لن ينتقل إلى الجنوب إلا في ظل معاهدة سلام تضمن أيضاً الانسحاب من شبعا والجولان (واضح أن هذا الاجتهاد مخالف لطبيعة المهمة الأساسية للجيش اللبناني المكلف بحماية الحدود). وقد جاء هذا الموقف اللبناني على وقع حركية دبلوماسية عرفتها دمشق في الأيام القليلة الأولى

التي تلت التحرير:

- استقبال الرئيس حافظ الأسد (28 أيار) وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي، وإجراء خرازي محادثات منفصلة مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع تركّزت على "تطوّر الأوضاع في المنطقة وعملية السلام وتمسّك سورية بتحقيق السلام العادل والشامل وصيغة الأرض في مقابل السلام". وكان خرازي قال لدى وصوله إلى دمشق: "دائماً كنا نحن وسورية ندعم بقوة المقاومة الإسلامية في لبنان إلا أن المقاومة هي التي ستقرر مصيرها ومستقبلها". وكان الشرع صرّح قبل يومين فقط، أي في 26 أيار، انه "لا يجب نزع سلاح حزب الله لأنه ورقة سياسية مهمة في السياسة الداخلية اللبنانية".

- ردّ الشرع لدى سؤاله، في برشلونة، عن إمكان انتشار الجيش اللبناني في المناطق التي أخلتها إسرائيل، بقوله إنه "فهم أن السلطات اللبنانية إنما تعتزم إرسال قوات من الشرطة لفرض احترام القانون والنظام"!؟. وجواباً عن سؤال آخر يتعلق بقوة تابعة للأمم المتحدة تعزّز نشر الأمن في الجنوب، قال الشرع انه "يدعم بشكل كلي دور الأمم المتحدة (...) لكن يتعين على قوة الطوارئ الدولية عدم اتخاذ مواقف ضد اللبنانيين لمصلحة اسرائيل..." (وبدأ يتوالى بعد ذلك التشكيك اللبناني بدور الأمم المتحدة والقوات الدولية، والتأكيد على عدم إرسال الجيش).

أحداث جنوبية يداخلها سجال على الوجود العسكري السوري (النصف الثاني من العام 2000)

شكّلت الحكومة لجنة وزارية لـ"تلبية الاحتياجات الملحّة في المنطقة المحررة، ودعوة العرب إلى المساهمة في هذا الجهد وعقد مؤتمر دولي لدعم إعمار المنطقة المحررة بالاتفاق مع الأمم المتحدة".

وعقد "مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية الدولية والمحلية لدعم التنمية في جنوب لبنان"، في 29 أيلول 2000، في بيروت، وحضره نحو 150 ممثلاً لمنظمات غير حكومية دولية و70 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الوزارات اللبنانية المعنية ووفود خارجية تمثّل الدول والمؤسسات الدولية المانحة. وتضمنت توصيات المؤتمر تنمية زراعية وصحية وتربوية وأربعة أسس لنزع الألغام. وأما النقاش فكان دار حول المطالب الجنوبية العاجلة: إزالة الألغام في جميع المناطق لتأمين التواصل بين البلدات والقرى والوصول إلى الحقول الزراعية، إعادة بناء القرى المهدّمة والمتضررة، إعادة تأهيل الطرق الموجودة وتعبيد طرق جديدة وشق طرق زراعية، تأمين الاستشفاء ومياه الشفة والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وإقامة محطات لمعالجة المياه المبتذلة، إصلاح الأضرار البيئية الناتجة عن الأعمال الحربية... ويعاني معظم أهالي الجنوب المحرّر من البطالة وضيق العيش، فقد فقدت عائلات كثيرة مداخيلها، والتأم شمل عائلات، وتشتت عائلات أخرى...

وانشغلت الدولة اللبنانية والأمم المتحدة بمسألة الحدود خصوصاً أن الاسرائيليين لم ينسحبوا في شكل كامل بل تجاوزوا في نحو 17 نقطة "الخط الأزرق" الذي رسمته الأمم المتحدة وضمّوها إلى الشريط الشائك. وأخذت مسألة التثبّت من الحدود وقتاً طويلاً وجولات ميدانية كثيرة قام بها فريقا تحقق دولي ولبناني. وقام موفد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، تيري رود لارسن، بزيارات مكوكية بين اسرائيل ولبنان لتثبيت الانسحاب إلى الخط الأزرق الذي أبدى لبنان تحفظه عنه. وسجّل الرئيس إميل لحود، في مذكرة إلى أنان، اعتراضًا على هذا الخط، وساق أدلة تاريخية على حدود لبنان المعترف به دوليًا

(تضم مزارع شبعا).

في 16 حزيران، وعلى رغم تحفّظ لبنان على "الخط الأزرق"، أبلغ أنان مجلس الأمن أن "اسرائيل أكملت انسحابها من الجنوب طبقاً للقرار 425". وساد في لبنان غضب الحكومة واستياؤها من "خديعة" الأمين العام، وأجرت اتصالات عربية ودولية لشرح ما اعتبرته "أخطاء فادحة" ارتكبها أنان بإعلان انتهاء الانسحاب، في حين كان فريقا التثبّت (الدولي واللبناني) لا يزالان يعملان على الأرض لمعالجة 13 خرقاً اسرائيليًا. وقد أخّر هذا الأمر مصادقة مجلس الأمن، وحدا بوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى إجراء اتصالات هاتفية بالرئيس لحود أصرّت فيها على أن يؤيّد لبنان بيان مجلس الأمن القاضي بتأكيد إعلان أنان. لكن الرئيس لحود أصرّ على التأكيد ميدانياً من صحة الانسحاب. وزار أنان بيروت وأصرّ على أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن تعريف خط الانسحاب وأن الطرفين أكّدا أنهما ملتزمان احترامه، والتقى الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه (20 حزيران)، وأشاد بانضباط حزب اللّه. وعُقد اجتماع تحضيري للدول المانحة لتلبية حاجات الجنوب الملحة التي قدرت بـ260 مليون دولار، في بيروت، شارك فيه سفراء 38 دولة.

وعلى رغم عدم انتهاء الخروق الاسرائيلية، بدأت قوات الطوارئ الدولية انتشارها في المناطق المحررة في 28 تموز، وتمركزت مجموعتان غانية وايرلندية في مكان خرقين أساسيين بعدما استعاد لبنان جزءًا كبيراً من أراضيه داخل الشريط الشائك. ثم انتشرت في 20 موقعاً على "الخط الأزرق" تمركز فيها 400 عنصر. ورفعت الأمم المتحدة عديد قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) من 4500 جندي إلى 6500، منها كتيبة أوكرانية لنزع الألغام. ثم أنجزت قوة أمنية لبنانية من ألف عنصر من قوى الأمن الداخلي والجيش انتشاراً في المناطق المحررة، للمحافظة على الأمن والقيام بدوريات ومنع الظهور المسلّح والملابس العسكرية. لكن أجواء العمليات والتهديدات الاسرائيلية عادت في تشرين الأول حين نفّذ حزب اللّه عملية وأسر ثلاثة جنود اسرائيليين في مزارع شبعا. ثم أسر عقيداً اسرائيلياً بعدما استدرج إلى بيروت. وأتبعتها المقاومة بعمليتين استهدفتا دوريات اسرائيلية أدتا إلى سقوط قتيل و4 جرحى (في إطار خطاب سياسي - مقاوم، استمرّت السلطة اللبنانية تدعمه، مفاده استمرار المقاومة المسلحة حتى تحرير الأجزاء المتبقية - مزارع شبعا -. ويذهب هذا الخطاب في أكثر الأحيان إلى "حتى تحرير الجولان"، و"الأراضي العربية المحتلة" و"عودة اللاجئين الفلسطينيين"...). ووجّهت اسرائيل، إثر هذه العمليات، تهديداً إلى لبنان وسورية نقله الأميركيون.

وفي صورة موازية لهذا التطوّر "الجنوبي" تصدر السجال على الوجود العسكري السوري في لبنان النصف الثاني من العام 2000، فازداد مع تصاعد وتيرة مطالبة القيادات المسيحية المعارضة والبطريرك الماروني الكاردينال نصر اللّه صفير بالانسحاب السوري أو بإعادة الانتشار، وسعت قيادات إسلامية إلى فتح البحث في هذا الموضوع، فدعا بعضها إلى تموضع هذه القوات أو تحديد نقاط تمركزها، وأبدت دمشق انزعاجها من المطالبة بانسحاب قواتها.

"خط لارسن" أو "الخط الأزرق"، خط حدودي يقضم المزيد من الأراضي اللبنانية

خط نيوكومب - بوليه (نسبة إلى إسمي المندوبين البريطاني والفرنسي) للعام 1923، خط الهدنة للعام 1923، خط لارسن (نسبة لإسم ممثل الأمين العام



تيري رود لارسن

للأمم المتحدة تيري رود لارسن) أو الخط الأزرق (نسبة للون قبّعات جنود قوات الطوارئ الدولية): "ثلاثة خطوط ينبغي أن تكون خطاً واحداً للحدود الدولية اللبنانية - الفلسطينية، التي يدعو القرار 425 صراحة إلى الانسحاب الاسرائيلي إليها. لكن "حكمة" التاريخ في هذه المنطقة من العالم و"سوء طالع" الجغرافيا اللبنانية شاءا أن يكون لكل خط من هذه الخطوط دور معين ووظيفة محدودة في خدمة الأطماع والأهداف الاسرائيلية. ومع كل خط كانت هناك مساحات شاسعة من الأراضي اللبنانية تقتطع لتضاف إلى داخل حدود الدولة التي يفاخر كل قادتها التاريخيين بأنها لا تحدها حدود. من دون أن يشذ عن هذه القاعدة طبعاً خط لارسن الأزرق على رغم كل ما أشاعه المندوب الدولي عن توسله خط 1923 لرسم خطه العتيد مع بعض "التعديلات" وتبقى المشكلة في التعديلات" (عبد اللّه هاشم، "الحياة"، 21 أيار 2001).

"التعديلات" التي مهّدت لوضع الخط الأزرق في العام 2000 نظر إليها وبرّرها أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان على أنها حدثت في سياق "تعديلات عدة اتفق عليها الجانبان: اسرائيل ولبنان. وقد تعاون الطرفان مع الأمم المتحدة في عملية جمع المعلومات الخرائطية الضرورية لتحديد خط الحدود هذا، وقد أعدت الأمم المتحدة خريطة استناداً إلى هذه المعلومات وستقوم بوضع علامات على أجزاء من هذا الخط على المواقع ذات الصلة بغرض التأكّد من الانسحاب" (جاء هذا الكلام في تقرير قدّمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في 22 أيار 2000 وهو مسجّل تحت الرقم 460/2000/S - البند الرقم 13 عن عبداللّه هاشم، "الحياة"، 21 أيار 2001).

الدكتور سليم الحص، الذي كان رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية، يشرح في كتابه "للحقيقة والتاريخ" (مرجع مذكور آنفاً عدة مرات، خاصة إبان الحديث عن فترة ترؤسه الحكومة 1998-2000) بعض أشكال المواجهة بين الموقف اللبناني والموقف الذي حمله لارسن لفرض خط "جديد" لانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان خلافاً لمنطوق القرار 425 الذي نص بصراحة ووضوح على ضرورة الانسحاب إلى خط الحدود اللبنانية الدولية المعترف بها دولياً، أي خط 1923 المثبت بخط 1949. ويقول الحص إن تمّ إبلاغ لارسن، في 20 أيار 2000، "رفض نظرية الحدود العملية، إذ لا حدود عملية غير الحدود الدولية عملاً بنص القرار 425..." (ص 280).

في 11 حزيران 2000، وجّه رئيس الجمهورية العماد إميل لحود مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة،

وفيها: "يعترض لبنان على خط الانسحاب أو الخط العملي الذي رسمته المنظمة الدولية من أجل التثبّت من الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. والمذكّرة هي لتأكيد تمسّك لبنان بحقه في الحدود الدولية، ورفض ما حاول لارسن تكريسه في مفهوم خط الانسحاب". وأكّدت المذكرة عدم جواز "أن يفترق خط الانسحاب عن مفهوم الحدود المعترف بها دولياً التي نص عليها القرار 425 صراحة" (سليم الحص، ص 287).

وفي 24 تموز 2000، التقى الرئيسان لحود والحص بالموفد الدولي تيري رود لارسن في حضور الوفدين اللبناني والدولي، وأعلن الوفد الدولي، على أثر اللقاء، إزالة كل الانتهاكات الاسرائيلية للخط الأزرق... ويقول الرئيس الحص: "تكون الجهود المبذولة التي بذلت مع الأمم المتحدة منذ إعلان اسرائيل انسحابها من الشريط الحدودي، والتي استغرقت شهرين تماماً قد أمّنت انسحاب اسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق". فانتهت أخيراً، وبحسب الرئيس الحص "ملحمة المراوغة والمماطلة الاسرائيلية في تنفيذ القرار 425" (ص 291).

الخروقات والانتهاكات على الخط الأزرق تمّت معالجة بعضها وفشلت معالجات بعضها الآخر. ولا يزال مبعوثو الأمم المتحدة في هذه المعالجات في ظل التعديات الاسرائيلية المستمرة على امتداد الخط، ودائماً في إطار "دور" الأمم المتحدة، عبر معبوثها لارسن، في رسم هذا الخط وما يثيره من تساؤلات، ما أدّى بالموقف اللبناني إلى اعتباره خطأً غير نهائي للحدود اللبنانية.

وُضع خط الانسحاب الاسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، فامتد "الخط الأزرق" من نقطة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين رقم 2/38 عند منطقة الغجر إلى مزارع شبعا مروراً بأراضي كفرشوبا المحاذية للحدود اللبنانية – السورية، الأمر الذي أدّى إلى تقسيم أراضي كفرشوبا، كما قد ضمّ هذا الخط مساحات من أراضي كفركلا (تقدّر بحوالى 300 دونم) إضافة إلى نحو 100 دونم من تربخانية القريبة من الوزاني، ومئات الدونمات من أملاك قرية مارون الراس حيث يبدو الخط الأزرق غير واضح المعالم، ونحو 800 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة من عيتا الشعب.

المشهد الجنوبي خلال العام 2001



"قلّص الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب الحضور العسكري لحزب الله إلى حد كبير، وضاقت الجبهة العريضة التي كان يقارع منها الاحتلال، لتقتصر على مزارع شبعا، حيث المواجهة على الصعيد الميداني مشابهة كثيراً ما كانت عليه قبل الانسحاب، وإن على رقعة جغرافية أصغر، ومختلفة على المستوى السياسي بفعل تراجع مشروعية العمل العسكري للمقاومة دولياً، باعتبار مزارع شبعا تخضع للقرار 242 وليس للقرار 425" (طالب كنعان، "نهار الشباب"، 21 آب 2001، ص 31).

استمرّ حزب الله، مدعوماً من السلطتين، اللبنانية والسورية، بعمليات عسكرية متقطعة في مزارع شبعا، وباتت بياناته تربط استكمال التحرير بتحرير مزارع شبعا والجولان ونصرة الشعب الفلسطيني ("إن الانتفاضة لن تُترك لوحدها").

والمعروف عن حزب الله أنه تمكّن، طيلة التسعينات



شارون

وحتى التحرير، من أن ينأى بنفسه عن مماحكات السياسة الداخلية. لكن بعد التحرير، بدأت تصيبه "شظايا" بعض قضايا هذه السياسة: عملية في شبعا فتثور التساؤلات حول جدواها السياسية والاقتصادية (والأزمة الاقتصادية خانقة)؛ التخابر الدولي وما يترتب عليه من خسائر مادية على الخزينة؛ عودة زراعة الممنوعات في البقاع؛ ملف موظفي ومستخدمي شركة الميدل إيست... الملف الأمني والسياسي العاصف أواخر ربيع 2001 (اعتقال ومحاكمة وسجن العشرات من التيار العوني والقوات اللبنانية، وسوق تهمة التعامل مع إسرائيل بحق بعضهم...) الذي بدا الحزب فيه آخذاً بحدة وبقوة جانب السلطات الأمنية رغم ما شاب تصرفها (وبوضوح كبير) من مبالغات في توجيه "تهمة جريمة التعامل مع إسرائيل" وما رافقها من قمع لم يعهد لبنان له مثيلاً: المسألة الوطنية الاستقلالية السيادية التي أثارت التساؤلات في وجه حزب الله عن معناها ومفهومها طالما أنه مزمع على منع الجنود السوريين من مغادرة لبنان، لا اليوم ولا غداً، حتى ولو اقتضى الأمر افتراش الأرض بالأجساد أمام الدبابات السورية لمنعها من مغادرة لبنان (على حد تعبير أمينه العام السيّد حسن نصر الله).

وإلى هذه "الشظايا" الداخلية انضافت، بدءًا من 11 أيلول 2001، "شظية" دولية تطايرت من انفجارات نيويورك وواشنطن، حيث بدأ إسم "حزب الله" ليكون موضوع تداول إعلامي دولي، ليس كمقاومة من أجل التحرير، بل بسبب ارتباط عدد قليل من عناصره بعمليات إرهابية في أواسط الثمانينات.

سؤال الحكومة عن مزارع شبعا للنائب بطرس حرب

في 15 شباط 2001، وجّه النائب بطرس حرب سؤالاً إلى الحكومة عن أسباب عدم طلب الحكومة اللبنانية من الحكومة السورية عقد اجتماع لترجمة محتوى الكتاب الذي كانت رفعته الأخيرة إلى الأمم المتحدة وفيه إقرار بسيادة لبنان على مزارع شبعا، وعن خطتها لمواجهة المرحلة المقبلة بعد انتخاب رئيس الوزراء الاسرائيلي أريل شارون. وفي حيثيات السؤال:

"مزارع شبعا هي أرض لبنانية ولا يعقل أن يتنازل لبنان عن حقه في بسط سيادته الوطنية عليها، بل إن من واجبات حكومته أن تسعى إلى تحريرها بكل الوسائل المتاحة، ولا سيّما تلك التي قد توفّر على مواطنيها التضحيات والمواجهات العسكرية، مع ما ينتج منها من انعكاسات سلبية خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبنى التحتية نتيجة عمليات التحرير العسكرية.



النائب بطرس حرب

"إلا أن المستغرب في هذه القضية، إننا في الوقت الذي تبذل الحكومة جهدها للتخفيف من حدة الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية، عبر شعارات أولها بعث الثقة في البلاد واستقرارها الأمني وسلامة الاستثمار فيها، نشهد تلكؤًا فاضحاً في موضوع تحرير مزارع شبعا وإهمالاً فادحاً في استعادة حق لبنان على أراضيه كاملة إلى حد يدفعنا إلى التساؤل حول جدية موقف الحكومة من هذا الأمر الخطير.

"إن ملكية لبنان لمزارع شبعا محسومة من الوجهة القانونية، والجميع يعلم ان اسرائيل العدوة تستند في مزاعمها الواهية إلى ثغرة قانونية شكلية عن ملكية هذه المزارع، وأنه لا بد لنا من سدّ هذه الثغرة بسرعة لإسقاط مزاعم اسرائيل.

"لقد وضعت سورية يدها عنوة على هذه المزارع بدءًا من الخمسينات بحجة منع التهريب الذي كان يحصل عبرها في اتجاهها، وتمادت في الأمر في الستينات بطرد القوى الأمنية اللبنانية. إلا أن الأمر الواقع هذا لم يغيّر شيئًا في الوضع القانوني لهذه المنطقة ولأبنائها. فمزارع شبعا كانت قبل وضع سورية يدها عليها لبنانية وبقيت بعد ذلك لبنانية، وأهالي منطقة مزارع شبعا كانوا لبنانيين قبل احتلالها من سورية وبقوا لبنانيين بعد ذلك أيضًا.

"أكثر من ذلك، لم يكن هناك خلاف في تلك المنطقة حول الحدود الدولية اللبنانية مع الحدود الدولية لدولة فلسطين سابقاً ولإسرائيل لاحقاً، والخلاف كان محصوراً في الحدود الدولية التي تفصل دولة لبنان مع دولة سورية. وقد تكون كلمة "خلاف" في غير محلها لأن هذه الحدود ثابتة تاريخياً ودولياً وقانونياً، بشكل لا يرقى إليه الشك، وأن كل القرارات، بما فيها الدولية، تؤكّد ذلك، بدءًا بالقرار رقم 318 الصادر عن الجنرال غورو في 31 آب 1920، وبالقرار رقم 3066 الصادر في 9 نيسان 1925 الذي ينظم إدارياً دولة لبنان الكبير مرورًا بالمرسوم الاشتراعي رقم 11 الصادر في 29 كانون الأول عام 1954 والمعدّل بالمرسوم الاشتراعي رقم 116 الذي يؤكّد أن حدود قضاء حاصبيا يتضمن قرية شبعا ومزارعها وكذلك قرية النخيلة التي هي بعد مزارع شبعا في اتجاه الحدود الجنوبية، وغيرها من الاتفاقات ولا سيّما الاتفاق الموقّع بين الدولة الفرنسية الممثلة آنذاك بـــ G. Leygues والدولة البريطانية الممثلة بـــ Harding of penshurs في شأن تنظيم شؤون الحدود والمياه وما إليها من مناطق الانتداب والموقع في تاريخ 23 كانون الأول عام 1920، والذي يثبت أن المناطق الواقعة بين مجرى الحاصباني وجنوب جبل الشيخ تعود كلها إلى السيادة اللبنانية.

"ناهيك طبعاً بأن شبعا ومزارعها مسجّلة في الدوائر العقارية اللبنانية، وأن أهلها مواطنون لبنانيون يدفعون الضرائب والرسوم للدولة اللبنانية، وان كل النزاعات القضائية التي كانت، ولا تزال تحصل فيها، تفصلها المحاكم اللبنانية.

"من جهة أخرى، لقد أقدمت الدولة السورية في شخص رئيسها وعبر حكومتها على الاعتراف العلني بلبنانية هذه المزارع، ولا سيّما في الكتاب الموجّه إلى الأمم المتحدة في تاريخ 25 تشرين الأول 2000".

بعد تقديمه هذه الحيثيات، سأل النائب بطرس حرب:

"أولاً: لماذا لا تطلب الحكومة اللبنانية من الحكومة السورية عقد اجتماع لترجمة محتوى كتاب الحكومة السورية إلى الأمم المتحدة الذي تعترف فيه بلبنانية مزارع شبعا، إلى عمل قانوني له مفاعيله على الصعيد الدولي من خلال وضع محضر رسمي يعيد تكريس الحدود الفاصلة بين لبنان وسورية نهائيًا ويتضمن مزارع شبعا ويسقط كل الذرائع التي تقدّمها إسرائيل تبريرًا لاستمرار احتلالها لقسم من الأرض اللبنانية، ويضعها بالتالي في مواجهة العالم والأمم المتحدة، بدلاً من إبقاء الوضع المتفجّر على حاله وتعريض شبابنا ونسائنا وأطفالنا وشيوخنا للاستشهاد وتعريض الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي للاهتزاز في الوقت الذي يحتاج فيه الشعب اللبناني إلى كل ما يمكن أن يساعده على مواجهة أزمته الاقتصادية المتفاقمة وانعكاساتها الاجتماعية الخطيرة؟

"ثانيًا: ما هي الحكمة من عدم تحرّك الدبلوماسية اللبنانية لتحرير مزارع شبعا واستكمال عملية تحرير كل الأراضي اللبنانية والاكتفاء بإعلان الموقف المبدئي بوجوب انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا وهو ما سمح لاسرائيل بأن تكسب الرأي العام الدولي والأمم المتحدة إلى جانبها في مواجهة لبنان؟



الحريري يرد على حرب

"ثالثًا: ما هي خطة الحكومة بعد انتخاب شارون رئيساً لحكومة اسرائيل، للتعاطي مع المرحلة المقبلة وإبقاء جبهة الجنوب اللبنانية مفتوحة دون سواها من الجبهات لمواجهة إسرائيل؟، وكيف يمكن التوفيق بين استمرار هذه السياسة ووعودها بتقديم المعالجات للوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان؟".

وينهي النائب حرب سؤاله بـ"إنه يقتضي لتثبيت الحدود بين سورية ولبنان دوليًا أن تجتمع الحكومتان، اللبنانية والسورية، وأن تؤكّدا ترسيم الحدود الدولية بينهما بموجب محضر رسمي توقّعه الحكومتان وتبلغه رسميًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يُبنى على أساسه المقتضى القانوني" (**"النهار" 16 شباط 2001**).

سؤال محبوك بدقة وبقوة إقناع، وخطاب إقتصادي للرئيس الحريري يجب إسماعه للغرب والعرب واللبنانيين، ولكن الردّ جاء سريعاً بعملية عسكرية في مزارع شبعا

ما سمع أحد، أو قرأ، ردًا على سؤال النائب بطرس حرب، محبوكًا بمثل حبكته أو مقنعاً بمقدار ما يُقنع، خاصة في ما حملته النقطة الثانية من سؤاله: "ما هي الحكمة من عدم تحرّك الدبلوماسية اللبنانية لتحرير مزارع شبعا... ما سمح لاسرائيل بأن تكسب الرأي العام الدولي والأمم المتحدة إلى جانبها في مواجهة لبنان؟".

أما الأزمة الاقتصادية، المهدّدة بكارثة الانهيار الاقتصادي ومختلف أوجه الكوارث الاجتماعية، فقد حمل رئيس الحكومة رفيق الحريري، ومعه تسعة وزراء، إلى باريس (أيضًا في شباط 2001)، محاولة لمعالجتها تظهر ميزات لبنان التفاضلية كسوق مفتوحة وكمركز لجذب استثمارات أجنبية، ولتطمين المستثمرين المحتملين والمنتمين إلى دولة (فرنسا) يعوّل الحريري كثيرًا على مساندتها للبنان ولمشروعه الاقتصادي. قال الحريري أمام جمع كبير من رجال الأعمال ورؤساء الشركات الفرنسية: "إننا لن نستفزّ أحدًا وهذا مؤكّد ولن نخضع للاستفزاز (...) وسياستنا بالاتفاق مع إخواننا السوريين واضحة جدًا، وهي أنه لن تكون هناك استفزازات (...)".

لكن، بعد أقل من يوم واحد من هذا الحديث لرئيس الحكومة، نفّذ حزب الله "عملية شبعا". فاعتبرت ردًا على "مشروع الحريري الاقتصادي"، وأعادت تركيز الموقف اللبناني الإقليمي والداخلي على النحو الذي ساد منذ اليوم الأول على التحرير (25 أيار 2000). إذ المعادلة التي رست يومها أبقت الجنوب اللبناني ساحة مفتوحة على المناورة السياسية والأمنية والعسكرية بين لبنان وسورية من جهة، واسرائيل من جهة أخرى، تحت عنوان عريض هو استكمال تحرير ما تبقّى من الأرض اللبنانية وإطلاق المعتقلين والمخطوفين من السجون الاسرائيلية وتأكيد حق العودة للفلسطينيين اللاجئين في لبنان، وإرساء "السلام العادل والشامل" على المسارات كلها أي انتظار تحرير الأراضي السورية في الجولان في إطار "تلازم المسارين".

"كثيرون في لبنان بادروا، لدى سماعهم نبأ عملية مزارع شبعا إلى القول إن كلام الحريري الباريسي محاه حزب الله في ساعات، وعادوا بالذاكرة إلى ما كان قاله النائب وليد جنبلاط قبل فترة عندما سأل أي لبنان نريد: "هونغ كونغ" أم "هانوي"؟ وكان واضحًا من الموقف اللبناني الرسمي المعلن الذي أعقب عملية شبعا، ومن سلسلة خطب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ومعاونيه، أن الصيغة هي هانوي، وإن كان بعضهم يشير إلى "هانوي باردة". بخلاف هانوي التي كانت تعيش حربًا كاملة الأوصاف والنتائج. ومع ذلك فإن أيًا من القائلين بـ"هانوي باردة" لم يجب عن سؤال حول مَن يضمن بقاء "هانوي" اللبنانية باردة أو محدودة السخونة!" (**علي حمادة، "نهار الشباب"، 20 شباط 2001، ص 26**).

عملية ثانية في شبعا، و غارة اسرائيلية تدمّر الرادار السوري، والتداعيات (نيسان 2001)

عرف هذا الشهر عمليتين عسكريتين: عملية للمقاومة الإسلامية (حزب الله) في شبعا، وعملية رد إسرائيلية دمّرت الرادار السوري في ضهر البيدر اللبناني (على طريق بيروت – دمشق)، وثارت التساؤلات، والمواقف، حول ما إذا كان لبنان قد أضحى، بعد العمليتين، أمام منعطف جديد يعيد تسليط الأضواء



على مسألتي خيار المقاومة في مزارع شبعا والعلاقات اللبنانية - السورية، وخطر المواجهة المباشرة بين سورية واسرائيل على أرض لبنان، وتعمّق الشرخ السياسي الداخلي في ما يتعلق بمسألة استمرار المقاومة لتحرير مزارع شبعا وما يستتبعه من نتائج تجعل لبنان يدفع أثماناً باهظة. وفي هذا الخضم، ركّز العقلاء من اللبنانيين على أهمية الحوار اللبناني - اللبناني، واللبناني - السوري، للخروج من المأزق وما يرتبه على لبنان من نتائج كارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

آراء كثيرة في العمليتين العسكريتين وتداعياتهما أدلى بها المراقبون والمحللون والكتّاب والثقافيون، بينها رأي لمحمود سويد، رئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، يقول إن "منطق المقاومة على أساس توازن الرعب سقط في العملية الاسرائيلية الأخيرة (تدمير الرادار السوري على الأرض اللبنانية)"، وأن "الموقف العربي والدولي غير متعاطف مع استمرار جبهة الجنوب" (في "ندوة النهار"، "النهار"، 23 نيسان 2001، ص 21؛ وقد اشترك في الندوة، إلى سويد، سيمون كرم سفير لبنان السابق في الولايات المتحدة، ود. فريد الخازن، ود. عدنان السيد حسين).

الموقف السوري جاء في بيان رسمي أعلنته دمشق، في 25 نيسان، وجاء فيه ان "ليس من حق أي مسؤول في الأمم المتحدة توجيه اللوم الى أي طرف عربي يدافع عن نفسه ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي بالوسائل المشروعة وفق ميثاق الأمم المتحدة...". وفي تصريح للرئيس بشّار الأسد ان بلاده "لن تقف مكتوفة الأيدي" بعد الذي حصل وان "الدعوات لضبط النفس لم تعد مجدية...". وانتقد الأسد الأمين العام

للأمم المتحدة كوفي أنان لعدم تسميته "الأشياء بأسمائها"، مستغرباً وصف أنان عمليات حزب الله في مزارع شبعا بـ"العدوان" والغارة الاسرائيلية بـ"التصعيد".

وكان الانزعاج السوري اتضح في لقاء وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن بعد تأخير موعد اللقاء لنحو سبع ساعات (25 نيسان). وقد حذّر لارسن من أن الدول المشاركة في القوات الدولية ستسحب قواتها "سريعاً" في حال لم توافق السلطات اللبنانية على نشر قواتها في جنوب لبنان بعد مرور نحو 11 شهراً على انسحاب اسرائيل. وكان من أبرز دوافع هذا التخوّف الدولي التصاعد في الموقف اللبناني الرسمي المتبني للموقف السوري ولموقف حزب الله. ونقل الصحافي السوري ابراهيم حميدي من دمشق ما حرفيته، في خاتمة مقالة بعنوان: "غارة شارون لم تهز ثقة دمشق بأوراقها": "... أما ضرب مواقع داخل اسرائيل حسب ما وعد به الرئيس اللبناني إميل لحود، ما يعني تجاوز الجانب العربي القواعد التقليدية... وتهديد عمق نظرية شارون الأمنية" ("الحياة"، 26 نيسان 2001).

مؤتمر طهران (نيسان 2001)

في هذا الشهر، استضافت طهران "المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية"، حضره، عن لبنان، رئيس المجلس النيابي نبيه بري، ورئيس الحكومة السابق سليم الحص، والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذين اتفقوا، في كلماتهم، على استحضار تجربة تحرير جنوب لبنان وتطبيقها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووظّف برّي المناسبة ليدافع عن أهمية الوجود السوري في لبنان، معتبرًا



سليم الحص

أنه "حاجة ملحّة وعنصر توازن إزاء احتلال مزارع شبعا"، مكررًا رفضه لنشر الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية، ومتهمًا إسرائيل (وضمنًا الأمم المتحدة وكل الدول المطالبة بإرسال الجيش إلى الجنوب) بأنها تهدف إلى جعل هذا الجيش حارسًا لحدودها.

الرئيس السابق للحكومة د.سليم الحص شدّد على أهمية دعم المقاومة اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية معتبرًا أنهما "وُلدا من رحم واحد". وحذّر من مخاطر تفشيل الانتفاضة، لأن النتائج ستكون، حسب تقديره، في حجم نكبة 1948، وما خلّفته من تداعيات على الشعوب العربية والإسلامية.

الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أكّد "أننا أمام فرصة استثنائية للإجهاز على كامل المشروع الصهيوني (...) إن استمرار المقاومة الفلسطينية يسلب الصهاينة أمنهم، بل يسلبهم سبب وجودهم في هذه الأرض ويثبت لهم أنهم في المكان الخطأ (...) وأن خيارهم الوحيد والصحيح، بل قدرهم الذي لا مفرّ منه، هو أن يحزموا أمتعتهم ويرحلوا عن فلسطين".

كان نصر الله "بهذا الطرح يؤكّد استئناف نشاط المقاومة الإسلامية إلى ما بعد تحرير مزارع شبعا بحجة أن النضال سيتواصل بهدف القضاء على المشروع الصهيوني وطرد آخر يهودي من فلسطين. وتدّعي مجلة "تايم" أن قيادة "حزب الله" أسّست هذا الأسبوع في طهران تحالفًا استراتيجيًا مع قيادة "حماس" يمكن أن يمهّد لولادة تيار رافض لكل الحلول السلمية. ولقد انعكست هذه الرواية الجديدة على بيانات القيادة الإيرانية التي تبنّت الطروحات المتصلبة، معربة عن استعدادها للوقوف إلى جانب الانتفاضة، وإلى دعم حركات المقاومة عسكريًا وماديًا. وتزامن هذا الطرح المتشدّد مع ظهور المبادرة المصرية - الأردنية المطالبة بوقف الانتفاضة مقابل وقف الاستيطان واستئناف المفاوضات من حيث توقفت. وكان من الطبيعي أن يرفض أرييل شارون هذه المبادرة لاقتناعه بأن الانتفاضة ولدت برعاية ياسر عرفات، وبأن السلطة الفلسطينية تمارس عمليًا أسلوب الثورة الجزائرية، أي التفاوض في ظل القتال" (سليم نصار، "الحياة"، 28 نيسان 2001).

لا تأييد ولا دعم

"مصادر محلية وعربية ودولية، ومراقبون... باتوا يلاحظون، ويجمعون، أن لبنان، في ربيع 2001 وعلى أبواب الذكرى السنوية الأولى للتحرير، بات يقف وحيدًا في معركة تحرير مزارع شبعا (إلا من تأييد سورية ودعمها له) في مواجهة الدول الخمس الكبرى والمجموعة الأوروبية، ناهيك عن الأمم المتحدة. أما الدعم العربي فلا يبرز إلا كلاميًا، وفقط في أعقاب عملية عسكرية اسرائيلية طلبًا من الولايات المتحدة لتمارس ضغطًا على اسرائيل لـ"منعها من توسيع اعتداءاتها".

بقي لبنان على ثوابته في شأن الوضع في الجنوب لجهة التباين الحاصل بينه وبين الأمم المتحدة من حيث اعتبار الأخيرة ان قرار مجلس الأمن 425 قد نفّذ بالكامل فيما تتحفّظ بيروت عن ذلك باعتبار أن مزارع شبعا لا تزال محتلة، ما جعل المقاومة مستمرة لتحريرها، وان اسرائيل لا تزال تحتفظ بمعتقلين لبنانيين في سجونها خلافًا لمعاهدة جنيف الرابعة.

والمنظمة الدولية (هيئة الأمم المتحدة) لا شك أنها تتسلح بمواقف الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وتتخذ مع كل ولاية للقوة الدولية في الجنوب قرارات منذ انسحاب اسرائيل في 25 أيار 2000 لا تنسجم ورغبات المسؤولين اللبنانيين، ومنها البرنامج الأمني لخفض عديد تلك القوة إلى أكثر من النصف بحلول 31 تموز 2002.

وكثيرًا ما نصحت روسيا وفرنسا (والمجموعة الأوروبية) بأن يعتمد لبنان الحل الدبلوماسي وصولاً إلى حقه في تحرير مزارع شبعا، وكان واضحًا أن فرنسا، الدولة الصديقة للبنان التي وقفت بجانبه منذ عام 1978 في أي قرار اتخذ في شأن الجنوب، لا تؤيّد الموقف الرسمي اللبناني المرتكز على الحل العسكري لمزارع شبعا. وحاول الرئيس الفرنسي جاك شيراك، عبر إرساله وزير خارجيته أوبير فيدرين إلى بيروت ودمشق (27 نيسان 2001) إقناع الدولتين بجدوى الحل الدبلوماسي، لكنه فشل. وكثيرًا ما نقلت باريس إلى



دافيد ساترفيلد

المسؤولين اللبنانيين أن الأجوبة التي تلقتها عن الحملة التي تقودها لتشجيع بعض الدول والمنظمات المالية الدولية لمساعدة لبنان في معالجة أزمته الاقتصادية، شدّدت (هذه الأجوبة) على أهمية الهدوء المطلوب في الجنوب وحال الاستقرار. وكثيرًا ما قيل إن جهات عديدة تضغط للحؤول دون عقد مؤتمر للدول المانحة لمساعدة لبنان، رغم تعهّد أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، منذ التحرير، بأن المنظمة الدولية تسعى مع تلك الدول إلى دعم لبنان ماديًا، وأن هذه الجهات ثابتة في مواقفها. فيتأجل هذا المؤتمر مرة تلو المرة بعذر تلو العذر، وكل ذلك بسبب تحفّظ لبنان عن إرسال الجيش إلى الجنوب. وللتدليل على ذلك، توقّف المراقبون عندما قام به عدد من النواب الأميركيين (في أيار 2001) لمنع إقرار مساعدة إنسانية للبنان بقيمة 20 مليون دولار طالما أنه لم يرسل جيشه إلى الجنوب.

عيد التحرير الأول (أيار 2001)، ضياع إزاء "الخط الأزرق" وأزمة وجود

المناسبة لم تكن "فرحة". الهموم والغموم هي الطاغية على الجنوبيين كما على سائر اللبنانيين. فالدولة، بأدائها وسياساتها ومماحكات أركانها، بدت عاجزة عن تثمير الانتصار بالتحرير وتحويله واقعًا على الأرض بعدما تحوّل واقعًا على الخريطة.

ففي الأسبوع الأخير من أيار 2001، المخصّص لاحتفالات الذكرى السنوية الأولى للتحرير، كشف السفير الأميركي في بيروت دافيد ساترفيلد، عن موافقة الحكم اللبناني قبل عام على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بما فيه مزارع شبعا. كما رشحت معلومات تحدثت عن أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان كشف، أثناء محادثاته مع الرئيس رفيق الحريري في نيويورك، عن مذكرة مرسلة من الرئيس إميل لحود، في شهر حزيران 2000، تتضمن موافقة لبنانية رسمية على الخط الأزرق واعتبار مزارع شبعا خارجه. "وبدلاً من أن يسعى الحريري، بعد عودته إلى لبنان، إلى معرفة الواقع الحقيقي من مصدره الأساسي، أي من الرئيس لحود، كانت سلسلة اتصالات واجتماعات ولقاءات، هدفت كلها إلى معرفة الحقيقة من غير مصدرها الأصلي، وهدفت أيضًا وأيضًا إلى استغلال هذا الأمر لتسجيل نقاط على الرئيس لحود وصرف الأنظار عن موقف الحريري من عمليات المقاومة في مزارع شبعا (المنتقد لها) وتحويلها إلى مكان آخر دقيق وحسّاس (أي حقيقة موقف الرئيس لحود) (...) واستكمل موقف الحريري، المشكّك في موقف رئيس الجمهورية، بموقف آخر للرئيس نبيه



اطماع في مياه لبنان

بري في مهرجان اليونسكو. وفيه وصف الخط المرسوم في شبعا بأنه من صنع "الأجهزة اللبنانية". كأنه بذلك يشكّك في الموقف السياسي اللبناني المعلن (...) وضاع العالم والأمم المتحدة وضعنا معهما. ولم ندر حقيقة الموقف اللبناني من الخط الأزرق (...) وكم آلمنا امتناع السلطة عن الترخيص للحزب الشيوعي لإقامة مهرجان في حولا في ذكرى التحرير. كأن الدولة تريد من ذلك مصادرة الانتصار التاريخي وحصره ببعض المساهمين فيه (المقصود حصره بحزب اللّه). والتعتيم على دور الحزب الشيوعي. علمًا أن هذا الحزب كان رائدًا. في إطلاق المقاومة وفي تحقيق سلسلة من الانتصارات ضد العدو الاسرائيلي. شكّلت أساسًا للانتصار الكبير الذي تحقّق قبل عام" (وليد عبود. "نهار الشباب". 29 أيار 2001. ص 26).

هذا المشهد السياسي الرسمي المتعلق بالحدود الجنوبية كان جزءًا من مشهد وطني لبنان عام

عصفت به "أزمة وجودية كبرى. ربّما كانت أدهى ما تعرض له لبنان من أزمات في تاريخه الحديث والمعاصر. فلو شئنا اختصار هذه الأزمة بأهم ما تواجهنا به من تحديات مصيرية. لأمكننا اختزالها في عناوين خمسة هي الآتية (د. بسّام الهاشم، أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وعضو الحركة الثقافية - أنطلياس. "نهار الشباب". 5 حزيران 2001 ص 28):

"1- أزمة اقتصادية مستفحلة. من أبرز مؤشراتها ما بات غير خاف على أحد من تراكم للمديونية العامة وتفاقم العجز عن خدمتها. إلى عجز في موازنة الدولة وميزان التجارة الخارجية. وتباطؤ في دوران عجلة الإنتاج. وانكماش للإنتاجية. وانحسار قدرة منتجاتنا الوطنية على المنافسة في وجه المنتجات الزراعية والصناعية المستوردة. لا سيّما السورية منها. وتباطؤ لوتائر الإنماء وتراجع لمعدلات النمو. وتدن للأجور. وارتفاع لكلفة المعيشة. وتزايد لأعداد المؤسسات الإنتاجية التي تقفل أبوابها وتسرّح مستخدميها بداعي الإفلاس. وما إلى ذلك.

"2- مأساة حدود ومياه يستوي موضوعيًا السوري والإسرائيلي أمام الطمع بها. على رغم إيماننا بأن السوري شقيق وإن جار. فيما الإسرائيلي عدو سافر. عنيت بعبارات أخرى المأساة المتمثلة. من جهة. في كون بعض أرضنا الجنوبية ما زال رازحًا تحت الاحتلال الاسرائيلي. فيما حدودنا الشرقية والشمالية مستباحة حتى الإلغاء من قبل سورية الشقيقة. وإن ظللتها المعاهدات والاتفاقات "الأخوية"؛ ومن جهة أخرى. في كون مياهنا الجنوبية مهددة بالاغتصاب من قبل إسرائيل فيما مياه العاصي في الشرق باتت مقتسمة بين البلدين الشقيقين بما يحرم لبنان. خلافًا لكل الأعراف والمواثيق الدولية. ما يصيبه منها عدلاً لخدمة حاجاته الإنمائية المحلية.

"3- غربة يتسع مداها يومًا بعد يوم بين الدولة والشعب. قوامها الأساسي انصراف الدولة بكل مكوّناتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية من الاهتمام بهواجس الشعب. وخصوصًا بقلق الشباب على ما ينتظرهم من غد. إلى إرضاء دمشق. بل إلى خدمة أهدافها في لبنان. وهي (أي دمشق) التي باتت بعد الطائف مصدر السلطات الفعلي عندنا وولي نعمتها جميعًا.

"4- انتهاكات يومية منوعة الشكل والنوع للحريات العامة في البلاد. من السلطات الظاهرة ومن يقف وراءها من أجهزة الظل. تحجب عن الوطن ممارسة حقه الطبيعي في السيادة والاستقلال والقرار الحر وتفتئت من حق الجماعات والمجموعات المكونة له في التعبير عن ذواتها والمشاركة بتوازن في صنع القرار العام. كما تحرم المواطن حق التفكير والتعبير والتصرف وفقاً لاقتناعاته. بمجرد أن تتعارض مع مقتضيات تثبيت الواقع المفروض.

"5- (وهذا. على ما أعتقد. ذروة ما يتربص الكيان اللبناني من أخطار) تحوّل متزايد الجسامة دائماً لتركيبتنا السكانية. يستمد مقوماته الأساسية من سيرورتين متلازمتين هما: هجرة مردها إلى كل ما تقدّم ذكره من عوامل. حملت من لبنان إلى بلدان الاغتراب. في غضون الأعوام المنصرمة. ما لا يقل عن مليون شخص من خيرة أبنائه وبناته (أي حوالى ربع المقيمين من اللبنانيين أو ثلثهم)؛ ومن جهة أخرى. ما تلازم مع هجرة اللبنانيين هؤلاء من تدفّق للسوريين بأعداد مماثلة للحلول مكانهم. ومكوث من بقي على أرضنا من الغرباء الآخرين الذين لا أحد يعرف إن كانوا سيرحلون يوماً (وقد سبق لبعض هؤلاء وأولئك أن حصلوا. عام 1994. بفعل مرسوم التجنيس الشهير. على الجنسية اللبنانية)".



اجتماع جنبلاط والسيد نصرالله

«لغة دبلوماسية» قبيل زيارة الأسد باريس (حزيران 2001)

الأجواء في بيروت أجواء حديث انسحابات يجريها الجنود السوريون من بعض المواقع و"إعادة انتشار"، مترافقًا مع تحليلات رأت إلى "إعادة الانتشار" انها لدعم رئيس الجمهورية "مسيحيًا". ولمحاولة مصادرة كل سؤال قد يُسأله الرئيس السوري "لبنانيًا" أثناء زيارته لباريس.

قبل يوم واحد من هذه الزيارة، قال الرئيس السوري، في مقابلة أجرتها جريدة "فيغارو" الفرنسية، وفي ما يتعلق بمزارع شبعا: "أيًا تكن الجهات التي تتحدث عن هوية هذه المزارع، ليس لها الحق أن تقوّم جنسيتها سوى سورية ولبنان". وأشار إلى أن "الدولتين تتفقان وتسجلان الاتفاق في المنظمات الدولية بحسب القانون الدولي".

وفي التحليلات "أن هذه اللغة تعكس تطورًا للموقف السوري في قضية المزارع (مزارع شبعا) ورسالة سياسية إلى الغرب ان دمشق ليست خارجة عن منطق القانون الدولي في ما يتعلق بالمزارع والوضع في الجنوب. واللغة الجديدة هذه لا تتضمن حسمًا وجزمًا بأن مزارع شبعا لبنانية كما في السابق حين كان المسؤولون السوريون واللبنانيون يؤكّدون أنها لبنانية. وهذا كان مبررًا للمقاومة ولحزب الله ليواصلا عملياتهما ضد الاحتلال الإسرائيلي في المزارع" **(وليد شقير "الحياة"، 25 حزيران 2001).**

أثناء زيارة الرئيس الأسد باريس، نقلت "الحياة" (27

حزيران 2001) عن لسان "قيادي بارز في حزب الله" أن الحزب لا يتزعّم مقاومة مغامرة ويحرص على الدقة في الطريقة التي يعمل بها، ويراعي في تصدّيه للاحتلال الاسرائيلي "الاعتبارات الإقليمية وحجم تحمّل المواطنين في الداخل أعباء العمل المقاوم ضمن الحدود الدقيقة التي نعمل في إطارها".

وفي سياق "اللغة الدبلوماسية" نفسها يمكن إيراد التصريح الذي أدلى به رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عقب زيارته أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله (19 تموز 2001) وجاء فيه: "إننا نستطيع استعادة مزارع شبعا عسكريًا وكذلك دبلوماسيًا. فهذا الأمر يعود إلى المسؤولين في لبنان"، مؤكّدًا أن المزارع "لبنانية. ونطالب بإجراء ترسيم للحدود بين لبنان وسورية إضافة إلى تثبيتها أرضًا لبنانية".

تغيير مهمة قوات الطوارئ الدولية (تموز 2001)

أثناء مشاورات مجلس الأمن الدولي في شأن توصية التجديد لقوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان، اقترحت الولايات المتحدة تغييرًا رسميًا لولاية هذه القوات لتصبح مهماتها "محددة بالمراقبة حصرًا، مع تعريف واضح لهذه المهمات".

بهذا الموقف طرأ تطوّر جديد على التحضيرات لتجديد ولاية الطوارئ في جنوب لبنان (يونيفيل)، خصوصًا أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان كان اقترح في تقريره الذي هو موضوع مشاورات المجلس، أن يتمّ التجديد ستة أشهر أخرى لهذه القوات مع خفض عديدها من 4500 عنصر إلى 3600، مع حلول الخريف، وإلى 2000 عنصر يتحولون قوة مراقبة مع حلول تموز 2002. أي ان أنان أوصى بتطبيق ما اقترحته واشنطن بعد سنة من الآن (تموز 2001). فيما اقترح مندوب الولايات المتحدة أن يبدأ تحويل مهمة القوات الدولية قوة مراقبة مع الولاية الجديدة.

أما موقف لبنان في مشاورات المجلس فكان التمسّك بالمهمات الأساسية الموكلة إلى "يونيفيل"، والتي تتضمن "حفظ السلام" إلى جانب "المراقبة"، إضافة إلى التحقّق من الانسحاب الإسرائيلي ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على الجنوب كاملاً (أي وفق منطوق القرار 425). إلا أن مجلس الأمن والأمين العام اعتبرا أن "يونيفيل" وَفَتْ بمهماتها الأخرى ولم تعد ولايتها السابقة ذات صلة بالواقع، وأنها باتت "قوة مراقبة كأمر واقع" بعد الانسحاب الإسرائيلي.

أدّى تمسّك لبنان بموقفه إلى إجراء تحسين طفيف في القرار رقم 1365 الذي اتخذه المجلس، في 31 تموز 2001، لجهة المفعول المؤجل. وبالتشاور مع الحكومة اللبنانية، في موضوع تحويل مهمة القوة الدولية في الجنوب من قوة حفظ سلام إلى "بعثة مراقبين". إذ مدّد المجلس مدة انتداب القوة الدولية ستة أشهر جديدة، لكنه صوّت بالإجماع على خفض عديدها ومن ثم تحويلها قوة مراقبة في فترة الانتداب اللاحقة. وبذلك بيّن المجلس بوضوح أنه يريد إنهاء مهمة القوة الدولية التي بدأت قبل 23 عامًا بأسرع ما يمكن. ودان المجلس، في قراره، "جميع أعمال العنف"، وأعرب عن "القلق الشديد إزاء الخروق والانتهاكات الجوية والبحرية والبرية الخطيرة لخط الانسحاب"، وحث "الطرفين على وضع حد لها وعلى احترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة".

عكس هذا القرار العزلة الدولية التي يعانيها لبنان، لجهة أنه يطلق العد ا لعكسي الفعلي لجعل القوة الدولية مجرد "بعثة مراقبة" بعد مضي ستة أشهر. ولفت المراقبين تزامن هذا التطوّر الخطير مع اتهام



معاناة اهالي بلدة الغجر

وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد سورية بصنع أسلحة جرثومية وتحريك اسرائيل لقضية مياه نهر الوزاني.

وفي اليوم نفسه، 31 تموز 2001، اتّهم رئيس الجمهورية إميل لحود الأمم المتحدة بـ"الانحياز"، وخاطب وفد قيادة الجيش بقوله: "أين التوازن في مواقف الأمم المتحدة (...) التي يفترض أن تكون على الحياد؟". وأسف رئيس مجلس النواب، نبيه بري، لهذا القرار، لأنه "مخالف لمنطوق القرار 425 نصًا وروحًا ولو أنه أتى بصيغة تأجيل تغيير طبيعة مهمات القوة الدولية إلى تموز 2002 (...) هذه اللعبة المؤلمة في الأمم المتحدة وإبقاء هذا السيف السياسي مسلطًا على لبنان، لن يغيّر ثوابت الموقف اللبناني وهي: أولاً، التمسك بالأمم المتحدة وقواتها ضمن منطوق القرارين 425 و426؛ ثانيًا، التمسك بوحدة المسار والمصير مع سورية ومساندة الشعب الفلسطيني وصولاً إلى الحل الشامل والعادل في المنطقة" ("النهار"، 1 آب 2001).

قضية بلدة الغجر (آب 2001)

تقع بلدة الغجر الحدودية على سفح جبل الشيخ في هضبة الجولان السورية المحتلة، وهي امتداد جغرافي متصل بكفرشوبا وشبعا. قسّمها الخط الأزرق، الذي رسمته الأمم المتحدة في العام 2000 إلى قسمين: ثلثان في لبنان والثلث الباقي في الجولان. بعد نحو شهرين من هدوء الوضع على "جبهة

شبعا"، أي في آب 2001، بدأت تطرح قضية الغجر في أعقاب خطاب للأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه، أعلن فيه بوضوح استعداد الحزب للقيام بأية خطوات عملية من شأنها رفد الانتفاضة في فلسطين المحتلة، ودعا مقاومي الحزب وأنصاره للبقاء في حالة جهوزية تامة لتلبية النداء. وكان بيّناً أن هذا الكلام هو تتويج لجملة مواقف مماثلة أطلقها في وقت سابق قادة الحزب. والقاسم المشترك فيها أن الحزب لن يبقى مكتوفًا إذا ما وجّه رئيس الحكومة الاسرائيلية أرييل شارون أي ضربة كبيرة للفلسطينيين.

ردّت إسرائيل، بعد أيام قليلة (في أواسط آب)، بإعلان بلدة الغجر الحدودية منطقة عسكرية مغلقة، وبتصعيدها للهجة التهديد وتضخيمها لموضوع الدعم اللوجستي الذي يقدّمه حزب اللّه للانتفاضة الفلسطينية.

ولدى إخلاء القوة الدولية البلدة بصورة مفاجئة، فوجئ سكّان القرية بمسؤول منطقة الجنوب في حزب اللّه الشيخ نبيل قاووق يجتاز الشريط ويدخل القسم اللبناني المحرر تحيط به مجموعة من مقاتلي المقاومة الإسلامية الجناح العسكري للحزب ويوجّه لهم التهنئة بالتحرير، ويقول إن الغجر "أرض لبنانية" وإن المقاومة "لن تتساهل في الدفاع عن أية حبة تراب من أرضنا اللبنانية". وانطلق حبل التصريحات الاسرائيلية التحذيرية على غاربه، وصار تحرّك الحزب مادة النقاش الأساسية بين وزير الدفاع الاسرائيلي بنيامين بن إليعازر ونظيره الأميركي دونالد رامسفيلد خلال اتصال هاتفي بينهما.

ما نقله الصحافيون والمصورون، في تحقيقاتهم الميدانية عن بلدة الغجر ان سكانها غير مرتاحين



الشيخ نبيل قاووق

لدخول حزب اللّه بلدتهم، وقد ترجموا ذلك بما أظهروه من نفور من الصحافيين وطلبهم منهم مغادرة البلدة. ويعتبر سكان الغجر أنفسهم سوريين، وقد اندمجت غالبيتهم في المجتمع الاسرائيلي، ويحملون هويته ويخضعون لسلطاته، ولا يفهمون بالتالي كيف أثيرت قضية بلدتهم وكبرت بالحجم الذي صارت عليه، ولا يرغبون في إدخالهم في صراعات أكبر من أن يتحمّلوها، ويأملون في أن تحل قضيتهم في شكل شامل لا في إطار يجعلهم عرضة للمضايقات الاسرائيلية اليومية.

ونقل الصحافيون عن لسان بعضهم انهم على استعداد ليكونوا لاحقاً جزءًا من الدولة السورية بعد انسحاب اسرائيل من بلدتهم، ولا علاقة لهم بالدولة اللبنانية، لا في الانتماء ولا في الجغرافيا.

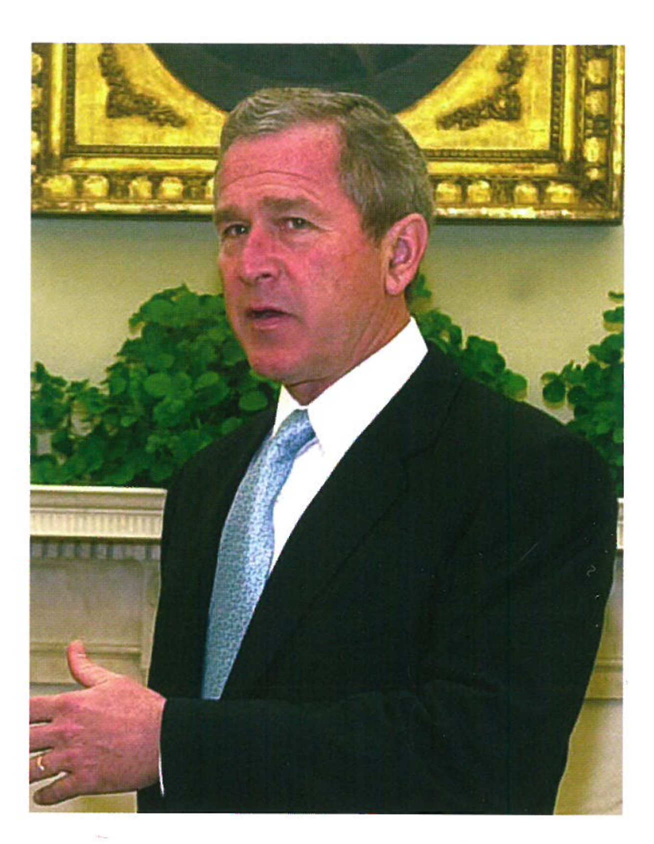
أما عن خطوة حزب اللّه وخطابه إزاء قضية الغجر، فقد "نجح، مستغلاً الإخلاء المفاجئ للقوة الدولية

لهذه البلدة، وإلى حد كبير، في تكبير مساحة الخوف الإسرائيلي من أبعاد هذه الخطوة (...) وحوّلها (قضية الغجر) قضية سياسية بعدما كانت أصلاً قضية إنسانية تتصل بمصير أهلها الذين انقسموا في شطريها، ورفعت بين عائلاتها الأسلاك الشائكة بعدما رسمت الأمم المتحدة ما صار معروفًا بالخط الأزرق الذي أعاد إلى السيادة اللبنانية أرضًا لبنانية بنى عليها سكان هذه البلدة عدداً من المنازل مستفيدين من غياب السلطة اللبنانية بفعل الاحتلال الاسرائيلي (...) إن لخطوة الحزب بالسيطرة على زمام الموقف في بلدة الغجر بعد انسحاب القوة الدولية منها أبعادًا شتى وأهدافًا عدة. ففي موازاة القول إنها خطوة تعويضية عن غياب في مكان آخر، برع فيه الحزب، للعودة إلى واجهة الحدث الجنوبي الذي تراجع أخيراً لمصلحة تطورات داخلية أخرى ("هدوء على جبهة شبعا"، مماحكات مطلبية وسياسية - شركة الميدل إيست، زراعة الممنوعات في البقاع... - طالت الحزب في بيروت أو كان القصد منها أن تطاله، وكان صعبًا جدًا عليه أن يبقى بمنأى عنها بفعل امتداداته وتجذره الشعبي)، فإن مصادر الحزب تنطلق، في معرض تبريرها وتفسيرها لهذه الخطوة، من مسلمة أن الأرض التي تتمركز عليها عناصره هي أرض لبنانية، وجزء من الجبهة مع اسرائيل، والحزب إنما يتمركز فيها فهو على أرض لبنانية، والحزب إنما يتمركز فيها فهو على غرار تمركزه في كثير من نقاط المراقبة والرصد المنتشرة على طول الحدود مع اسرائيل، ولا يبدو الحزب انه منزعج، أو متخوف من ارتفاع وتيرة القلق لدى الاسرائيليين من جراء هذا المستجد على الساحة الجنوبية، ولا يخفى أن ذلك يأتي منسجمًا كل الانسجام مع الاستراتيجيا التي أعلنها وانتهجها عملانيًا، منذ الانسحاب الاسرائيلي في 25 أيار من العام الفائت (2000)، ولبّها الأساسي ألا تشعر اسرائيل للحظة أن بوابة الصراع معها على الحدود مع لبنان قد أُغلقت وعليه تبني اسرائيل حساباتها في صراعها المستمر مع الفلسطينيين"

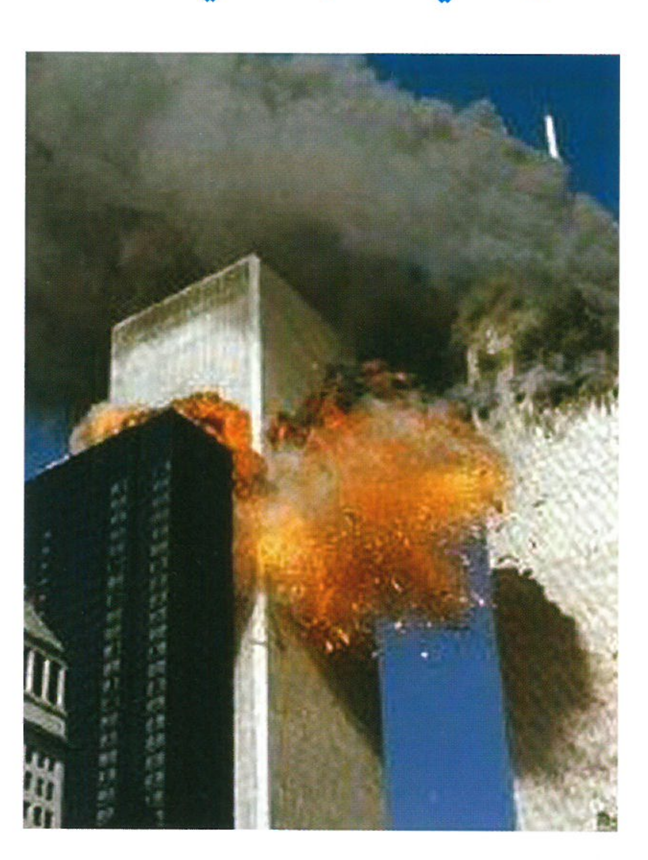
(ابراهيم بيرم، "النهار"، 25 آب 2001).

كرونولوجيا

أحداث 50 يومًا متصلة بالجنوب وحزب اللّه بدأت بيوم "11 أيلول الأميركي - الإرهابي"



الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش



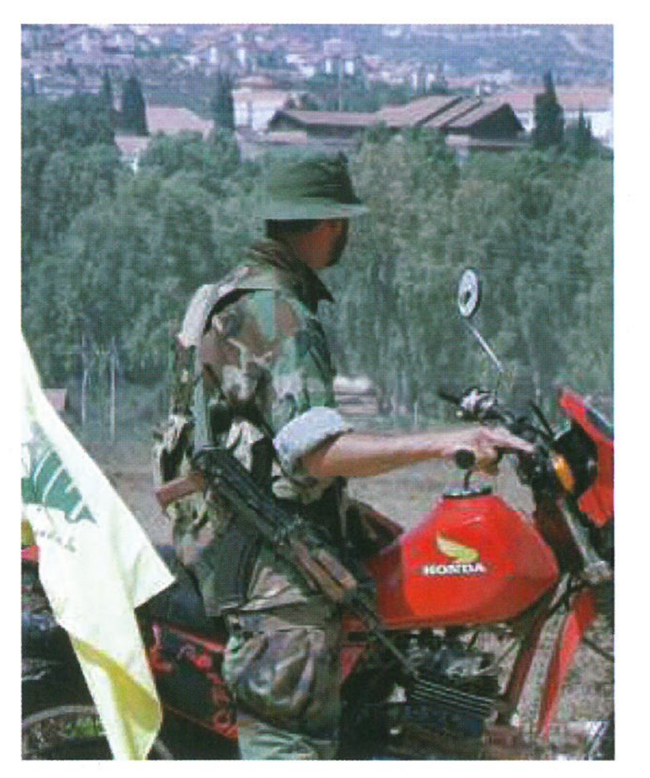
11 أيلول 2001

في هذا اليوم، 11 أيلول 2001، أعلن الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش حربًا أميركية - عالمية على الإرهاب "قد تمتد إلى عشر سنوات"، إثر تعرّض مركز التجارة الدولية في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن لهجوم بطائرات مدنية مخطوفة بركّابها، ما أدّى إلى تهديم برجي المركز وجناح من البنتاغون ومقتل نحو خمسة آلاف شخص.

وبدأت تداعيات الحدث تطول العالم بأسره، دولاً وشعوبًا وتنظيمات ومؤسسات، واصطفّت الدول الغربية إلى جانب الولايات المتحدة في توجيه تهمة الإرهاب وارتكاب جريمة نيويورك وواشنطن لحركة "طالبان" الأفغانية وأسامة بن لادن وتنظيمه

"القاعدة". كما في الاستعدادات الحربية والهجوم على أفغانستان. وتوالت مواقف أكثر الدول المستنكرة للعمل الإرهابي والمؤيّدة للولايات المتحدة في سعيها لاجتثاث الإرهاب الدولي من العالم. وأصدر مجلس الأمن الدولي، في 29 أيلول، القرار 1373 المتعلق بمكافحة الإرهاب على أشكاله والداعي إلى حظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تسهيلها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التخطيط لها أو التحريض عليها، وذلك من دون أن يقدّم المجلس تعريفًا واضحًا لمعنى الإرهاب. و"لعلّ أبرز الجديد في هذا القرار الدولي انه، في تركيزه على الاستقصاء والتحقيقات وتبادل المعلومات، إنما يدفع بأجهزة المخابرات إلى واجهة العلاقات الدولية، ويولي هذه الأجهزة دورًا مؤثرًا في حياة المواطنين اليومية، ولا يكون ذلك إلا على حساب حرياتهم، لا بل ونمط حياتهم. ولا نغالي إذا قلنا إن مكافحة الإرهاب في تلك الحال سيكون من شأنها إشاعة أجواء إرهابية ثقيلة في المجتمع" (د. سليم الحص، "النهار"، 5 تشرين الأول 2001).

وكان لبنان من أولى الدول التي وقفت تدين العملية الإرهابية في الولايات المتحدة وتعلن عن استعدادها لتقديم كل مسعى في اتجاه مكافحة الإرهاب في العالم، كما كان في طليعة الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول المطالبة بضرورة وضع تعريف واضح للإرهاب وبضرورة الفصل بين الإرهاب والمقاومة. فبعد أن كان نائب وزير الخارجية الأميركي قد استدعى، بعيد حادثة التفجير، جميع السفراء العرب في واشنطن ليسلّمهم لائحة مطالب محددة غير قابلة للأخذ والرد مخاطبًا إياهم بلهجة "فجة"، بحسب ما ذكر آنذاك، برزت خلال وقت قصير تحولات ملموسة في المواقف على مستوى الأنظمة والشارع في العالم العربي، إذ بادر عدد من المسؤولين العرب الكبار،



مقاوم على دراجة

وعلى رأسهم وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، إلى رفض التعرّض لحزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، على أساس أنهم أطراف "إرهابيون". ولاحقًا، بدا واضحًا أن الإدارة الأميركية أدركت أنها تحتاج إلى غطاء عربي وإسلامي لأي عمل عسكري تعتزم القيام به ضد ما تسمّيه "الإرهاب"، بل إن المسؤولين الأميركيين، ومعهم مسؤولون أوروبيون في طليعتهم رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، أخذوا يعملون بدأب لتبديد كل ما تكوّن بحجة الإعداد لحرب ضد الإسلام والمسلمين.

في ما يلي ثبت كرونولوجي بـ"تداعيات" عملية التفجير الإرهابية في الولايات المتحدة على ساحة لبنان، وخصوصًا ساحة الجنوب وحزب الله والمقاومة الإسلامية.

1- في يوم الحادث الإرهابي في الولايات المتحدة نفسه، 11 أيلول، كان الجنوب يعيش نتائج انتخاباته

البلدية، حيث غابت عنها المفاجأة خاصة لجهة النجاح الذي حققه الائتلاف الشيعي (حزب الله وحركة أمل). أما ما اعتبر مفاجأة فكان في حاصبيا حيث وقفت أكثرية الناخبين إلى جانب اللائحة المدعومة من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، موجهين ضربة لخصومه، لا سيّما منهم ابن البلدة النائب أنور الخليل ووزير الدولة طلال أرسلان والحزب السوري القومي الاجتماعي. وجاءت مفاجأة أيضًا نتائج انتخابات بلدية جزين، حيث لم يفز أنصار النواب السابقين ادمون رزق ونديم سالم وسليمان كنعان والمحامي سيمون كرم (وبعضهم أعضاء في "لقاء قرنة شهوان") إلا بمقعد بلدي واحد من 18 مقعدًا.

2- الأيام الخمسة الأولى التي أعقبت 11 أيلول أمضاها حزب الله صامتًا مترقّبًا رغم تصويب الأنظار إليه والتوقّع بأنه سيكون واردًا "في قائمة الاستهداف الأميركي" ردًا على الضربة الكبرى التي تلقتها الولايات المتحدة ونالت من هيبتها.

أما الدولة اللبنانية فكانت، في الأثناء، تبدي استعدادها للتعاون مع السفارة الأميركية لدى طلبها معلومات إضافية عن المجموعة المتطرفة التي اشتبكت معها وحدات من الجيش اللبناني في جرود الضنية عشية حلول العام 2000 والتي تردّد أن بعض رموزها على علاقة بابن لادن، لكنها أبلغتها أنها تميّز بين المقاومة والإرهاب، معتبرة أن ما حصل من مقاومة إبان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، عمل مشروع ولا يمكن تصنيفه في خانة الإرهاب.

3- في 16 أيلول، خرج حزب الله عن صمته، وأعلن، في بيان، عن أسفه "لأي بريء يُقتل في أي مكان من العالم". وقال: "إن أهلنا في لبنان الذين ذاقوا مرارة المجازر الصهيونية في قانا وغيرها التي رفضت الإدارة الأميركية إدانتها يومذاك في مجلس الأمن الدولي، هم الأكثر تحسسًا بآلام ومعاناة الذين يفقدون أعزاءهم في الحوادث المرة (...) لا يجوز للعالم المنشغل برد الفعل الأميركي أن يغفل ما يجري في فلسطين المحتلة وعما يرتكبه الصهاينة يوميًا من قتل وتدمير...".

بهذا البيان، سجّل الحزب موقفًا ضد المهاجمين في عملية نيويورك وواشنطن، من دون أن يغفل مواقفه الثابتة ضد السياسة الأميركية في المنطقة.

4- في 19 أيلول، نقلت الصحافة عن "مسؤولين" أن أركان السفارة الأميركية لم يطرحوا إسم أي لبناني، ولم يتناولوا في مطالبهم الرسمية المباشرة نشاط حزب الله، بل اكتفوا بالتذكير ببعض الحوادث التي طاولت أميركيين أثناء الحرب اللبنانية، وبطرح أسئلة عن التحقيقات التي كانت أُجريت في العام الماضي مع مجموعتي الضنية والقرعون المتطرفتين، التي أُحيل الموقوفون منهما إلى المحاكمة أمام المجلس العدلي.

وفي مسار تقويم انعكاسات "الحرب على الإرهاب"، اجتمع رئيس الحكومة رفيق الحريري، في دمشق، إلى كبار المسؤولين السوريين، ثم انتقل إلى فرنسا.

5- في 23 أيلول، وفي ذكرى رفع العلم اللبناني فوق جبل أرز فالوغا، أكّد قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان ان الجيش "كان أول من بادر إلى التصدي لظاهرة الإرهاب في جرود الضنية وغيرها وسقط لنا شهداء". لكنه أضاف: "بمقدار ما ندين الإرهاب وننبذه ونواجهه بمقدار ما ندعم المقاومة لأنها أنبل عمل في مكافحة إرهاب الاحتلال".

وفي مهرجان تأبيني في الجنوب، دعا حزب الله، على لسان مسؤول منطقة الجنوب الشيخ نبيل قاووق "الدولة والجيش والشعب والمقاومة إلى أن يكونوا في أعلى مستويات الجهوزية والاستعداد لكل



الموقف الرسمي اللبناني : تمييز بين الإرهاب و المقاومة

الاحتمالات". وقال: "المقاومة لا يمكن أن تتساهل مع العدو الاسرائيلي، ولن تمنحه لحظة طمأنينة ولن تعطيه أي ضمانات أيًا تكن الظروف الدولية والإقليمية، وأي محاولة اسرائيلية ستواجه بالقوة".

6- في 26 أيلول، التقت مواقف رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء رفيق الحريري على تأكيد الموقف الرسمي اللبناني من قضية الإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة.

ولاقى البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله صفير الرؤساء الثلاثة من حيث تشديده على أن لبنان الذي عانى الإرهاب هو نموذج للتعايش بين مختلف الطوائف. لكنه اختلف عن الرؤساء الثلاثة بحديثه عن الموضوع السوري في لبنان وتأكيده تكرارًا استمرار "التدخّل السوري في كل شيء مما يجعل السيادة منقوصة". وسجّل صفير موقفًا متقدمًا في اعتباره ان حزب الله "ناضل لتحرير بلاده، واكتسب شرعية حفاظه على سلاحه لمواجهة اسرائيل وتحرير الأرض المحتلة"؛ ودعا إلى وجوب "عدم النظر إلى الإسلام من خلال ممارسات أشخاص، فهناك أصولية وإرهابيون في الإسلام كما في المسيحية وهذا لا يعني أن كل المسيحيين إرهابيون أو أن كل المسلمين إرهابيون، ونحن نعيش معًا رغم الصعوبات وأن وجودنا معًا هو وجود خير". وامتدح بري هذا الموقف للبطريرك: "نتطلع إلى بكركي لتتصدر مهمة الدفاع عن العرب والمسلمين في العالم".

7- في 27 أيلول وفي مؤتمر أُقيم في دمشق، في



كفرحونة واصالة العيش المشترك

الذكرى الأولى لانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، خطب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وقال، في جملة ما قال: "... ويجب أن نؤكّد بكل وسيلة ممكنة مواصلة الجهاد والمقاومة لتحرير أراضينا العربية والإسلامية المقدسة من دون أن ترعبنا اتهامات الإرهاب التي اعتدنا سماعها طويلاً. ويجب أن يكبر إيماننا بأن الذين يملكون إرادة الصمود والاستشهاد، وإن تواضعت إمكاناتهم المادية، فهم قادرون على صنع النصر والتحرير وفرض إرادتهم واحترامهم على كل الطواغيت الجبابرة".

وفي اليوم التالي، 28 أيلول، أُقيم احتفال حاشد في حارة حريك، قال فيه نصر الله: "من المؤسف أن يكون المطلوب من كل العالم أن يدخل في هستيريا الإدانة والاستنكار فقط لأن الحادثة في أميركا فقط والقتلى فقط من الأميركيين، أما عندما يكون القتلى من العرب أو المسلمين فيختلف المشهد كما في صبرا وشاتيلا وفي قانا وفي مجزرة الحرم الإبراهيمي، وفي المجازر الأخرى لا إدانة أميركية لهذه الجرائم ولا استنكار، ولكنها تعمل أيضًا وتمنع المجتمع الدولي من توجيه الإدانة لإسرائيل وتستخدم نفوذها في مجلس الأمن لعرقلة أي بيان إدانة وتستعمل الفيتو لذلك".

8- في 30 أيلول، دعا الرئيس نبيه برّي، في احتفال في الجنوب، العرب إلى "توحيد كلمتهم" في هذه المرحلة، وسأل عن المطلوب منهم في مرحلة ما بعد أفغانستان. وجدّد إدانته الجريمة التي حصلت في الولايات المتحدة مشدّدًا على أنها "ضد ديننا وإنسانيتنا"، وأمل بأن "لا تخطئ البوصلة الدولية اتجاهًا في التفريق بين حق الشعوب في مقاومة الاستعمار والاستيطان وبين الإرهاب والجريمة"، معتبرًا "استمرار معاملة اسرائيل كاستثناء لا تنطبق عليه القرارات وعدم معاقبتها على جرائمها أمرًا يشرّع العنف".

9- في 2 تشرين الأول، أبلغ الرئيس نبيه بري وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، الذي زار بيروت بعد دمشق، أن ستة آلاف جندي لبنان منتشرون في الجنوب إلى جانب قوات الأمن، ردًا على دعوة فيشر إلى ضرورة التهدئة في الجنوب. وأكّد وزير الدفاع اللبناني خليل الهراوي تجاوب لبنان كليًا مع القرارات الدولية بما في ذلك القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن في شأن مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

10- في 3 تشرين الأول، وللمرة الأولى منذ 29 حزيران (2001)، شهدت جبهة شبعا مواجهة بالمدفعية بين حزب الله والاسرائيليين عقب شنّ الحزب هجومًا مدفعيًا وصاروخيًا على موقعي رويسة السماقة ورويسات العلم في منطقة مزارع شبعا المحتلة، ردّت عليه القوات الاسرائيلية بقصف مماثل. وفي بيان أصدره الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية ان اسرائيل نفذت 2923 خرقًا للسيادة اللبنانية، جوًا وبرًا، منذ 17 حزيران 2000.

11- في 6 تشرين الأول، أصدر حزب الله بيانًا ردّ فيه على الإدارة الأميركية التي أعادت إدراج إسمه على لائحة الإرهاب، فاعتبر ذلك خضوعًا "لإملاءات الكيان



وزير الدفاع خليل الهراوي

الغاصب واستجابة لضغوط اللوبي الصهيوني". وأوضح البيان ان المقاومة في جنوب لبنان "قدّمت أروع نموذج حضاري عبر ممارستها الأخلاقية الرائعة بعد الاندحار الصهيوني المذل من لبنان، حسبما شهد الصديق والعدو"، وأكّد أن "إفشال حزب الله محاولات الفتن التي أرادها العدو ليغطي فرار جنوده من لبنان جعله، وشريكته الإدارة الأميركية، وهما رأس الإرهاب في العالم، يغتنمان كل فرصة للزج بالمقاومة تارة باسم الإرهاب، وأخرى بحجة تهديد المصالح الأميركية والصهيونية". وأشار البيان إلى "رفض العديد من القادة والمسؤولين العرب والمسلمين ومسؤولين غربيين، الربط بين حركات المقاومة والتحرر، خصوصًا حزب الله، وبين ما يُسمّى الإرهاب"؛ وتساءل: "من نصّب أميركا زعيمة للعالم وأعطاها الإذن بتصنيف المجتمعات والقوى السياسية؟"؛ وأشار

عدنان عضوم



الياس المر

إلى "إرهاب أميركا في ناكازاكي وهيروشيما".

12- في 9 تشرين الأول، قال النائب العام التمييزي عدنان عضوم إن لبنان يتلقّى تباعًا مزيدًا من البرقيات من الإنتربول الدولي يطلب فيها معلومات. وأضاف انه يزوّده "كل ما توافر لدينا منها عند انتهاء الرد المتعلق بكل برقية".

في مقابلة أجرتها "المؤسسة اللبنانية للإرسال" مع وزير الداخلية والبلديات الياس المر نفى أن يكون لبنان قد تعرّض لضغوط من أجل معالجة موضوع حزب الله، مؤكّدًا أن أي إسم لبناني لم يرد في الطلبات التي وضعها الانتربول إلى السلطات اللبنانية للتحقيق في أمر أشخاص مشتبه فيهم. واعتبر ان "عصبة الأنصار" (يتزعمها "أبو محجن"، الفلسطيني المحكوم بالإعدام غيابيًا بتهمة اغتيال الشيخ الحلبي) هي منظمة إرهابية تعمل داخل المخيمات الفلسطينية في الخفاء.

عضو الكونغرس الأميركي داريل عيسى (لبناني الأصل) قام بزيارة للبنان ذات دلالات مهمة، إذ إنها الأولى لشخصية أميركية بعد أحداث 11 أيلول. قال عيسى، في مؤتمر صحافي، ردًا على سؤال يتعلق في ما إذا كان إسم حزب الله واردًا في اللائحة الأميركية للمنظمات التي تعتبرها إرهابية: "لم يكن حزب الله مدرجًا في اللائحة الأولى. صدرت لوائح عديدة. أميل كثيرًا إلى التعاطف مع العمل الذي يحاول حزب الله أن يقوم به. كذلك لدي مشاعر شخصية عبّرت عنها في الكونغرس، لأن ليس كل المنظمات جيدة وليست كلها سيئة. لكن أعتقد أن أيًا كان يستطيع أن ينظر إلى ماضي أعمال حزب الله يقول إنه قام بأعمال تشكّل إرهابًا وفقًا لأي تحديد يعطيه للإرهاب (...) ألا يعتقد اللبنانيون أنه بالنظر إلى أعمال هذا الحزب

في الماضي. ثمة حاجة إلى إصلاح؟...".

13- في 10 تشرين الأول، أثار السفير الأميركي في بيروت فنسنت باتل لائحة المطلوبين الإرهابيين الـ22 التي كان أعلنها الرئيس الأميركي جورج بوش، وضمّت أسماء ثلاثة لبنانيين من حزب الله (عماد مغنية، علي عطوي وحسن عز الدين)، واتهمتهم بتنفيذ عمليات قتل ضد أميركيين وخطف طائرات وخطف رهائن. وفي اليوم التالي، هاجم حزب الله الرئيس بوش، وأعلن "أن الإدارة الأميركية تطلق اتهامات سياسية من دون أدلة".

14- في 12 تشرين الأول، لوّح نائب وزير الخارجية الأميركي ريتشارد إرميتاج بمهاجمة سورية إذا لم تستجب مطالب الولايات المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب" لاستضافتها جماعات فلسطينية ودعمها جماعات لبنانية تهاجم اسرائيل. فيما استمرّت دمشق تشدّد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين الجماعات التي تقاتل لتحرير أرض محتلة.

15- في 14 تشرين الأول، اجتمع رجال دين ينتمون إلى "تجمّع العلماء المسلمين" (مقرّب من الجماعة الإسلامية)، و"تجمّع علماء جبل عامل" (مقرّب من حزب الله)، للمرة الأولى، في حضور نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، وأصدروا بيانًا شدّد على "عدم جواز فتح أراضي المسلمين وأجوائهم للأميركي المعتدي، ووجوب الدفاع عن الشعب الأفغاني في هذه الحرب الظالمة التي يتعرض لها"؛ واعتبروا انها "محاولة من الولايات المتحدة لمد نفوذها إلى آسيا الوسطى لنهب ثرواتها وثروات بحر قزوين، ولنشر قواعدها العسكرية قرب إيران وروسيا والصين ودول آسيا الوسطى".

16- في 19 تشرين الأول، نفى السفير الأميركي فنسنت باتل أن تكون اللائحتان اللتان سلّمهما إلى السلطات اللبنانية تحويان إسمي الأمين العام الحالي



الشيخ نعيم قاسم

لحزب الله السيد حسن نصر الله، والسابق الشيخ صبحي الطفيلي (وكانت شكوك وإشاعات تناولت وجود إسميهما في اللائحتين اللتين تضمان 66 إسمًا، في ظل تكتّم المسؤولين اللبنانيين وتضارب تصريحاتهم). وأوضح المدعي العام التمييزي عدنان عضوم، أن اللائحة الأميركية تضم أسماء منظمات وأشخاص تعتبرهم واشنطن إرهابيين، رافضًا كشف مضمونها، ومؤكّدًا أنها لأخذ العلم فقط ولم تتضمن أي طلب.

وقد تزامن هذا التطور مع استئناف محاكمة "مجموعة الضنية" المتطرفة التي كانت اصطدمت مع الجيش نهاية العام 1999، والتي قتل قائدها آنذاك بسام كنج (أبو عائشة)، وخصوصًا أن الولايات المتحدة



السفير فنسنت باتل

كانت طلبت معلومات عن عناصر المجموعة للاشتباه بعلاقتهم مع أسامة بن لادن وتنظيمه "القاعدة".

17- في 22 تشرين الأول، وفي احتفال "يوم جريح المقاومة" أكّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله "اننا لا نخاف عندما يُذكر إخواننا في لوائح الإرهاب (...) ان الدولة التي تصدر لوائح الإرهاب هي دولة إرهابية، ولا يحق لها أن تصنّف الناس إرهابيين وغير إرهابيين". وهذا أول رد فعل لنصر الله على اللائحة الأميركية التي أعلنها الرئيس جورج بوش، وكان قياديون آخرون من الحزب ردّوا على هذه اللوائح. والتقى نصر الله القيادة الجديدة لحزب الكتائب اللبنانية المنتخبة برئاسة كريم بقرادوني الذي قال: "تعمّدنا أن تكون أول زيارة لنا بعد الرؤساء (لحود، بري، الحريري) إلى حزب الله وأن نكون إلى جانب المقاومة في الأوقات الحرجة والمصيرية وما دامت بعض أراضينا محتلة والأحرار من لبنان في السجون الاسرائيلية (...) إننا نميز بين المقاومة والإرهاب الذي نحن ضده بكل أنواعه، لكننا نعتبر أن حزب الله مقاومة ولا علاقة له



اسامة بن لادن

بأي عمل إرهابي".

وضربت المقاومة موقعين اسرائيليين في مزارع شبعا المحتلة، في هجوم هو الثاني في أقل من ثلاثة أسابيع، وأعقبه قصف مدفعي اسرائيلي وغارتان جويتان أوقعت أضرارًا، وحذّرت إسرائيل، عقب العملية من حرب شاملة مع سورية.

في قرار اتهامي، طلب قاضي التحقيق العسكري الأول في لبنان رياض طليع، عقوبة تصل إلى الإعدام لكل من دانيال السمرجي (22 سنة) وبلال عثمان (26 سنة)، اللذين أوقفهما القضاء قبل نحو أسبوع في طرابلس، ووجّه إليهما تهمة "التخطيط لأعمال إرهابية وإجراء التدريبات العسكرية اللازمة وإطلاق النار من أسلحة حربية في أمكنة آهلة". وجاء في القرار الاتهامي "أن المدعى عليهما خططا لضرب أهداف أميركية في الشرق الأوسط والإخلال بالأمن بعد هجمات 11 أيلول على نيويورك وواشنطن (...) وأن


قصف اسرائيلي

المدعى عليهما سعيا إلى إنشاء ما سمّياه جيش الشريعة لتنفيذ أهدافهما (...) وأن دانيال كان سابقًا في جماعة أهل الدعوة، ثم انضمّ إلى مجموعة بسام كنج الملقّب بـ"أبو عائشة"...".

لائحة أخرى من المتهمين تلقّاها النائب العام التمييزي، وهذه المرة، بعد إنتربول الأرجنتين، من انتربول روما وبرن.

وزير الخارجية الإيطالي ريناتو روجييرو، بعد إجراء محادثات مع المسؤولين اللبنانيين في بيروت، قال: "... ناقشنا مكافحة الإرهاب الدولي ومحاولة تحسين الوضع في الشرق الأوسط (...) وبالنسبة إلى التحالف الدولي الكبير فدوري أن أركّز على الأسباب والفرص الموجودة في ظل الوضع الدولي الخطير (...) والفرصة الأولى هي الدور الجديد للأمم المتحدة، والثانية هي أن هناك تحرّكًا قويًا لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية ومحاولة إرساء تحالف كبير في وجه الإرهاب الدولي. وما فعله لبنان حتى الآن أمر مهم ونقدّره كثيرًا...". وسئل كيف يمكن التوصّل إلى حل لمزارع شبعا المحتلة، فأجاب: "هذا السؤال لا يزال موضع بحث في الأمم المتحدة وهي لها دور مهم في هذا الموضوع والحل الدبلوماسي بينكم وبين سورية سيساعد بالتأكيد". وسئل عما أعلنته الولايات المتحدة أن الهدف الثاني بعد أفغانستان سيكون في دول أخرى فأي هذه الدول وهل لبنان بينها؟ فأجاب: "أعتقد أن القرار لم يصدر عن الإدارة الأميركية بل صدر عن الأمم المتحدة التي طالبت المجتمع الدولي

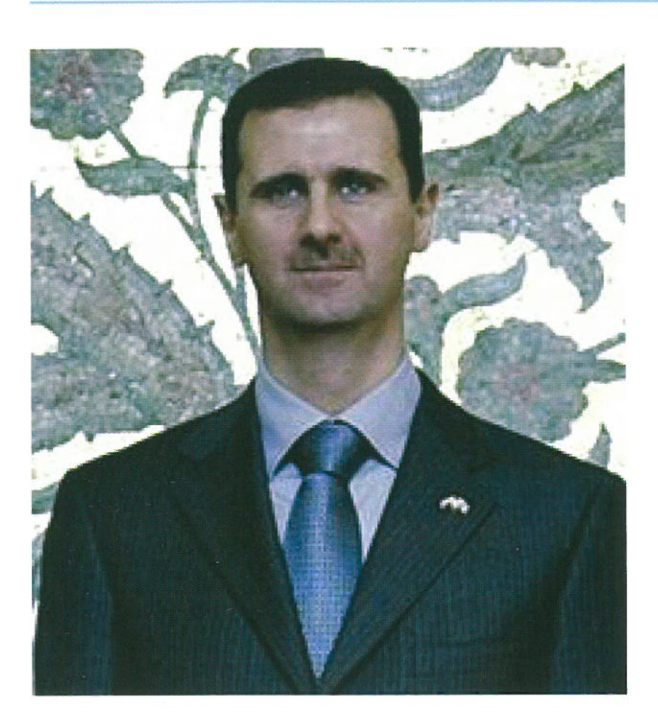
بمحاربة الإرهاب وأن تتعاون الدول التي تضم شبكات إرهابية. والإدارة الأميركية تكرر دائمًا قرار الأمم المتحدة. أما في ما يتعلق بالأهداف الثانية، فلا أعرف".

18- في 24 تشرين الأول، نفى رئيس الجمهورية، أمام وفد الاتحاد الدولي للصحافة الفرنكوفونية، "أن يكون السفير الأميركي فنسنت باتل نقل إليه إنذارات أو تهديدات بعد عملية حزب الله الأخيرة في مزارع شبعا المحتلة". وقال "إن لبنان لا يقبل أن يهدّده أحد عندما يكون في موقع الدفاع عن حقّه وعن كرامته، وكل ما قيل عن هذا الموضوع غير صحيح. أما الإرهابي في مزارع شبعا، فهو مَن يحتلها خلافًا للقرارات الدولية وليس الإرهابي مَن يسعى إلى تحريرها ومساندة تلك القرارات الدولية".

19- في 26 تشرين الأول، أكّد النائب العام التمييزي في لبنان القاضي عدنان عضوم أن ما ذُكر عن تورّط اللبناني زياد الجرّاح، الذي قيل إن له علاقة بالمصري محمد عطا في الهجمات في الولايات المتحدة، لم يثبت من خلال التحقيقات التي يجريها القضاء. وقال: "لم تثبت أيضًا أي علاقة للأصوليين الذين أوقفوا في قضايا عدة منها أحداث الضنية، بتنظيمي القاعدة برئاسة أسامة بن لادن والجهاد الإسلامي برئاسة المصري أيمن الظواهري، على رغم أن بعضهم حارب في أفغانستان ضد الروس، وكذلك عصبة الأنصار ولا مجموعة النور المنشقة عنها".

الرئيس السوري، بشار الأسد، كرّر، في موضوع الإرهاب، تأكيد استعداد بلاده للمشاركة في مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف "أن سورية كانت سبّاقة إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب الذي كفله القانون".

ولا تزال سورية مدرجة على لائحة الإرهاب التي


بشار الأسد

تضعها وزارة الخارجية الأميركية. ورفضت دمشق هذه التهمة مؤكّدة أن المنظمات الفلسطينية التي تؤويها وحزب الله اللبناني الذي تدعمه، تنشط في إطار مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

20- في عددها 29 تشرين الأول، ص 8، نقلت "الحياة" عن مصدر دبلوماسي غربي تأكيده "ان واشنطن وجّهت إلى كل من سورية ولبنان تحذيرًا، داعية إياهما إلى ضبط عمليات حزب الله في مزارع شبعا لأن التصعيد قد تكون له عواقب. واعتبر أن سورية أظهرت حتى الآن تجاوبًا مع هذه الرسائل لأن حزب الله لم يتجاوز في عملياته سقف الخطورة التي قد تدفع باسرائيل إلى هجوم على الجبهة الشمالية".

21- في 30 تشرين الأول، وصل إلى لبنان وزير خارجية كندا جود مانلي قادمًا من دمشق، وقبلها من طهران (وبعد بيروت، سيزور إسرائيل والأراضي الفلسطينية).

كان مانلي طالب السلطات السورية "ضبط" حزب الله اللبناني وتنظيمات فلسطينية تتخذ سورية مقرًا

لها، مؤكّدًا اختلاف وجهات النظر بين بلاده وسورية في تعريف الإرهاب، في تلازم واضح للسياستين الأميركية والكندية. وبعد أقل من 24 ساعة من مغادرة مانلي دمشق، وصلها رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، كمحطة أولى في جولة شرق أوسطية تتمحور حول الحملة المناهضة للإرهاب وعملية السلام العربية - الاسرائيلية، وهي الزيارة الأولى لرئيس وزراء بريطاني لسورية. وما اعتبر عنوانًا للزيارة تصريح ناطق باسم رئاسة الوزراء البريطاني، مع توجّه بلير إلى دمشق، يقول إن "سورية نددت بشدة بهجمات 11 أيلول (...) إن الأمر، في ما يتعلق بسورية، ينطوي على تطوّر كبير (...) والهدف هو معرفة الطريقة التي يمكن أن نتبادل بها المساعدة".

في بيروت، أعاد الرئيس اللبناني إسماع الوزير الكندي، أثناء اللقاء بينهما، ثوابت الموقف اللبناني: عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة، حق الفلسطينيين في العودة، تعويض لبنان عن سنوات الاحتلال وخسائرها، حق لبنان في النضال لاسترجاع مزارع شبعا.

في مؤتمر صحافي، قال مانلي (بعد اجتماعه برئيسي المجلس النيابي والحكومة وبوزير الخارجية): "رسالتي هنا، كما في أي مكان ان الحكومات القادرة على التأثير على أي مجموعة اختارت العنف وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية يجب أن تمارس هذا التأثير من أجل ثنيها عن ذلك وليس أكثر. وبالنسبة إلى الحكومة اللبنانية، ناقشنا طبيعة بعض المجموعات الناشطة، لكن الأمر يعود إلى الحكومة في كيفية التعامل معها. ونحن نرى أن إحلال السلام الشامل في المنطقة يكون بالعودة إلى طاولة المفاوضات".

في اليوم نفسه، قال البطريرك الماروني نصر الله صفير، قبيل لقائه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في



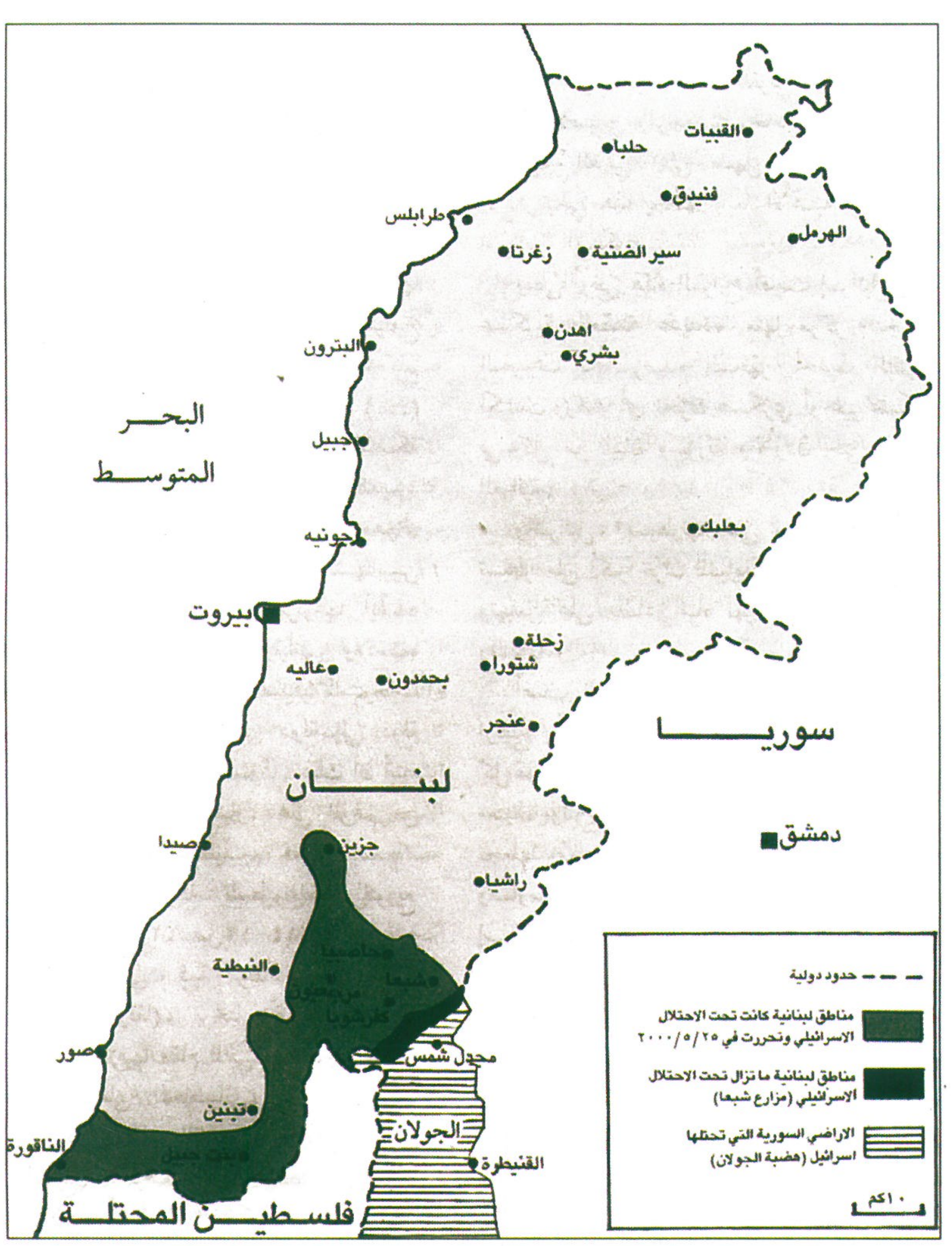
السيد حسن نصر الله يرفض العرض الاميركي

باريس: "... إن الانسحاب الاسرائيلي جعل من المناسب تطبيق اتفاق الطائف، الذي نصّ على أنه بعد مضي سنتين على توقيعه، ينبغي على القوات السورية أن تعيد انتشارها على الأراضي اللبنانية إلى سهل البقاع، والخروج نهائيًا لاحقًا". ورأى صفير أن موضوع مزارع شبعا "مثير للجدل وينبغي حله في إطار الأمم المتحدة، إذ إن حقوق لبنان في هذه المزارع ليست بالوضوح الذي يزعمه بعضهم".

22- في عددها 31 تشرين الأول (2001)، نشرت "الحياة"، وعلى الصفحة الأولى، أقوالاً خصتها بها "مصادر واسعة الاطلاع"، وهي أن حزب الله رفض عرضًا أميركيًا نُقل إليه بالواسطة ويقضي بتطبيع العلاقة معه تمهيدًا لرفع الحزب عن لائحة المنظمات الإرهابية، مقابل تعاونه مع واشنطن وتنسيقه معها، في مواجهة عدد من التنظيمات الأصولية، ومنها "طالبان" في أفغانستان. وأوضحت المصادر ان جهات

وسيطة نقلت هذا العرض إلى قيادة حزب الله في بيروت، قبل أكثر من أسبوعين. وهو يشمل أن يصدر الحزب مواقف معلنة تشكّل مراجعة لمرحلة سابقة من نشاطاته التي يتهمه الأميركيون بأنه مارس أعمالاً إرهابية خلالها، وأن يمتنع عن القيام بعمليات ضد اسرائيل في منطقة مزارع شبعا ويتحول إلى حزب سياسي، إضافة إلى تعاونه مع واشنطن ضد تنظيمات ومنظمات أصولية أخرى منها "طالبان"، مقابل عدم اعتباره من جانب الإدارة الأميركية تنظيمًا إرهابيًا.

ودائمًا وفق ما نشرته "الحياة"، وحرفيًا، أن المصادر الواسعة الاطلاع أوضحت لها أن قيادة الحزب رفضت هذا العرض كليًا وأن الخطاب الذي ألقاه أمينه العام السيد حسن نصر الله في 22 الشهر الجاري (تشرين الأول 2001) لمناسبة يوم الجريح وأعلن فيه "للصديق والعدو والخصم... إن حزب الله في قناعاته وأفكاره وطريقه وجهاده ومقاومته وأهدافه لن يتغير بالنسبة إليه شيء على الإطلاق..." كان بمثابة إعلان رفض لهذا العرض. وأضافت "الحياة" أن المصادر كشفت أن هذا العرض رافق زيارة أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، اللبناني الأصل داريل عيسى إلى بيروت منتصف الشهر الجاري (تشرين الأول 2001). وهو كان أعلن "اننا نتفهّم أعمال المقاومة التي قام بها الحزب على الأرض اللبنانية وأن عليه مراجعة المرحلة السابقة من نشاطاته". وقالت (المصادر) ان ثمة من نقل العرض في الفترة نفسها، فرفضه الحزب، في وقت كانت الإدارة تبحث في إمكان لقاء إحدى الشخصيات شبه الرسمية التي زارت المنطقة مع قياديين من الحزب، في حال تجاوبت قيادته مع العرض الذي نقل إليها. إلا أن رفض الحزب العرض أدّى إلى صرف النظر عن فكرة هذا اللقاء من الجانب الأميركي، على ما يبدو. وامتنعت المصادر عن تحديد الجهة التي نقلت العرض (يبقى، إزاء هذا الأمر، ما سيعلنه حزب الله، أو الإدارة الأميركية، أو الاثنان).



المصدر: منيف الخطيب، «مزارع شبعا، حقائق ووثائق»، ص١٦.

قضايا جنوبية - لبنانية عالقة

١- مزارع شبعا

"ليس الخط الأزرق الذي رسمه خبراء الأمم المتحدة الحدود النهائية للبنان المعترف بها دوليًا. فمزارع شبعا أرض لبنانية واستمرار اسرائيل في احتلالها يعني أنها لم تنفّذ القرار 425 بشكل كامل. وإذا كان ثمة نقاش أو محاولات لإضعاف الموقف اللبناني وفرض شروط علينا، بذريعة القول إن المزارع ليست لبنانية أو أنها خاضعة للقرار 242 وليس للقرار 425، وبالتالي لإشراف قوات "الإندوف" العاملة في الجولان وليس لإشراف قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب اللبناني، فإن ذلك لن يغيّر الموقف اللبناني لا سيّما بعد الموقف السوري الواضح الذي أعلنه أكثر من مرة الرئيس السوري بشار الأسد والرسالة الرسمية التي أرسلت من قبل سورية إلى الأمم المتحدة وتؤكّد فيها لبنانية مزارع شبعا بما يؤكّد حق لبنان في النضال المستمر وبكافة الأشكال من أجل تحريرها وبسط سيادته عليها" (وزارة الإعلام، في "تمهيد" لدراسة الدكتور عصام خليفة، "مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية"، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، 2001، ص5).

وفي آخر موقف لبناني، في الصدد هذا، تأكيد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود على "حق لبنان في النضال من أجل استرجاع مزارع شبعا..."، لدى استقباله وزير الخارجية الكندي جون مانلي في 30 تشرين الأول 2001. لكن، في اليوم نفسه، كان البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله صفير يصرّح في باريس، عقب اجتماعه بالرئيس الفرنسي جاك شيراك، بقوله: "إن المقاومة مكوّنة من لبنانيين سعوا إلى تحرير الجنوب اللبناني وقد تمّ ذلك، ونأمل أن تبسط الدولة سلطتها على كل الأراضي اللبنانية". وعن موضوع مزارع شبعا بالتحديد، رأى البطريرك أنه موضوع "مثير للجدل وينبغي حله في إطار الأمم المتحدة، إذ إن حقوق لبنان في هذه المزارع ليست بالوضوح الذي يزعمه بعضهم".


الرئيس إميل لحود

الكلام على "قضية جنوب - لبنانية عالقة"، هنا،

إنما يتعلق بمزارع شبعا. أما بلدة شبعا فقد شملها التحرير من الاحتلال الاسرائيلي في 25 أيار 2000. وتشكّل البلدة مع مزارعها "وحدة جغرافية متماسكة تقع في قلب جبل الشيخ، وتحتل القسم الأكبر منه، المتمثل بالسفوح الجنوبية الغربية لهذا الجبل (...) فبلدة شبعا ومزارعها وأراضيها الزراعية ومشاعاتها... تشكّل شبه مستطيل يتراوح عرضه بين 7 و 15 كلم إلى ما يزيد عن 25 كلم طولاً، اي الزاوية الجنوبية الشرقية من لبنان (...) ولقد شكّلت بلدة شبعا ومزارعها وحدة متماسكة عبر الحقب التاريخية، فكانت، في القديم، الجزء الأساسي مما كان يُسمّى بـ"هلال المقاتلين" الذي يمد الأمراء الشهابيين بالمقاتلين. كما شكّلت، هي ومزارعها أيضًا، صلة وصل بين فلسطين وسورية ولبنان، ولا سيّما في المجال التجاري واستيراد وتصدير المنتوجات الزراعية والمواشي والبضائع من دولة إلى دولة سواء أكان ذلك مسموحًا أم ممنوعًا. ذلك أن أبناء شبعا قد مارسوا التجارة بامتياز، على الرغم من الصعاب..." (منيف الخطيب، "مزارع شبعا، حقائق ووثائق"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2001، ص12-14).

ومزارع شبعا هي: قمة الزلقا، مراح الملّول (أعلى المزارع موقعًا)، برختا (أقربها إلى بلدة شبعا)، المشهد (فيها مقام للنبي إبراهيم)، مزرعة رمتا (تشرف على الحاصباني)، الربعة، بيت البراق وكفردور (تقع بالقرب من وادي العسل وغنية بالينابيع)، حرف الغبرة، بسطرا، زبدين، ققوة، القرن، خلّة غزالة، فشكول، مزرعة المغر (الأقل ارتفاعًا عن سطح البحر).

تأتي الأهمية الاستراتيجية الأمنية لهذه المزارع، إضافة إلى أهميتها من حيث غناها بمصادر المياه، في طليعة الأهداف التي تسعى إسرائيل إليها في احتلالها وتثبيت هذا الاحتلال. وفي رأي النائب السابق، ابن شبعا، منيف الخطيب (المرجع المذكور) أن هذين الهدفين متحققان في مزارع شبعا التي تقع على سفوح جبل الشيخ وتشرف من الشمال الغربي على وادي التيم ونهر الحاصباني ومرجعيون وحاصبيا، وتشرف في الجنوب الغربي على سهل الحولة، وموقعها الاستراتيجي هذا يجعلها بالغة الأهمية في حساب اسرائيل العسكري.

وعلى أرض هذه المزارع أقامت إسرائيل مواقع عسكرية محصّنة عديدة، منها مركز التجسّس المعروف بـ"المرصد" المجهّز بأحدث التقنيات لكشف ورصد أي تحرّك عسكري أو غير عسكري في كل من لبنان وسورية والأردن حتى الحدود العراقية.

واسرائيل، بسيطرتها على مزارع شبعا، إنما تسيطر على أكبر خزّان للمياه في الشرق الأوسط، وتهيمن على مصادر مياه نهر بانياس والحاصباني واللدان والوزاني، وغيرها من الينابيع.

أضف إلى ذلك الأهمية السياحية للمزارع: ارتفاع يتيح لها الإطلال على مساحات واسعة في كل من لبنان وسورية وفلسطين وعلى البحر، ومناخ معتدل وثلوج في فصل الشتاء... كلها عوامل تجعلها مميزة للاصطياف والإشتاء والاستجمام وممارسة مختلف أشكال الرياضات. وقد أقامت إسرائيل فعلاً أكثر من مركز مهم للتزلّج فوق تلال عالية تتجاوز في ارتفاعها الألفي متر، بالإضافة إلى العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية.

نتيجة لهذه المزايا المتعددة لمزارع شبعا، وبحكم ملاصقتها لمرتفعات الجولان السورية، تحوّل احتلال مزارع شبعا إلى هدف تسعى اسرائيل للتمسّك به وتثبيته، خصوصًا أن هذه المزارع احتلتها إسرائيل مع احتلال الجولان (1967). ولتبرير استمرارها في احتلال مزارع شبعا، في وقت أُجبرت فيه تحت ضربات



ارض غنية بالينابيع

المقاومة على تنفيذ القرار 425، عمدت اسرائيل إلى نفي "لبنانية" هذه المزارع زاعمة أنها سورية، وأن القرار 425 لا يشملها، وأن قوات الطوارئ الدولية التي جاءت إلى لبنان لتنفيذ هذا القرار لم تنتشر فيها.

(حول "لبنانية" مزارع شبعا، تاريخًا وحقًا قانونيًا، ومطامع الصهيونية بها واحتلال إسرائيل لها، راجع: د.عصام خليفة، المرجع المذكور أعلاه، وكتابه "لبنان، المياه والحدود"، ج2، بيروت 2000؛ وكذلك: منيف الخطيب، المرجع المذكور أعلاه؛ ويوسف ديب، "مزارع شبعا، دراسة وثائقية لمراحل الاحتلال والاقتلاع والأطماع وتأكيد الحق اللبناني"، المديرية العامة للدراسات والمعلومات في مجلس النواب، واللجنة الوطنية لإحياء 14 آذار و18 نيسان، 2001؛ ومن الدراسات العديدة المنشورة في الجرائد: عبد اللّه هاشم، "الحياة"، 16 أيار 2000، ص 13؛ وصدر في تشرين الثاني 2001 ، للمحامية الباحثة ماري غنطوس: "مزارع شبعا والقانون الدولي العام"، بالفرنسية، عن دار "مختارات").

2- قرية النخيلة

"... هي جزء من أراضي الدولة اللبنانية بحسب الوثائق التاريخية المختلفة" (د. عصام خليفة، "مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية"، وزارة الإعلام، 2001، ص 24).

ويتابع الدكتور خليفة، فيحدّد موقعها (في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية من قضاء حاصبيا)، ويثبت

لبنانيتها منذ مطلع فترة الانتداب وخلال فترة الاستقلال بالخرائط والوثائق في الملحق:

- تبعًا لخط بوليه - نيوكومب، 1923 (خريطة رقم 1).
- قرار الجنرال غورو رقم 318 الذي حدّد فيه حدود لبنان الكبير.
- قرار المفوض السامي الجنرال ساراي SARRAIL رقم 3066 المتعلق بالتنظيم الإداري للبناني الكبير. وقد وضّح القرار أن من قرى مديرية حاصبيا: قرية شبعا (والمزارع هي جزء من هذه القرية) وقرية النخيلة.
- المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 3 آذار 1930 الذي يختص بتقسيم أراضي الجمهورية اللبنانية إداريًا، والذي ذكر قرية النخيلة في قضاء مرجعيون.
- لائحة الضرائب السنوية الصادرة عن الدولة اللبنانية عام 1933، لحظت، بالنسبة إلى قرية النخيلة، دفع 5038 غ.ل.س.
- المرسوم رقم 3489 تاريخ 20 كانون الأول 1944 الذي حدّد صلاحيات بعض قضاة الصلح، وكانت قرية النخيلة من منطقة صلاحيات حاكم صلح حاصبيا.
- في المراسيم الإدارية الصادرة خلال فترة الاستقلال: المرسوم الاشتراعي رقم 18 تاريخ 13 كانون الثاني 1953 (قرية النخيلة من قرى قضاء مرجعيون)، والمرسوم الاشتراعي رقم 19 تاريخ 14 نيسان 1953 (قرية النخيلة هي من قرى قضاء حاصبيا)، والمرسوم رقم 11 تاريخ 19 كانون الأول 1954 (تأكيد على أنها في قضاء حاصبيا)، والمراسيم الاشتراعية اللاحقة، وآخرها رقم 252 تاريخ 24 شباط 1983، أعادت التأكيد على أن النخيلة لا تزال في قضاء حاصبيا (نص المرسوم، الملحق رقم 14، ص 74 من كتاب الدكتور عصام خليفة المذكور آنفًا).
- في القوانين الانتخابية، حيث ترد قرية النخيلة، منذ قانون 24 نيسان 1957، في عداد المنطقة الانتخابية 22 وهي منطقة مرجعيون - حاصبيا.
- في إحصاء السكان اللبنانيين، ليس خلال فترة الانتداب وبخاصة عام 1932 فحسب، بل أيضًا خلال فترة الاستقلال. فالمرسوم 7008 تاريخ 30 آذار 1967 الذي نشر عدد المدونين في سجلات الإحصاء لغاية تاريخ أول كانون الثاني 1965، لحظ، في قضاء حاصبيا، سكان قرية النخيلة.
- عند مرور خط شركة أرامكو في خراج قرية النخيلة، ليصل إلى البحر المتوسط (الزهراني)، حصلت منازعات بين سكان القرية من مالكي العقارات والشركة الأميركية. وقد طُرح هذا النزاع أمام المحاكم اللبنانية لكي تبتّ به. وقد خضعت الشركة الأميركية لأحكام القضاء اللبناني. فإذا كانت النخيلة غير لبنانية، هل كانت الشركة الأميركية النفطية الكبرى تخضع لسلطة القضاء اللبناني؟ (خليفة، ص 26، نقلًا عن جريدة "النهار"، 10 حزيران 2000، إضافة إلى صورة عن نص إقرار الشركة الأميركية بلبنانية النخيلة، في الملحق رقم 16، ص 76 من كتاب د.خليفة).
- تدوين عقارات النخيلة في الدوائر العقارية اللبنانية في مركز محافظة الجنوب (صيدا). والإفادات المعطاة لم تقتصر على فترة الانتداب، وإنما ثمة إفادات تعود إلى فترة السبعينات، أي بعد نحو ثلاثين سنة من نيل الاستقلال (نموذج عن إفادة عقارية يعود تاريخها إلى 5 حزيران 1971، خليفة، ص 60).

إضافة إلى قرية النخيلة، ضمّت منطقة النفوذ البريطاني، بحسب سايكس - بيكو، ثم اتفاقية الحدود (1923)، نحو 25 قرية يقع معظمها في إصبع الجليل، وهي: المطلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الزويّة، المنصورة، أقرت، كفربرعم، النبي روبين، البصة، الذوق التحتاني، الذوق الفوقاني، خان الدوير، العباسية، دفنة، معسولة، حانوتا، اللزازة، الدوارة، الخصاص، صروح، المالكية، الجردية والدحيرجة. وكان هدف هذا الضم واضحًا وهو السيطرة على منابع المياه المتساقطة من جبل الشيخ، وعلى مجاري نهر الأردن.

أما سكان قرى الحولة وإصبع الجليل الست والعشرين (النخيلة والقرى المذكورة أعلاه) فهم من المسلمين السنّة، ونالوا الجنسية اللبنانية في العام 1993 (راجع تاليًا "القرى السبع"). والكثير منهم يقطنون المخيّمات الفلسطينية مثل عين الحلوة ومخيم البرج الشمالي.

3- القرى السبع

لم تكن بين لبنان وفلسطين، حتى سنة 1917، حدود البتة، إذ كانت حدود الولايات متغيرة باستمرار، وكانت تعبيرًا عن مجرد ترتيبات إدارية تتعلق بعملية الجباية.

اتفاق سايكس - بيكو رسم الحدود بين فلسطين ولبنان من نقطة تمتد من بلدة الزيب، جنوبي رأس الناقورة، باتجاه الجليل، وتحديدًا نحو الشاطئ الغربي لبحيرة طبرية. وهذا يعني أن القرى السبع وقرى أخرى في إصبع الجليل وقعت ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، أي انها ألحقت بلبنان؛ وكذلك وقعت بحيرتا الحولة وطبرية ومنابع نهر الأردن في منطقة النفوذ الفرنسي.

وبموجب اتفاق الكولونيل البريطاني نيوكومب والكولونيل الفرنسي بوليه (1923)، جرى ترسيم جديد للحدود بين لبنان وفلسطين، فتزحزح خط حدود سايكس - بيكو شمالاً فصار يتجه من رأس الناقورة شرقًا بدلاً من قرية الزيب، ونُقلت القرى السبع وقرى أخرى في إصبع الجليل إلى منطقة النفوذ البريطاني (فلسطين).

لم تراعِ هذه الحدود التي رسمها البريطانيون والفرنسيون رغبة السكان ولا مصالحهم. ثم جاء اتفاق الهدنة في 23 آذار 1949 ليكرّس خطوط الأمر الواقع التي نشأت جراء حرب 1948. "فيقتطع مساحات جديدة من أراضي بلدات رميش ويارون وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا والعديسة وكفركلا، ويضمّها إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل). علمًا أن أراضي القرى السبع مسجلة في الدوائر العقارية اللبنانية، ومعظمها كان يتبع إداريًا قضاء صور حتى العام 1926" (صقر أبو فخر، عضو هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، "الحياة"، 1 شباط 2000، ص8).

ما هي القرى السبع؟

1- إبل القمح: كلمة إبل أو آبل تعني المرج. كانت هذه القرية تابعة لناحية بانياس قبل أن تُضم إلى فلسطين بحسب رسم حدود 1923. تبعد كلم واحد عن الحدود اللبنانية (الحالية). دمّرتها القوات الصهيونية سنة 1948، وأقامت اسرائيل فوق أراضيها مستعمرة "كفار يوفال" (صقر أبو فخر، المرجع المذكور أعلاه).

2- تربيخا (طير بيخا): تقع على طريق رأس الناقورة - البصة - جسر بنات يعقوب (نهر الأردن). كانت من أعمال قضاء صور في العهد العثماني، وظلت تابعة للبنان إلى أن ألحقت بفلسطين (1923). أرضها جبلية، ترتفع عن سطح البحر 400 م. ومصادر مياهها عيون ماء قريبة وعدّة برك ومجموعة آبار قديمة العهد. تعتمد كثيرًا على زراعة التبغ، وكثرت فيها أشجار التين وكروم العنب. ولم يتمكّن الصهيونيون من امتلاك أي بقعة من أراضيها طيلة فترة الانتداب. ولم يتجاوز عدد سكانها، أواخر الانتداب، ألف نسمة، وكان فيها مسجدان ومدرسة ابتدائية، ومركز جمرك ومركز شرطة (لمراقبة الحدود الملاصقة). وُجدت فيها آثار معصرة للزيت ومدافن منقورة في الصخر، دمّرها

الصهيونيون عام 1948 بعد أن أجبروا سكّانها على الجلاء عنها إلى القرى المجاورة في لبنان، وأقاموا مكانها مستعمرة "شومراه" (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ط1، 1984، ص528).

3- صلحة: ترتفع نحو 500م عن سطح البحر، وبالقرب منها "وادي صلحة" الذي يحتوي على آثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وتدل على شهرتها منذ القديم بزراعة الزيتون والعنب. نما عدد سكانها من 742 نسمة عام 1931 إلى 1070 نسمة عام 1945. قاوم أهلوها ببسالة عندما تعرّضوا للعدوان الصهيوني (1948) الذي دمّر القرية وطرد سكانها، وأنشأ على أراضيها مستعمرة "يبرون" تجاه القرية اللبنانية المسمّاة "بارون" (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط1، 1984، ص46).

4- قَدَس: قامت هذه القرية مكان بلدة "قادش" الكنعانية، وكانت من أجل جند الأردن، وكان يطلق على بحيرة الحولة، التي تقع على بعد 7 كلم جنوب شرقي القرية، بحيرة قدس. وظلت هذه القرية تتبع لبنان حتى 1923. تعلو عن البحر 470م. خلال الانتداب استملك الصهيونيون 27,9٪ من أراضيها. في العام 1945، بلغ عدد سكانها (مع قرية بليدة) 390 نسمة. شرّد الصهيونيون سكّانها ودمّروا بيوتها في العام 1948 (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط1، 1984، ص507).

5- المالكية: تبعد 500م عن الحدود الحالية. كانت تابعة للبنان حتى العام 1923 (بوليه - نيوكومب). تعلو 690م عن سطح البحر. كان فيها 254 نسمة من العرب عام 1931، وارتفع العدد إلى 360 نسمة عام 1945. أُقيم مخفر للشرطة على بعد 500م جنوب شرقي القرية، وجرت فيها، عام 1948، معارك بين العرب والصهيونيين، وتبادلوا السيطرة عليها، وأخيرًا احتلّها الصهيونيون فشرّدوا سكّانها ودمّروا بيوتها. وفي عام 1949 أقاموا كيبوتز "ملكياه" جنوب شرقي القرية (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، ط1، 1984، ص74).

المعارك بين الصهيونيين والعرب، التي وقعت على أرضها، في العام 1948، اشتهرت بالدور الذي قام به الجيش اللبناني في إطار وتنسيق مع جيش الإنقاذ العربي، وبعنف القتال. وسقط في هذه المعارك النقيب اللبناني محمد زغيب، وكان معروف سعد من المتطوعين في القتال الذين أبلوا البلاء الحسن.

6- النبي يوشع: سُمّيت بذلك نسبة إلى المزار الموجود فيها، ويقال إنه قبر يشوع ابن نون (ينكر الإسرائيليون ذلك تمامًا). تعلو 380م عن سطح البحر في منطقة تشرف على سهول الحولة الشمالية. كان فيها 70 نسمة في العام 1945. ضمّت جامعًا، وأنشأ البريطانيون في شمالها مخفرًا، هاجمه الصهيونيون في 25 آذار 1948، ولكنهم فشلوا في احتلاله وقُتل منهم 40 فردًا. وفي 17 أيار، احتلّت القوات الصهيونية القرية والمخفر بعد أن اضطر العرب للانسحاب منها، ودمّر الصهيونيون القرية وشرّدوا سكانها العرب (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، ط1، 1984، ص454).

7- هونين: لبلدة هونين تاريخ حافل في الحروب الإسلامية - الإفرنجية، فقد احتلّها الإفرنج مع غيرها من بقاع الجليل. وفي عام 1157، وقبل معركة الملاحة المعروفة، فشل هجوم للإفرنج على معسكر أسد الدين قرب هونين. وفي عام 1179 شيّد الإفرنج في البلدة قلعة عُرفت باسم "القلعة الجديدة". وفي 1187، حاصرها المسلمون فاستسلم مَن فيها صلحًا في كانون الأول من العام نفسه، ولكن الإفرنج استعادوها صلحًا في عام 1240 وظلّوا فيها إلى أن حرّرها الظاهر بيبرس نهائيًا في عام 1266؛ وقد أدّى الزلزال الذي حدث في عام 1837 إلى تهدّم القلعة

وجعلها غير صالحة للسكن. تعلو هونين 660م عن سطح البحر. في العام 1945، كان الصهيونيون قد استملكوا 3,4٪ من أراضيها. كان عدد سكانها، في العام 1945، 1620 نسمة، ويشمل هذا العدد سكان قريتي الحولة والعديسة (قريبتان جدًا منها). شرّد الصهيونيون سكّانها العرب ودمّروا بيوتهم (1948). في 1951، أسّس صهيونيون هاجروا من العراق واليمن مستعمرة "مرجاليوت" على أراضيها (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، ط1، 1984، ص552).

كان عدد سكان القرى السبع في العام 1945 (أي قبل ثلاث سنوات من تهجيرهم إلى لبنان) نحو 4770 نسمة، وأصبح عددهم، وهم لاجئون في لبنان نحو 25 ألفًا في العام 1994.

في لبنان، صُنّف الكثير منهم فلسطينيين وسُجّلت أسماؤهم في وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، ومُنحوا وثائق سفر خاصة باللاجئين، وبهذه الصفات عُوملوا كبقية الفلسطينيين، فحُرموا من حق العمل في المؤسسات العامة والخاصة.

"رافقت مسألة جنسية أهالي القرى السبع مختلف العهود الرئاسية اللبنانية، ولم تجد لها حلا إلا في سنة 1993 عندما أصدر الرئيس الياس الهراوي مرسومًا منح بموجبه أهالي القرى السبع وأهالي 26 قرية أخرى في الحولة وإصبع الجليل الجنسية اللبنانية. ولمزيد من الدقة، فإن نحو 15 ألفًا من أهالي القرى السبع نالوا الجنسية اللبنانية في فترات متتالية قبل سنة 1993، وفي سنة 1993 جرى تجنيس نحو 9 آلاف منهم، وبقي نحو ألف من أهالي هذه القرى لم يتمكّنوا من نيل الجنسية اللبنانية لأسباب مختلفة. وسكان هذه القرى هم من المسلمين الشيعة، وكان يوجد بين سكان قرية إبل القمح بعض العائلات المسيحية القليلة" (صقر أبو فخر، "الحياة"، 1 شباط 2000).

4- المياه:

يعتبر لبنان خزّانًا للمياه ومصدرًا مهمًا بالنسبة إلى فلسطين (اسرائيل) وسورية والأردن. وشكّل الجنوب اللبناني، نظرًا إلى ما يمتلكه من مصادر مائية، ممرًا طبيعيًا للمياه السطحية اللبنانية المتوجهة نحو الدول المجاورة. بذلك حدّد الجنوب مسار الكثير من المشاريع المائية في المنطقة. والمعلوم أن أهم مصادر المياه في جنوب لبنان، هي: نهر الليطاني، نهر الحاصباني الذي ينبع من وادي التيم ويسقي البقاع الجنوبي قبل دخول فلسطين ويشكّل أحد روافد نهر الأردن؛ نهر الزهراني؛ نهر الأولي؛ نهر الوزاني الذي ينبع من قرب قرية الوزّانة الحدودية جنوب بلدة الخيام ثم يدخل أراضي شمال فلسطين. وإلى هذه الأنهار ينتشر في الجنوب عدد من العيون والينابيع والآبار، ما يدلّ، رغم عدم وجود دراسات جادة في الموضوع، على أن أرض الجنوب غنية كذلك بالمياه الجوفية.

"أواسط آذار 2001، انطلقت من الكيان الصهيوني حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة محذّرة لبنان بأن ما يقوم به يشكّل سببًا كافيًا لشنّ الحرب. وكالعادة هُرع "الغيارى" على الأمن والسلام في المنطقة لتدارك الموقف مستطلعين زعماء اسرائيل عن السبب الذي أقضّ مضاجعهم فكانت الإجابة أن لبنان "يحوّل" مجرى نهر الحاصباني. وسرعان ما تبيّن لهؤلاء أن التحويل المزعوم لم يكن سوى قسطل صغير وضعته أيد لبنانية على مجرى لبناني هو نبع الوزّاني لإرواء عطش قرية لبنانية مجاورة تحمل إسم نبعها، وحُرمت من مائه طوال سنوات الاحتلال الاسرائيلي للجنوب. ولقد اقتضت تهدئة خواطر المسؤولين الصهاينة تدخّل دول كبرى إلى جانب الأمم المتحدة لإقناعهم أن المسألة لا تتعدى سحب كمية بسيطة من مياه ذلك النبع لا تشكّل سوى نسبة ضئيلة من

حصة لبنان فيه. ولم يكن الصهاينة يجهلون تلك الحقيقة لكنهم أرادوا توجيه رسالة تهديد مفادها أن انسحابهم القسري من جنوب لبنان لا يعني التخلي عن أطماعهم في السيطرة على مياهه، ما يكشف تاليًا عن أبرز الأهداف الكامنة وراء استمرار احتلالهم لمزارع شبعا القائمة على سفوح جبل الشيخ الذي يحتوي على واحد من أكبر خزانات المياه الجوفية في المنطقة، ومنه تنبثق ينابيع بانياس واللدّان والوزّاني التي تشكّل المصدر الأهم لمياه نهر الأردن. إنها حرب المياه إذن تلك التي تواصل إسرائيل شنّها على لبنان، كما على سورية وفلسطين والأردن، منذ قيامها. فحرمان لبنان حقه في مياهه، ومنعه من تنفيذ مشاريعه المائية لتنمية الجنوب منذ الخمسينات، وسرقة مياهه على نحو مكشوف أو مستور، كلها أمور مباحة ومشروعة في عقيدة العدو الصهيوني. أما أن يحاول لبنان الإفادة من مياهه، حتى ولو كان ذلك بحجم قسطل صغير موضوع على نبع، فتهديد لأمن إسرائيل، بل لوجودها، يستوجب منها إعلان الحرب الشاملة. تلك هي شِرعة العدو التي يضعها فوق كل الشرائع والقوانين الناظمة لتقاسم مياه المجاري المائية الدولية، فضلاً عن أطماعه في السيطرة على المياه الوطنية للدول العربية المجاورة" (وزارة الإعلام، تمهيد لدراسة الدكتور طارق المجذوب، "أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية، ملاحظات حول روافد الأردن والقانون الدولي"، 2001، ص5).

(عدد كبير جدًا من الدراسات حول قضية المياه اللبنانية وأطماع إسرائيل فيها، جذورًا تاريخية وواقعًا ومشاريع ووضعًا في ضوء القوانين والاتفاقات الدولية. برز منها تلك التي وضعها الإختصاصي في قضايا المياه والنزاعات حولها الدكتور طارق مجذوب، منها الكتاب المشار إليه آنفًا، فضلاً عن كتب أخرى له أشار إليها فيه، وملف خاص له نشرته الحركة الثقافية - أنطلياس في سياق ملف خاص بقضايا المياه اللبنانية في العام 2000؛ وقد شكّلت أعماله المرجع الأساسي لمختلف الدراسات التي نشرتها الجرائد والمجلات - "النهار"، "الحياة"، "السفير" - ودارت حولها الندوات في الموضوع المائي اللبناني. وكذلك، الدكتور عصام خليفة، في عدد من أعماله، أخصّها كتاب "لبنان، المياه والحدود"، ج2، بيروت، 2000؛ ومرّ خليفة أيضًا على قضية نهر العاصي مع سورية، ووضع دراسة بعنوان "اتفاقات نهر العاصي بحاجة إلى تعديل"، "النهار"، 17 كانون الأول 2000، ص15).

5- اللاجئون الفلسطينيون

ثمة وجهان لهذه القضية، مثلها مثل غيرها من القضايا "الجنوب - لبنانية العالقة": وجه القضية الوطنية اللبنانية العامة ووجه متعلق بالجنوب.

كقضية وطنية عامة، ينشدّ الانتباه العام والمطلب العام وكذلك الموقف اللبناني العام إلى "رفض التوطين" وإلى المطلب المتصل به مباشرة وهو مطلب "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين. وفي آخر موقف لبناني، في الصدد هذا، ما صدر عن رئيس الجمهورية في تشديده على "حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وعدم توطينهم في الدول الموجودين فيها، ومنها لبنان الذي يرفض بقوة أي مقايضة في مقابل توطين الفلسطينيين على أرضه"، في استقباله وزير خارجية كندا جون مانلي في 30 تشرين الأول 2001.

تنص الفقرة (ط) من مقدمة الدستور، في نهايتها، على أن "لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين". وهذه الفقرة منقولة حرفيًا من البنود التي وردت في "المبادئ العامة والإصلاحات" في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) والتي أصبحت مقدمة أو ديباجة للدستور بموجب



لاجئتان فلسطينيتان

القانون الدستوري الصادر في 31 أيلول 1990.

بعد أن يعدّد الدكتور محمد المجذوب (في كتاب "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين رفض التوطين وحق العودة"، وزارة الإعلام، 2001، ص 18-19) أسباب تمتع الفقرة (ط) بالقوة الإلزامية، وعلى رأس هذه الأسباب ورودها في الدستور، يذكر أن رفض التوطين حاز على "الإجماع الرسمي والشعبي، وإجماع الفصائل الفلسطينية، وإجماع الدول والأجهزة والشخصيات الدولية (وذلك بالاعتماد على ما صدر عنها من تصريحات)" (ص 20).

(المرجع المذكور للدكتور محمد المجذوب يغطي، بصفحاته القليلة - 40 صفحة - ولكن الكثيفة، موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خاصة لجهة "قضية التوطين" وقضية "حق العودة" وأساسها القانوني - القرار الدولي الرقم 194 - في وجه ادعاءات اسرائيل لعرقلة العودة).

ومن المعلوم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وثيقة، بل عضوية الصلة بالقضية الفلسطينية وبقضية المقاومة الفلسطينية عمومًا، خصوصًا في لبنان وبالأخص في الجنوب. ومنذ أواسط ثمانينات القرن العشرين، تراجع، منها، الجانب العسكري (المقاوم، الفدائي)، وما لبث أن اضمحلّ، ليستمر الجانب المدني - الاجتماعي - الإنساني، الذي يشكّل قضية عالقة من شقين رئيسيين: رفض توطينهم وحقهم في العودة.

عن أوضاعهم في الجنوب ان مخيمات منطقة صور الرئيسية الثلاث، الرشيدية والبص والبرج الشمالي، يعيش فيها نحو 75 ألف فلسطيني، ويتوزّع عدد منهم على تجمّعات تحوّلت ما يشبه قرى فلسطينية صغيرة، مثل المعشوق، البرغلية، القاسمية وكفربد. وتقاربت الأوضاع الاجتماعية في ما بينهم وبين اللبنانيين من أبناء هذه المناطق. و"زاد في سهولة الاختلاط وجود عدد لا بأس فيه من أصحاب الانتماء الملتبس. فأبناء القرى السبع، وهم شيعة، تهجّروا من قراهم إبان نكبة فلسطين. لم تعترف الدولة اللبنانية إلا أخيرًا بلبنانيتهم، وهم يحملون إلى اليوم بطاقات اللجوء (...) وموجودون بكثرة في منطقة صور وكانوا إحدى قنوات الاختلاط الرئيسية، إذ ساعدتهم شيعيتهم على السكن في القرى وخارج المخيّمات كما سهّلت بطاقات "الأونروا" عليهم دخول المخيمات والعمل فيها (...) هذا الاختلاط الاجتماعي والاقتصادي هو أحد مستويات العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين التي لها مستويات أخرى، إذ كانت له نتائج كارثية خلال حرب المخيمات، ما زالت إلى اليوم تقف وراء حساسيات متبادلة حادة، فسهّلت على الأطراف المتقاتلين عمليات الاعتقالات والتصفيات المتبادلة، التي لا يزال في وعي اللبنانيين

والفلسطينيين من أبناء المنطقة حكايات أليمة منها تحول دون اكتمال تواصلهم" (حازم الأمين، "الحياة"، 18 تشرين الثاني 1999، ص 10).

فلسطينيو صيدا وجوارها، في مخيمي عين الحلوة والمية ومية، كما في أحياء المدينة والأحياء المجاورة لها، يبلغ إجمالي تعدادهم نحو 81 ألف فلسطيني بحسب إحصاء الأونروا. ويعزى قدومهم إلى صيدا، كسبب أساسي، إلى التجانس الاجتماعي والطائفي. "فإلى المدينة وفدت، قبل نكبة فلسطين مئات من العائلات الفلسطينية، وكذلك ذهب نظير هذا العدد من الصيداويين إلى المدن الفلسطينية بهدف التجارة والعمل. وانعقدت بين العائلات الفلسطينية والصيداوية أثناء ذلك علاقات ومصاهرات كثيرة. وبعد النكبة وأثناءها قدم الصيداويون من فلسطين. واستقرّ الفلسطينيون حيث هم في المدينة، وأعدادهم ليست قليلة. ولهذا فإن الوجود الفلسطيني في صيدا نوعان: الأول سكان المدن الذين أقاموا في أحياء المدينة، وأبناء منطقة الجليل الأعلى الذين استقرّوا في مخيمي عين الحلوة والمية مية. وما زال الوضع على هذه الحال إلى اليوم على رغم تبدلات كثيرة حصلت في البنية والتركيب السكّاني لأبناء الجنسين" (حازم الأمين، المرجع المذكور نفسه).

وكان للاختلاط الصيداوي – الفلسطيني وجوه أخرى قبل الحرب اللبنانية وأثناءها وبعدها. إذ "غالبًا ما تخلّل الأحزاب اللبنانية في المدينة انتماء فلسطيني والعكس صحيح أيضًا. ويلاحظ أحد المراقبين الصيداويين أن في الستينات كان بين خمسة أعضاء لقيادة حزب البعث في المدينة فلسطينيان. وكذلك كان أحد الوجوه البارزة في الحزب الشيوعي اللبناني في المدينة فلسطينيًا. وفي الحقبة نفسها انخرط لبنانيون وفلسطينيون في حركة القوميين العرب المختلطة القيادة آنذاك. ثم أبرز الوجوه النقابية الصيداوية هو من أصل فلسطيني. وفي أثناء الحرب وقبلها بقليل انعكست الآية قليلاً فاجتذبت الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية مئات الصيداويين. وأنشئت فروع فلسطينية لأحزاب كانت لبنانية القيادة والسمات العامة..." (حازم الأمين، المرجع المذكور).

أما اليوم، فأبرز وجوه التداخل الصيداوي – الفلسطيني، على الصعيد السياسي – الديني، يتمثّل "بالتنظيمات الإسلامية اللبنانية ذات ا لامتدادات التي تصل إلى داخل مخيم عين الحلوة، وبالتنظيمات الفلسطينية الإسلامية التي ينضوي فيها عشرات من الصيداويين واللبنانيين الآخرين" (حازم الأمين، المرجع المذكور).

6– الأسرى والمعتقلون

آلاف الأسرى والمعتقلين اللبنانيين قطعوا مسيرة طويلة على طريق الآلام والمعاناة في سجون إسرائيل وحلفائها (ميليشيا سعد حداد، ثم انطوان لحد). من معتقل أنصار الذي زُجّ فيه بآلاف المواطنين بعد اجتياح 1982، مرورًا بالمعتقلات والسجون داخل إسرائيل، وانتهاءً بمعتقل الخيام الذي فتح الأهالي أبواب زنزاناته أثناء التحرير (أيار 2000). بعضهم استشهد رميًا بالرصاص أو تحت التعذيب، وبعضهم الآخر خرج وكان على موعد مع الشهادة في البيت أو المستشفى؛ و"أما مَن كتبت لهم الحياة فكثير منهم خرجوا محكومين بأمراض مزمنة، وإعاقات جسدية، ورضوض نفسية يصعب جبرها".

أما الأسرى والمعتقلون اللبنانيون الذين ما زالوا في السجون الاسرائيلية والذين ما تزال الدولة اللبنانية والمقاومة تطالبان إسرائيل، عبر المجتمع الدولي، بالإفراج عنهم، فهم وفق لائحة بأسمائهم وضعتها

لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية: سمير القنطار (معتقل منذ العام 1979)، محمد البرزاوي (منذ 1987)، أنور ياسين (1987)، حسن عنقوني (1987)، مصطفى حمود (1988)، يوسف وزني (1988)، جواد قصفي (1988)، الشيخ عبد الكريم عبيد (1989)، فادي الجزار (1990)، محمد بدير (1991)، علي بلحص (1992)، مصطفى الديراني (1994)، مخايل نهرا (1997) وابراهيم أبو زيد (1997).

والموقف الرسمي (والمقاومة) في مطلب "عودة اللبنانيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية" موقف ثابت، كرّره رئيس الجمهورية وأكّد عليه، في آخر مرة، لدى استقباله وزير خارجية كندا جون مانلي في 30 تشرين الأول 2001.

"وثيقة الاتهام الدامغة" ضد إسرائيل في قضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في سجونها هي الصفة التي أطلقتها "وزارة الإعلام" في تمهيدها لكتاب الدكتور حسن جوني: "جرائم إسرائيل بحق الأسرى والمعتقلين" (الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، 2001) الذي تناول بحثه في خمسة أقسام: الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين في ضوء القانون الدولي، حيث يبيّن رفض اسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المعتقلين وخرقها للقانون الدولي الإنساني، ورفضها تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة على المقاومين الأسرى؛ وفي القسم الثاني، الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين؛ والثالث، محاكمات الأسرى والمعتقلين؛ والرابع، تحويل الأسرى والمعتقلين إلى رهائن؛ والخامس، مسؤولية إسرائيل عن جرائمها بحق الأسرى والمعتقلين.

(إلى كتاب الدكتور حسن جوني المذكور، نلفت أيضًا، ولمزيد من التفاصيل، إلى مساهمة كمال حمّاد "مسؤولية إسرائيل عن الجرائم المرتكبة في لبنان، مدخل لمقاضاتها وفقًا للقانون الدولي العام"، ضمن كتاب "جنوب لبنان: دراسات في العدوان الاسرائيلي ونتائجه"، الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، 1999. وفادي مغيزل، "حقوق الأسير على ضوء المواثيق الدولية"، ضمن كتاب "14 تموز: يوم الأسير اللبناني"، لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، بيروت، 1998. وكتاب وزارة الخارجية اللبنانية إلى الأمم المتحدة لمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحقيق جنى نصر اللّه في "النهار"، 14 شباط 2000، ص13، حول "181 رهينة لبنانية في السجون الاسرائيلية تعاني الانتهاك الإسرائيلي للمواثيق". ومساهمة د. محمد المجذوب، "انتهاكات إسرائيل للقوانين والقرارات الدولية" ضمن كتاب "الممارسات الإسرائيلية: المخالفات والتعويضات"، اللجنة الوطنية لإحياء 14 آذار و18 نيسان، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، حزيران 1996).

7– الألغام

"إن الألغام التي زرعها في لبنان الجيش الإسرائيلي وميليشيا العملاء المسمّاة "جيش لبنان الجنوبي" (...) بالإضافة إلى الأجسام المشبوهة (...) تعدّ، على الرغم من هزيمة الجيش الإسرائيلي وانسحابه... استمرارًا للعدوان الإسرائيلي على لبنان. فسقوط الضحايا... ومنع الأهالي من مجرّد تفقد أملاكهم أو ممارسة حقهم في زرع أراضيهم... يحوّل منطقة الجنوب والبقاع الغربي، وهي الغنيّة بأراضيها الزراعية وأماكنها التاريخية، إلى منطقة منكوبة..." (من مقدمة د. كمال حمّاد لكتابه "الألغام الإسرائيلية في لبنان، عدوان مستمر على الأرض والإنسان والبيئة".

الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، 2001، ص 7).

"رغم المعاهدات الدولية التي تحظّر استخدام الألغام، وخصوصًا تلك المضادة للأشخاص، وحملات التوعية التي تنشط في تنظيمها منظمات دولية حكومية وأهلية، لا يزال أكثر من 100 مليون لغم مزروعًا في دول تعاني نزاعات داخلية وأخرى انتهت حروبها قبل أعوام طويلة إلا ان مخلفاتها لا تزال حاضرة في يوميات هذه الدول وشعوبها حاصدة المزيد من الضحايا الأبرياء" ("النهار"، 8 كانون الثاني 2001، ص 13).

حصة لبنان من هذه الـ 100 مليون من الألغام والأجسام المتفجرة المتروكة، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي طوال 22 عامًا، ما زرعه الجيش الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، وقدّر بـ"نحو 70 ألف لغم مضاد للأشخاص والآليات، وخلّف آلاف القنابل غير المنفجرة، وآلافًا أخرى من الأجسام المفخخة، وبلغ مجموعها وفق الإحصاءات الأولية نحو 130 ألف جسم متفجر". وكشف الانسحاب المفاجئ للجيش الاسرائيلي، في أيار 2000، "الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة، وخصوصًا أن بعض حقول الألغام المنتشرة في مساحات واسعة غير مسيّج وبعضها الآخر قريب من أماكن سكنية أحيانًا، فضلاً عن كون عدد كبير منها من الأراضي الزراعية. هذا الواقع الجديد تسبّب بوقوع نحو 85 ضحية منذ الانسحاب الإسرائيلي، بينها عشر حالات وفاة" ("النهار"، 8 كانون الثاني 2001، ص 13).

جزء بسيط من المشكلة حُلّ على يد فرقة الهندسة في الجيش اللبناني ذات الإمكانات القليلة المتوافرة، وكذلك على يد قوات الطوارئ الدولية وخصوصًا الفرقة الأوكرانية العاملة في إطارها. وتبقى المشكلة قائمة تنتظر إمكانات أكبر ودعمًا دوليًا. وفي آذار 2001، كانت، في السياق، مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث زار وزير الثقافة والإعلام فيها الشيخ عبد اللّه بن زايد آل نهيان بيروت، فاستقبله رئيس الجمهورية وتسلّم منه رسالة شفهية من رئيس دولة الإمارات يبلغه فيها قرار الإمارات تبنّي مشروع إزالة الألغام التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان. وفي 22 آذار 2001، قرّر مجلس الوزراء اللبناني تشكيل لجنة لبنانية – إماراتية – دولية، وتضم الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وممثل قائد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، وسفير دولة الإمارات في لبنان، وممثل وزارة الدفاع الوطني، وممثل وزارة الخارجية، ورئيس المكتب الوطني لنزع الألغام، لمتابعة تنفيذ مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة. وتبقى المشكلة الأهم، في هذه القضية، وهي مشكلة الكشف عن وجود حقول الألغام، والتي ترفض إسرائيل تسليم خرائطها، "خلافًا للقرارات الدولية". وقد أثار رئيس الجمهورية هذه المشكلة، في آخر مرة، لدى استقباله وزير خارجية كندا جون مانلي في 30 تشرين الأول 2001.

تفكيك الغام

أما مسؤولية إسرائيل، بسببها، فهي مسؤولية دولية وفقًا للقانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة، وهي المسؤولية التي عرض لها الاختصاصيون، ونشرت عنها الدراسات، منها دراسة د. كمال حمّاد (في المرجع المذكور أعلاه) الذي تناول مشكلة الألغام في لبنان كنتيجة للعدوان الاسرائيلي (ص 20-22)، ثم في ضوء الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالألغام (24-33)، ثم مسؤولية إسرائيل الدولية (مسؤولية مادية وسياسية وجنائية) عن جرائمها وعدوانها المستمر المتمثّل بالألغام (34-37).

(نلفت إلى مراجع أخرى: مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، جنيف، 1996؛ والمجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 58، 1997؛ مفيد شهاب وآخرون، "دراسات في القانون الدولي الإنساني"، القاهرة، 2000).

8- الخسائر والتعويضات

قدّر الدكتور أحمد بيضون في دراسته "حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، 1916-2000" (الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، 2001) خسائر لبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية بالتالي:

– داخل فلسطين قبل عام 1949 (خسائر بشرية بين قتلى وجرحى، وخسائر زراعية من حيث الريع الفائت وثمن الأرض في حال البيع، ومساكن مدمّرة كليًا، واستثمارات خدماتية وتجارية وصناعية وزراعية، ومهجّرون): 5,391 مليارات دولار.

– قيمة الخسائر الناجمة عن استيلاء الصهاينة على قرى وأراض لبنانية بموجب ترسيم 1923 (مهجّرون، مساكن مدمّرة، ريع زراعي فائت حتى العام 2000، ثمن الأرض في حال البيع): 2,997 مليار دولار.

– قيمة الخسائر الناجمة عن استيلاء الصهاينة على أراض وقرى لبنانية عشية التوقيع على اتفاقية الهدنة عام 1949 (بشرية بين قتلى وجرحى، مهجّرون، مساكن مدمّرة، ريع زراعي فائت من عام 1948 إلى عام 2000 وثمن الأرض في حال البيع): 768 مليون دولار.

– قيمة خسائر المرحلة الواقعة بين عامي 1949 و1977: 2,842 مليار دولار موزّعة على: بشرية بين قتلى وجرحى، تدمير منازل كليًا أو جزئيًا، تدمير منشآت مائية وخزانات ومنشآت كهربائية وطرقات وجسور، مهاجمة مطار بيروت (1968)، احتلال لأراض زراعية، تهجير.

– قيمة خسائر المرحلة ما بين 14 اذار 1978 و25 أيار 2000، أي المرحلة الأشد والأكثر ضراوة (بشرية بين قتلى وجرحى واعتقال وإعاقة جسدية ونفسية وتهجير... تهديم الأبنية، النهب والسرقة، المنشآت العسكرية، البنى التحتية والفوقية، القطاعات الإنتاجية، القطاع السياحي، القطاع الزراعي...): 140,289 مليار دولار.

وبكلامه عن "حق لبنان بالتعويض" (في القسم الثالث والأخير من دراسته، ص 66-70) اعتبر الدكتور أحمد بيضون ان اعتداءات اسرائيل هذه إنما هي مخالفات "تشكّل في واقعها الموجبات التي تلزم إسرائيل دفع التعويضات المناسبة للبنان، والتي من المفروض أن توازي قيمتها قيمة ما خسره لبنان طوال مراحل اعتداءاتها عليه". وذلك استنادًا إلى القانون الدولي العام وإلى جملة من القرارات والاتفاقيات الدولية، منها:

– المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 التي نصّت على أن "أي فريق يخرق القواعد المنصوص عليها في تلك الاتفاقية ملزم قانونًا بدفع التعويضات عن الأضرار الناجمة عن تلك الأعمال" (نقلاً عن: د. جورج ديب، "قانا الانتهاكات والتعويضات" منشورة في كتاب الجرائم الاسرائيلية في لبنان، الصادر عن مجلس النواب، 1998، ص 27).



خسائر الجنوب كبيرة

– المادة 147 من اتفاق جنيف الرابع لعام 1949والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977. تضمنت ما سُمّي "الانتهاكات الخطيرة" أو الجسيمة لقواعد القانون الدولي. علمًا أن الصفة التي أُطلقت على هذه الانتهاكات هي صفة "جرائم حرب". وهي تظهر الطبيعة القانونية لمسؤولية القادة الصهاينة الجنائية عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب اللبناني. وهي جرائم تنطبق عليها أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تاريخ 11 كانون الأول 1946 واتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا الحرب عام 1949 واتفاقية تحريم جرائم الإبادة عام 1948 وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

– قرار الأمم المتحدة الرقم 955 الصادر في 8 تشرين الثاني 1994 الذي أنشأ بموجبه محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني التي ارتكبت في رواندا.

– قرار مشابه سبق لمجلس الأمن الدولي أن اتخذه ويحمل الرقم 808 عام 1993. ودعا فيه إلى إنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991.

– انطباق أحكام قانون محكمة الجزاء الدولية على الجرائم الإسرائيلية. إذ إن سلطة هذه المحكمة التي أنشأتها الأمم المتحدة بموجب القرار 317/51 تاريخ 16 كانون الثاني 1996 تطاول الجرائم التالية: جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (نقلاً عن د. انطون ساروفيم، "محكمة الجزاء الدولية والعدوان الاسرائيلي على لبنان، دراسة سوسيو – قانونية"، منشورة في كتاب "جنوب لبنان" صادر عن

مجلس النواب، 1999، ص22). "ونحن لو اطلعنا على ما ورد تحت هذه العناوين من تفاصيل وضعتها الأمم المتحدة كصيغة عمل لمحكمة الجزاء الدولي، لقلنا مباشرة أن هذه العناوين وُضعت لتصنيف جرائم إسرائيل لمحاكمتها وإلزامها بدفع التعويضات الملائمة للبنان. وبهذا الصدد نشير إلى أن اسرائيل خالفت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمنع القيام بعمليات عسكرية ضد السكان المدنيين فضلاً عن المنشآت المدنية ومنها القرارين 2444 و2675" (د. أحمد بيضون، المرجع المذكور؛ نقلاً عن د. كمال حمّاد، "مسؤولية اسرائيل عن الجرائم المرتكبة في لبنان، مدخل لمقاضاتها وفقًا للقانون الدولي العام"، كتاب "جنوب لبنان"، مجلس النواب، 1999، ص 74).

– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 501/ل تاريخ 25 نيسان 1996 الذي أقرّ مبدأ موجب التعويض الذي من خلاله بات بالإمكان تخطي أي جدل قانوني قد تثيره اسرائيل حول مسؤوليتها عن التعويض على لبنان بموجب أحكام القانون الدولي العام (نقلاً عن د. فادي مغيزل، "مسؤولية الدولة المعنية عن الأضرار الناتجة عن عدوانها على دولة أخرى"، ندوة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بيروت، 1حزيران1996، بعنوان "الممارسات الإسرائيلية، المخالفات والتعويضات").

– وبتقديرنا أن أبلغ وأدفع حجة لجأ إليها الدكتور أحمد بيضون (في دراسته المذكورة) هي تلك التي استقاها من الواقع الدولي وأعطاها عنوانًا فرعيًا هو "القياس والمقارنة" (ص 69). حيث ذكّر بتعويضات الأوروبيين على اسرائيل نفسها التي "تقاضت وما زالت تتقاضى مبالغ خيالية من الدول الأوروبية بحجة اضطهادها لليهود في الحرب العالمية الثانية. وقد تقاضت من ألمانيا وحدها 120 مليار دولار أميركي، قيمتها الشرائية الآن توازي عشرة أضعاف قيمتها في ذلك التاريخ. إضافة إلى تقاضيها مبلغ 7 مليارات دولار أميركي من مصارف سويسرا عن ودائع اليهود في هذه المصارف (...) علمًا أن هؤلاء اليهود هم من مواطني تلك الدول، ولا علاقة لهم من قريب أو بعيد مع دولة اسرائيل التي لم يكن لها أي وجود في تلك الفترة (...) ومطالبة اسرائيل للعراق بوجوب التعويض عليها بمبلغ 1,071 مليار دولار في حال إجلاء مستوطنيها من مرتفعات الجولان وعددهم 17 ألف مستوطن (...) وهذا ما يجعلنا نسأل ما هي إذًا قيمة التعويضات التي يجب أن تدفعها إسرائيل للبنان مقابل قرن كامل من اعتداءاتها (المنظمة الصهيونية قبلها) عليه؟ (...) والقرار رقم 674 الصادر عن الأمم المتحدة والذي جرى بموجبه تحميل العراق المسؤولية الكاملة عن الأضرار التي طاولت مصالح الشعب الكويتي، وكذلك مصالح وحقوق أطراف كثيرة، بسبب أعماله العدائية واحتلاله غير الشرعي للكويت".

هذا، أخيرًا، في الجانب القانوني لقضية "الخسائر والتعويضات". أما في الجانب السياسي، فقد عكف أركان الدولة اللبنانية، خاصة على لسان الرئيس سليم الحص إبان ترؤسه حكومته الأخيرة (1998-2000)، على تقديم مطلب حق لبنان في التعويض عن خسائره جراء الاعتداءات الاسرائيلية. وقد أكّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود على هذا المطلب أثناء استقباله (30 تشرين الأول 2001). وزير خارجية كندا جون مانلي، أن "أي تعويضات للبنان يجب أن تتم تنفيذًا لقرار صادر عن الأمم المتحدة، حفاظًا على حق لبنان في تعويضه عن سنوات الاحتلال الـ22 لأراضيه، وما خلفته الاعتداءات الاسرائيلية من خسائر بشرية ومادية وأضرار طاولت بناه التحتية".

أهم أحداث
2005 - 2002



27 آذار 2002 الرئيس اميل لحود في افتتاح القمة العربية في بيروت

تشرين الأول 2002 تدريبات لقوى أمنية لبنانية على مكافحة اختطاف الطائرات تحضيراً للقمة الفركوفونية في 16 تشرين الأول 2002





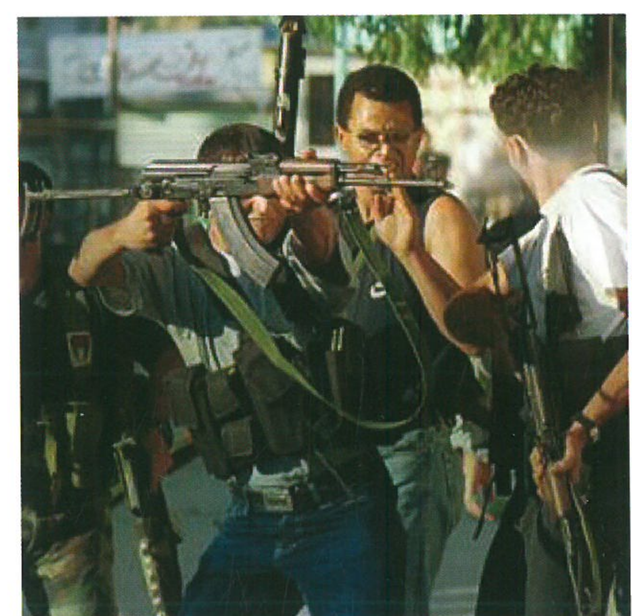


28 شباط 2002 مظاهرات شعبية باتجاه السرايا الحكومية ضد زيادة ضريبة الـ 10 ٪ على القيمة المضافة TVA التي أقرتها الحكومة



مؤتمر باريس 2





13 آب 2002 اشتباكات في مخيم عين الحلوة بين فلسطينيين تابعين لعرفات واسلاميين



8 كانون الأول 2002 دبابة اسرائيلية تقصف الجنوب بعد مناوشات هي الأولى من آب 2002



2 آذار 2003 الرئيسان بشار الأسد واميل لحود في مطار بيروت، في زيارة هي الأولى لرئيس سوري الى لبنان منذ 26 عاماً



24 كانون الثاني 2003 اغتيال ايلي حبيقة في سيارة مفخخة في بيروت التأكد من التاريخ



12 أيار 2003 الرئيس الايراني محمد خاتمي في زيارة رسمية الى لبنان



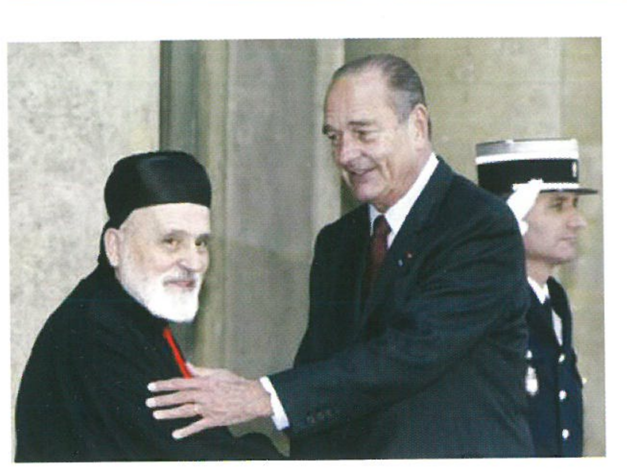

19 حزيران 2003 زيارة رسمية للرئيس اميل لحود الى بلغاريا






14 تموز 2003 اعادة انتشار فجائية وغير معلن عنها مسبقاً للجيش السوري في لبنان

12 كانون الأول 2003 عمال وزينة أكبر شجرة لعيد الميلاد وضعت في قلب العاصمة بيروت استعداداً للعيد

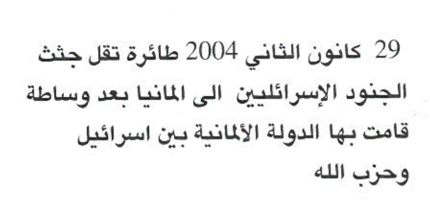


26 ايلول 2003 الرئيس الفرنسي جاك شيراك استقبل البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في قصر الاليزيه



25 كانون الأول 2003 عشية عيد الميلاد سقطت طائرة تابعة لشركة UTA ومتوجهة من كوتونو الى بيروت، وقتل على متنها حوالى ثمانين راكباً من اللبنانيين





29 كانون الثاني 2004 طائرة تقل جثث الجنود الإسرائليين الى المانيا بعد وساطة قامت بها الدولة الألمانية بين اسرائيل وحزب الله



22 كانون الثاني 2004 المطران الياس عودة رحب بالرئيس اليوناني ستيفانوبولوس أثناء زيارته الى بيروت



12 آذار 2004 طلاب لبنانيون يحتفلون بذكرى مرور 15 عاماً على نفي الجنرال ميشال عون إطلاق حرب التحرير ضد سوريا



7 نيسان 2004 مواجهات بين السلطات الأمنية اللبنانية والطلاب في أثناء مظاهرات مطالبة بانسحاب الجيش السوري وكف يد الأجهزة الأمنية

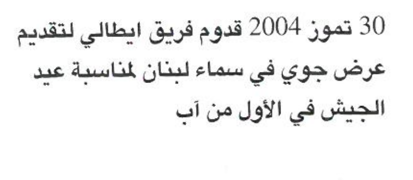


20 نيسان 2004 طلاب من الجامعة الأميركية والجامعة العربية وقوى فلسطينية مختلفة يتظاهرون امام مقر السفارة الأميركية في عوكر بالقرب من بيروت استنكاراً لاغتيال المسؤول في حماس عبد العزيز الرنتيسي



27 ايار 2004 مواجهات بين القوى الأمنية ومتظاهرون في حي السلم في الضاحية الجنوبية، والقبض على 70 مشتبه بهم من بينهم فلسطينيين وسوريين وعراقي واحد اندسوا للقيام بأعمال تخريبية ومنها احراق مبنى وزارة العمل

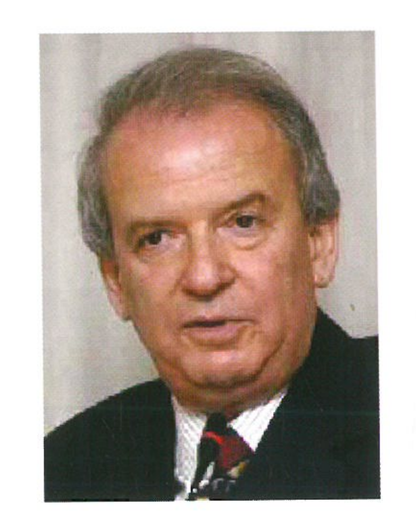




30 تموز 2004 قدوم فريق ايطالي لتقديم عرض جوي في سماء لبنان لمناسبة عيد الجيش في الأول من آب



21 أيلول 2004 هكذا بدت احدى المراكز التي أخلتها القوات السورية العاملة في لبنان بالقرب من مطار بيروت





محاولة اغتيال مروان حمادة واستشهاد مرافقه غازي بوكروم 1تشرين الأول 2004



14 شباط اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه





8 آذار مظاهرة مؤيدة للوجود السوري في لبنان



14 آذار يوم «استقلال 05» في ساحة الشهداء - بيروت التي تحولت الى ساحة للحرية: أكثر من مليون ونصف يلتقون من كل لبنان مطالبين بخروج القوات السورية من لبنان، وبالاستقلال، ومعرفة من قتل رفيق الحريري ورفاقه



18 نيسان وفاة النائب باسل فليحان بعد 60 يوماً من مقاومة جسده للحروق البليغة التي اصابته نتيجة الانفجار الذي اودى بحياة الرئيس الحريري ورفاقه

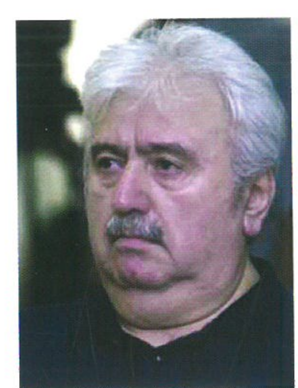


27 نيسان خروج الجيش السوري من لبنان



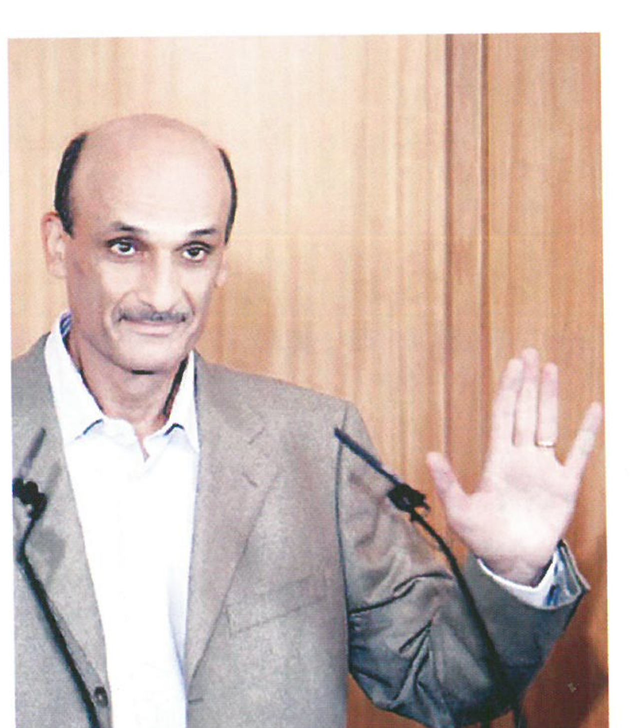
7 أيار عودة الجنرال ميشال عون من منفاه الفرنسي واستقبال شعبي في المطار

2 حزيران اغتيال الصحافي والكاتب في جريدة «النهار» سمير قصير بعبوة تحت سيارته في الأشرفية

21 حزيران اغتيال جورج حاوي في بيروت

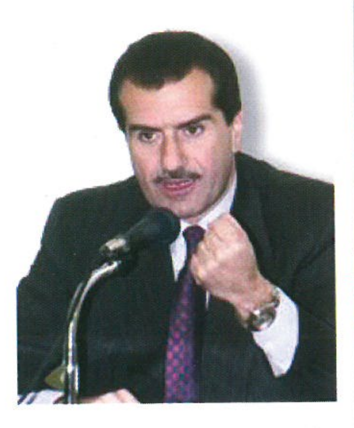
12 تموز محاولة اغتيال الوزير الياس المرّ في منطقة الرابية




26 تموز اطلاق الدكتور سمير جعجع من سجنه بعد 11 عاماً وتوجهه الى المطار فوراً



25 أيلول محاولة اغتيال الاعلامية مي شدياق في غادير - جونيه



12 كانون الأول اغتيال الصحافي والنائب جبران تويني في منطقة المكلس

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره. وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند. تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولًا إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك. رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.



